

Distr.: General
16 April 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البندان 140 و 141 من القائمة الأولية*
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022
تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

الجزء الرابع
التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب 9 الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

البرنامج 7
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية



المحتويات

الصفحة

3	تصدير
4	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
101	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
	المرفقات
136	الأول - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2022
137	الثاني - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الرقابية ..
140	الثالث - موجز التغييرات المقترح إدخالها في الوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي

** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

*** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

تصدير

ألترزم ونحن مقبلون على عام 2022 بمواصلة العمل الذي نقوم به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بغية إحداث أثر ملموس في حياة من نحن في خدمتهم. فإدارة ماضية في الدفع قُدما بالعمل لدعم الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت الذي تُعرض فيه هذه الخطة البرنامجية ومقترح الميزانية على الدول الأعضاء، يواجه العالم أزمات مركّبة. فبينما كان القادة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي يتأهبون للرفع من وتيرة العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذا بفيروس تاجي فتاك ينتشر في الدنيا بأسرها ويستحوذ على اهتمام العالم. ولقد ألحقت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) خسائر فادحة بمجتمعاتنا، وعمقت من الشروخ الاجتماعية والاقتصادية نفسها التي وُضعت أهداف التنمية المستدامة لرأبها. وأوقفت الجائحة كذلك الجهود الحاسمة الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف، وهو ما أدى إلى ضياع ما كان قد تحقق من إنجازات في العديد من المجالات.

وستمتد مرحلة تعافي المجتمع العالمي من الجائحة إلى عام 2022 وما بعده. وبالنظر إلى ما لهذه الجائحة من آثار اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، ستواصل الإدارة توجيه الجهود، مستخدمة في ذلك البيانات والمعلومات الحسنة التوقيت والموثوقة والقائمة على مبادئ، لتبسيط الضوء على الحلول والتضامن، وتوفير السبل الصحيحة للقيام باللازم وتحقيق الانتعاش حتى لا يترك الركب خلفه أحدا. وستظل الإدارة تقود الحوار العالمي بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية من خلال صلاحياتها في عقد الاجتماعات وقيادتها الفكرية، والمشورة في مجال السياسات، وتنمية القدرات.

ولا يزال عمل الإدارة يسترشد بمجالات العمل العشرة الرئيسية التي تعهدت بها الدول الأعضاء في الإعلان السياسي الصادر خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019، المعنون "التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"، مع التركيز على مجالات التدخل الأكثر نجاعة للرفع من وتيرة إحراز التقدم بصورة متكاملة وعلى صعيد قطاعات متعددة. وبينما ضربت جائحة كوفيد-19 العالم في الصميم، فأمعنّت في تعطيل التقدم في بعض مجالات التنمية وذهبت بما تحقق من مكاسب في مجالات أخرى، ظلت الإدارة ثابتة، تؤدي دورها في القيادة الفكرية وتوفر، بما ينبغي من التجرد والأمانة، ما تحتاج إليه الدول الأعضاء من تحليلات وبيانات وتوقعات وتوجيهات في مجال السياسات العامة وبناء القدرات لكي تتصدى للجائحة في يومها، وتنتهي في الوقت ذاته لغدها، وتقي بوعد عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتعكس الخطة البرنامجية ومقترح الميزانية لعام 2022 الولايات المنوطة بالإدارة، وتعطي لمحة عن استراتيجيات الإدارة وعملها في تقديم دعمها الحيوي للدول الأعضاء.

ويأتي على رأس الأولويات في خطط الإدارة لعام 2022 ما يلي: تعزيز توافر البيانات والتحليلات الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية الحيوية اللازمة لتوجيه سياسات التغيير في سياق الانتعاش من جائحة كوفيد-19، من أجل إيجاد مجتمعات أكثر شمولاً وقدرة على الصمود، والرفع من وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ومواصلة الاهتمام أكثر فأكثر، في أثناء الحوار المتعلق بالتنمية ووضع السياسات الإنمائية، بواقع شيخوخة سكان العالم وما يرتبط بها من آثار، وبالحاجة إلى الاستماع إلى كبار السن ومراعاة شواغلهم مراعاة فعلية في مجال التنمية؛ وزيادة التأزر ووضع جدول أعمال متكامل مشترك للإجراءات المتعلقة بتغيير المناخ والتنوع البيولوجي والغابات والمياه والطاقة، لمعالجة أزمات الكوكب؛ وزيادة التعريف بعمل الإدارة بشأن بيانات الهجرة وإسهام هذا العمل في مسارات أخرى من مسارات عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك حقوق الإنسان والسلام والأمن؛ ودعم التحول في سياسات الأعمال والسياسات المالية والضريبية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والحد من المخاطر، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز قدرات البلدان على تعبئة وإدارة مختلف أشكال التمويل للتنمية المستدامة بشكل فعال؛ وتوفير حيز حاسم الأهمية للتفاعل والحوار بين أصحاب المصلحة لتنشيط وتعزيز تعددية الأطراف لمواجهة التحديات العالمية في الحاضر والمستقبل؛ وتعزيز التنفيذ الوطني للأهداف المتفق عليها دولياً من خلال الدعم الفني والاستراتيجي المنظم الذي تقدمه الإدارة لنظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وتعزيز التحليل المتكامل لدور وتأثير التقنيات الرقمية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ومواصلة تعزيز الدعم المقدم لمداولات ونتائج الهيئات الحكومية الدولية التي تعالج التحديات التي تواجه التنمية المستدامة العالمية بطريقة شاملة تتمحور حول الإنسان وتراعي الكوكب.

وسنظل نعمل على الوفاء بالتزام الإدارة وإسهامها في دعم وتعزيز تعددية الأطراف، وفي النهوض بالتنمية المستدامة الشاملة والمتمحورة حول الإنسان.

(توقيع) ليو جنمن

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

9-1 تدعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ركيزة التنمية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، بسبل منها كفالة التعاون الدولي في إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة للجميع. ومن مسؤوليات الإدارة ما يلي: (أ) توفير الدعم الفني للهيئات المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة التي تعالج المسائل الإنمائية، وهي الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية ذات الصلة، وهيئات الخبراء؛ (ب) رصد وتحليل الاتجاهات والتوقعات الإنمائية ومسائل السياسات الإنمائية على الصعيد العالمي؛ (ج) تقديم المساعدة في ترجمة أطر السياسات الموضوعة في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة إلى برامج على الصعيد القطري، ودعم الدول الأعضاء في بناء القدرات الوطنية في مجال التنفيذ، مع التركيز بوجه خاص على تقديم الدعم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بوسائل منها البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية. وتتبنى هذه الولاية عن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام لعام 1997 المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950). وفي إطار تنفيذ هذه المقترحات، أحاطت الجمعية العامة علما، في قرارها 220/52، بإنشاء الإدارة الجديدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

9-2 وتشكل الإدارة العمود الفقري للدعم المعيارى والتحليلي الذي تقدمه الأمانة العامة إلى الهيئات الحكومية الدولية والعمليات التي تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من التنمية المستدامة، بما في ذلك قيادة مبادرات عديدة ترمي إلى النهوض بمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

9-3 لقد أعرب خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019، المعقود تحت رعاية الجمعية العامة، عن القلق إزاء بطء التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من المجالات، وأعلنت في المنتدى التزامات بجعل العقد المقبل عقدا للعمل والإنجاز من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وبهذه الوتيرة المتعثرة للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، يظل اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء ما تقوم به الأمم المتحدة من عمل لدعم الدول الأعضاء في تلبية الحاجة الملحة إلى التحرك المعجل على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات صاحبة المصلحة من أجل تحقيق رؤية خطة عام 2030 وأهدافها أمرا ذا أهمية قصوى. غير أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) زادت من تعثر الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأتت على ما كان قد تحقق من إنجازات في العديد من المجالات.

9-4 وكان لجائحة كوفيد-19 أثر مدمر على النظم الصحية على مستوى العالم، وهي تهدد بنسف ما تحقق بالفعل من نتائج في المجال الصحي. وقد عادت بعشرات الملايين من الناس إلى حالة الفقر المدقع والجوع، وأبقت مئات الملايين من الطلاب خارج المدارس لفترات طويلة. وتضرر الناس بشدة في سبل عيشهم في كل مكان بسبب كوفيد-19، حيث رفع التباطؤ الاقتصادي من نسب البطالة والعمالة الناقصة، وتسبب في اضطرابات في سلاسل القيمة العالمية وتوريد المنتجات والخدمات. وتتحمل النساء والفتيات الجزء الأكبر من هذه التبعات، حيث هن من يقع عليهن في كثير من الأحيان العبء الزائد من أعمال الرعاية، ويواجهن مستويات ماثرة للقلق من العنف. وتؤثر الجائحة بشكل غير متناسب على أفقر الناس في العالم وأشدهم ضعفا، وهي فئة كثيرا ما تضم في صفوفها الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأقليات العرقية

والمهاجرين واللاجئين والعاملين في القطاع غير الرسمي. وأما أضعف البلدان، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تواجه أوضاعاً هشة، فتواجه هي الأخرى تحديات شديدة.

5-9 وبينما شكلت جائحة كوفيد-19 سياقاً جديداً لعمل الإدارة وجعلت الحاجة إليه أكثر إلحاحاً، فإن الزخم الأساسي لما نتيجته الإدارة للدول الأعضاء من قيادة فكرية وتنمية للقدرات ودعم معياري ظل ثابتاً، حيث تكيفت الإدارة بسرعة مع القيود التي فرضت بسبب جائحة كوفيد-19 على ظروف العمل. واتخذت الإدارة خطوات هامة لمساعدة الدول الأعضاء في ما تبذله من جهود للتصدي للجائحة، مع مواصلة الوفاء بالتزامها وإسهامها في دعم وتعزيز العمل المتعدد الأطراف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا تزال استراتيجية الإدارة موجهة نحو تقديم الدعم للدول الأعضاء في بناء توافق في الآراء في مجالات التنمية المستدامة ووضع أدواتها وخبراتها وقدراتها المتنوعة في خدمة الدول الأعضاء.

6-9 ولا يزال دعم الإدارة للدول الأعضاء متواصلاً من خلال المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة الرئيسية والاجتماعات المنتظمة التي تُعقد في المجالات الاقتصادية والاجتماعي والبيئي. وعلاوة على ذلك، ستواصل الإدارة، باعتبارها قيادة فكرية عالمية، التنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، وستستمر في إعداد وتحليل وتجميع مجموعة واسعة من البيانات والإحصاءات لإرشاد الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة وإسداء المشورة إليها في تقييمها للاتجاهات وخيارات السياسة العامة المناسبة لمعالجة المشاكل المشتركة. وستواصل الإدارة أيضاً تقديم المساعدة في ترجمة أطر السياسات التي وُضعت في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة إلى برامج تنفذ على الصعيد القطري، وستواصل، عن طريق المساعدة التقنية، دعم الدول الأعضاء في بناء القدرات الوطنية.

7-9 وفي إطار الاهتمام بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا، ستواصل الإدارة تحديد الاتجاهات الناشئة وخيارات السياسات الفعالة للقضاء على الفقر، ومعالجة أوجه عدم المساواة وتعزيز حقوق الفئات الاجتماعية الضعيفة، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتوفير الفرص للجميع. وستواصل الإدارة أيضاً القيام بأنشطتها في مجال بناء القدرات لدعم البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، بما في ذلك في مجالات قيادة التغيير وتزويد الموظفين الحكوميين بالقدرات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8-9 وتعتزم الإدارة التركيز في عام 2022 على ما يلي:

- (أ) تعزيز توافر البيانات والتحليلات الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية الحيوية اللازمة لتوجيه سياسات التغيير في سياق الانتعاش من جائحة كوفيد-19 وإعادة البناء على نحو أفضل، من أجل إيجاد مجتمعات أكثر شمولاً وقدرة على الصمود، والرفع من وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) مواصلة الاهتمام أكثر فأكثر، في أثناء الحوار المتعلق بالتنمية ووضع السياسات الإنمائية، بواقع شيخوخة سكان العالم وما يرتبط بها من آثار، وبالحاجة إلى الاستماع إلى كبار السن ومراعاة شواغلهم مراعاة فعلية في مجال التنمية؛
- (ج) زيادة التعريف بعمل الإدارة بشأن بيانات الهجرة وإسهام هذا العمل في مسارات أخرى من مسارات عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك حقوق الإنسان والسلام والأمن؛
- (د) دعم التحول في سياسات الأعمال والسياسات المالية والضريبية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والحد من المخاطر، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز قدرات البلدان على تعبئة وإدارة مختلف أشكال التمويل للتنمية المستدامة بشكل فعال؛
- (هـ) توفير حيز حاسم الأهمية للتفاعل والحوار بين أصحاب المصلحة لتنشيط وإعادة تشكيل وتعزيز تعددية الأطراف لمواجهة التحديات العالمية في الحاضر والمستقبل؛

- (و) تعزيز التنفيذ على الصعيد الوطني للأهداف المتفق عليها دولياً من خلال الدعم الاستراتيجي والفني المنظم الذي تقدمه الإدارة لنظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛
- (ز) تعزيز التحليل المتكامل لدور وتأثير التقنيات الرقمية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ح) مواصلة تعزيز الدعم المقدم لمداولات ونتائج الهيئات الحكومية الدولية التي تعالج التحديات التي تواجه التنمية المستدامة العالمية بطريقة شاملة تتمحور حول الإنسان وتراعي الكوكب؛
- (ط) تعزيز التأزر ووضع خطة متكاملة مشتركة للعمل متعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والغابات والمياه والطاقة، لمعالجة أزمات الكوكب.

9-9 بالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للإدارة التحديات المعروفة والمتوقعة التي تواجهها الدول الأعضاء في ظل جائحة كوفيد-19. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة العمل المعياري الذي تقوم به الإدارة، ومنتجاتها التحليلية، وبناء القدرات لدعم الدول الأعضاء في تعزيز التأزر ووضع خطة متكاملة ومشاركة للعمل المتعلق بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والغابات والمياه والطاقة، من أجل معالجة الأزمات العالمية والمسائل المتصلة بكوفيد-19. وترد أمثلة محددة عن هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة في إطار جميع البرامج الفرعية التسعة للإدارة. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 في تحقيق النتائج المقررة لعام 2022، على النحو المبين في جميع البرامج الفرعية التسعة للإدارة.

9-10 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، يضطلع وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدور جهة التنظيم الداعية إلى عقد اجتماعات اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الإدارة، عن طريق هذه اللجنة، مع كيانات الأمم المتحدة لضمان إسهام هيئاتها الحكومية الدولية في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وقيامها بتعزيز النهج المشتركة وأوجه التأزر لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030.

9-11 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تقدم الإدارة الدعم للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الأمر الذي يساعد على النهوض بالتوجيهات المتعددة الأطراف للتنمية المستدامة، بدءاً من السياسة العامة إلى الولايات المعيارية التي تقع في الصميم من خطة عام 2030. وتتعاون الإدارة بشكل وثيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة ومع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل الاضطلاع بهذا العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الإدارة على تعظيم الأثر الناجم عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وهدفها النهائي المتمثل في تعزيز النتائج على أرض الواقع، وقد أنشأت لهذا الغرض قدرة داخلية للتنسيق من أجل دعم نظام المنسقين المقيمين والجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مما ييسر التعاون بشكل أكثر تنظيماً بين الإدارة والمنسقين المقيمين، عن طريق مكتب التعاون الإنمائي. ويعزز هذا التعاون المنظم أيضاً أداء الإدارة لأنشطتها في مجال بناء القدرات، وهو ما يساعد الدول الأعضاء على أن تحقق على الصعيد الوطني الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبلدان في أفريقيا.

9-12 وعلاوة على ذلك، تتعاون الإدارة بشكل وثيق مع مختلف الوكالات والجهات المعنية لزيادة قدراتها على تحليل السياسات وإنتاج المعارف. وتواصل الإدارة رئاسة الآليات المشتركة بين وكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية بالإعاققة والشعوب الأصلية والشباب أو المشاركة في رئاسة تلك الآليات، وهي بذلك تضطلع بدور أساسي في كفالة الاتساق في هذه المجالات

المواضيعية. وعلاوة على ذلك، أنشئت شبكة للخبراء الاقتصاديين تابعة للأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام المساعد لشؤون التنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين، في إطار الجهود الجارية لتعزيز القيادة الفكرية للأمم المتحدة من أجل تلبية متطلبات خطة عام 2030. وتعمل الشبكة على النهوض بالنشاط الفكري للأمم المتحدة وبحوثها المتعلقة بالسياسات ذات الصلة بالقضايا الرئيسية الراهنة والمستجدة في مجال التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية، لا سيما في سياق تنفيذ خطة عام 2030. وتتألف الشبكة في المقام الأول من اقتصاديين من منظومة الأمم المتحدة يعملون في مجالات اقتصاديات التنمية، والاقتصاد الكلي، والمالية العامة والمالية الخاصة، والتجارة، وسوق العمل، وتغير المناخ، والبيئة، وسياسات القطاعين المالي والاجتماعي. كما يشارك في هذه الشبكة الاقتصاديون المعينون في كل لجنة من اللجان الإقليمية. وتسهم الشبكة في تقديم التوجيه والمشورة السياساتية بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية وإلى الدول الأعضاء على المستويات العالمي والإقليمي والقطري.

9-13 وتواصل الإدارة الإسهام في بناء شراكات متعددة أصحاب المصلحة وتنمية القدرات في مجالات مواضيعية من قبيل الموارد الطبيعية والمياه والطاقة والمناخ والمحيطات والنقل والعلم والتكنولوجيا، فضلا عن الشواغل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وستواصل الإدارة أيضا الاضطلاع بدورها الهام في الشراكة التعاونية في مجال الغابات لتعزيز التعاون والتنسيق بشأن الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، والاستفادة من جميع الإمكانات التي تتيحها الغابات في التصدي للتحديات العالمية.

9-14 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) استمرار التعاون مع واضعي السياسات ومع الجهات صاحبة المصلحة والكيانات المعنية الوطنية والإقليمية والدولية عند النظر في قضايا التنمية المستدامة في إطار الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفي إطار العمليات الحكومية الدولية الأخرى التي يقدم لها البرنامج الخدمات؛

(ب) استمرار توافر معلومات وبيانات واتجاهات دقيقة ومستكملة لأغراض المنتجات التحليلية التي تعدها الإدارة؛

(ج) استمرار تعاون الحكومات وسائر الجهات صاحبة المصلحة مع الإدارة في الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية المقترحة، مع وجود ما يلزم من القدرات والموارد.

9-15 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. بيد أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المقدمة عن الأداء البرنامجي.

9-16 وتدمج الإدارة منظورا جنسانيا في عملها المعياري والتحليلي، بما في ذلك في الدعم الذي تقدمه للهيئات الحكومية الدولية، وأنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وفي إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها الإدارة لمساعدة الأمين العام في الوفاء بالتزامه بمعالجة القضايا الجنسانية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتكافؤ بين الجنسين، أنشأت الإدارة في عام 2019 شبكة لجهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية. وأعضاء هذه الشبكة مكلفون بالعمل كجهات مرجعية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وبكفالة بعد جنساني فعال في العمليات البرنامجية والفنية للإدارة، بسبل منها الاضطلاع بأنشطة توعية وتبادل الخبرات والمعارف التحليلية والفنية على نطاق الإدارة. وتتولى الأمانة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات الإشراف على مجمل العمل الذي تقوم به شبكة جهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية. وستواصل البرامج الفرعية للإدارة إيلاء الاعتبار الواجب للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تنفيذ برنامج عملها لعام 2022.

9-17 وفيما يتعلق بإدماج اعتبارات الإعاقة، تواصل الإدارة المشاركة في عدة مشاريع مشتركة وأفرقة تنسيق متنوعة تضم كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك التعاون على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وذلك بهدف إحراز المزيد من التقدم في إدماج منظور الإعاقة. وسيتواصل في عام 2022 تنفيذ سياسة الإدارة وخطة عملها لإدماج منظور الإعاقة.

الأداء البرنامجي لعام 2020

أثر كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

9-18 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للإدارة. ومن أوجه هذا التأثير العمل التحليلي والفعاليات الحكومية الدولية والمعارية وأنشطة بناء القدرات التي غيرت الإدارة نهج القيام بها من الحضور إلى الافتراضي، و/أو أجلتها (إلى ما بعد عام 2020)، و/أو ألغتها بسبب كوفيد-19. وترد أمثلة محددة عن هذا التأثير في إطار جميع البرامج الفرعية التسعة للإدارة. وكان لتغيير النهج المتبع في المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة و/أو تأجيلها و/أو إلغاؤها تأثير أيضا في النتائج المتوقعة لعام 2020، كما هو موضح في أداء البرنامج في إطار جميع البرامج الفرعية التسعة.

9-19 بيد أنه في الوقت نفسه، عُدلت بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، وُحددت أنشطة جديدة خلال عام 2020، ضمن النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، من أجل دعم الدول الأعضاء في الأمور المتصلة بجائحة كوفيد-19. ومن ضمن تلك التعديلات والأنشطة الجديدة توفير التحليلات والبيانات والتوقعات والتوجيه في مجال السياسات وبناء القدرات دعما للدول الأعضاء فيما تبذله من جهود للتصدي للجائحة، بما في ذلك الوفاء بوعده عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعقد اجتماعات افتراضية مخصصة للمساعدة في التصدي للجائحة. وترد أمثلة محددة للأنشطة المعدلة والجديدة في إطار جميع البرامج الفرعية. وأسهمت الأنشطة والمنجزات المستهدفة المعدلة والجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي لجميع البرامج الفرعية.

9-20 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، ستعتمد الإدارة الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها بسبب جائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة للممارسات الفضلى والدروس المستفادة ضرورة توفير سيناريوهات لواضعي السياسات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد الجائحة، وتوضيح مسارات إعادة البناء على نحو أفضل وتنشيط عقد العمل، وكذلك ضرورة تكييف المعروض على الدول الأعضاء من برامج تنمية القدرات وتوسيع نطاق هذه البرامج وتنفيذها لدعم جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها - أي إعادة البناء على نحو أفضل.

الولايات التشريعية

9-21 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

190/47	تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	176/51	تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
191/47	الترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	240/51	خطة التنمية
227/50	تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما	220/52	المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 1999-1998
		2/55	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

279/55	برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نمواً	214/69	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
144/57	متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية		
253/57	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	313/69	خطة عمل أدريس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أدريس أبابا)
270/57	بء التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي	321/69	تنشيط أعمال الجمعية العامة
220/58	التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية	1/70	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030
269/58	تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات	299/70	متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي
243/59	دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي	279/72	إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
1/60	الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005	246/73	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)
265/60	متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً	248/73	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
208/62	الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة	4/74	الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة
288/66	المستقبل الذي نصبو إليه	228/74	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
15/69	إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)	238/74	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
143/69	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	215/75	متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
151/69	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة		

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

7/1998	أهمية أنشطة تعدادات السكان لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	30/2012	دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، بما فيها القرار 16/61
2/2007	دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع	2/2019	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

الإعلانات الوزارية الصادرة عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية

2002	مساهمة تنمية الموارد البشرية في عملية التنمية، بما في ذلك في مساهمتها في مجالي الصحة والتعليم	2007	تعزيز الجهود المبذولة على جميع المستويات الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي المطرد الذي يراعي مصالح الفقراء، بطرق منها وضع سياسات اقتصاد كلي منصفة
2003	التشجيع على اتباع نهج متكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة	2007	الاستعراض الوزاري السنوي بشأن موضوع "تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية"
2004	تعبئة الموارد وتهيئة بيئة مواتية من أجل القضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نمواً	2008	منتدى التعاون الإنمائي
2006	تهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد فرص العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة	2008	الاستعراض الوزاري السنوي بشأن موضوع "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة"

أنشطة التقييم

9-22 استرشدت الخطة البرنامجية لعام 2022 بالتقييمات والتقييمات الذاتية التالية المنجزة في عام 2020:

- (أ) تقييم أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية للإدارة برمتها؛
- (ب) التقييم الذاتي الذي أجري بتكليف من البرنامج الفرعي 2 لتقييم أهمية وفعالية منتجاته في تلبية احتياجات أصحاب المصلحة واستخلاص دروس مفيدة لتحسين المنتجات والأنشطة المستقبلية؛
- (ج) التقييم الذاتي الذي أجراه البرنامج الفرعي 6 لدقة التنبؤات والحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم (2018-2020)؛
- (د) التقييم الذاتي الذي أجراه البرنامج الفرعي 6 لفعالية نظام الإنذار ePing باعتباره أداة لتيسير الوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بما يقع من تغيرات في متطلبات المنتجات في الأسواق الخارجية لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين؛
- (هـ) تقييمات بناء القدرات.

9-23 لقد روعيت في وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 نتائج التقييمات والتقييمات الذاتية المشار إليها أعلاه. فالنتائج التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقييمه للإدارة، على سبيل المثال، أكدت أن من بين نقاط قوة الإدارة أنها: (أ) أثبتت قيمتها المضافة الفريدة باعتبارها الداعي العالمي إلى عقد الاجتماعات بشأن قضايا التنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، حيث تدعم عددا كبيرا من الولايات المتعددة الأوجه؛ (ب) كانت فعالة في دعم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء صوب تنفيذ خطة عام 2030 من خلال تيسيرها لعملية صنع القرار على الصعيد الحكومي الدولي؛ (ج) حسنت الجهود الرامية إلى تحقيق برنامج عمل متكامل لدعم خطة عام 2030 بفعالية؛ (د) حسنت التعاون على صعيد برامجها الفرعية ومع كيانات منظومة الأمم المتحدة؛ (هـ) عززت الإجراءات واتخذت الخطوات اللازمة لتنفيذ إصلاح الإدارة دعما لخطة عام 2030. وحدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا تحديات، وهي فرص للمضي في تعزيز تنفيذ برنامج العمل المسند للإدارة. فعلى سبيل المثال، ستستفيد الإدارة، في جميع برامجها الفرعية، من تعزيز مواءمة عمليات التخطيط الاستراتيجي القائمة، مع مراعاة أولويات البرامج الفرعية وأنشطتها ومنجزاتها المستهدفة ونواتجها المشتركة، بما في ذلك الأنشطة المشتركة مع اللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة. وستظل هذه الإجراءات المقترحة متسقة بشكل وثيق مع الولايات المنوطة بالإدارة، بما في ذلك احتياجات وأولويات العمليات الحكومية الدولية، والقواعد والأنظمة على نطاق الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، كشفت نتائج التقييم الذاتي الذي أجراه البرنامج الفرعي 2 إلى أن البرنامج الفرعي وفر استجابة لجائحة كوفيد-19 ملائمة وحسنة التوقيت تتماشى مع ولايته وأهدافه العامة، وذلك بتوفير بحوث وتحليلات مصممة خصيصا وغير مبرمجة لقضايا التنمية والتحديات الناشئة المتصلة بجائحة كوفيد-19 وآثارها. واتسمت منشورات البرنامج الفرعي بالاتساق في ظل تغير الظروف وكانت ملائمة لتحقيق أهداف الإدارة على نحو أفضل. وأما بالنسبة للبرنامج الفرعي 6، فقد خلص أحد تقييماته الذاتية إلى أن الأداء المتوقع في الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعامي 2018 و 2019 كان دقيقا نسبيا وقابلا للمقارنة. وهذا يدل على قوة النموذج ونهج التنبؤ الذي يعمل به البرنامج الفرعي. وبما أن إصدار عام 2020 من التقرير نُشر قبل حلول الجائحة مباشرة، فإنه لم يتمكن من توقع آثار الجائحة. وفي تحديث منتصف العام لعام 2020 لتقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، استجاب البرنامج الفرعي لصعوبة التنبؤ في أوقات محفوفة بكثير من الشكوك عن طريق تحليل سيناريوهات الآثار المحتملة لكوفيد-19.

9-24 ومن المقرر إجراء التقييمات والتقييمات الذاتية التالية في عام 2022:

- (أ) التقييم الذاتي لمجالات مختارة من برنامج العمل، مع التركيز على الدعم المعياري والمنتجات التحليلية، حسب الاقتضاء؛
- (ب) تقييم أنشطة بناء القدرات.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1

الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة

الهدف

25-9 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز دور كل من الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، في سياق التنفيذ والمتابعة المتكاملين لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين ذات الصلة.

الاستراتيجية

26-9 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم الفني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكين المجلس من تعزيز واستعراض التنفيذ المتكامل لخطة عام 2030 والالتزامات الدولية ذات الصلة في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا تعزيز قدرة المجلس على إجراء حوار سياساتي قائم على الأدلة وعلى التحليل، وصياغة توصيات بشأن تكامل السياسات دعما لخطة عام 2030؛ وتنسيق أعمال هيئاته الفرعية وكيانات منظومة الأمم المتحدة؛ وتحديد ومعالجة القضايا الجديدة والناشئة على أساس العلم والتحليل؛ وتعزيز الروابط بين مناقشة السياسات والجهود الوطنية في مجال التنمية المستدامة، وهو ما سيساعد الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

27-9 وسيواصل البرنامج الفرعي كفالة الإعداد والتنفيذ الملازمين لأعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويشمل ذلك دعم البلدان المتطوعة في إعداد استعراضات وطنية طوعية قائمة على الأدلة وشاملة وتحليلية تقودها البلدان لحالة تنفيذ خطة عام 2030 وتعزيز عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى بهدف توفير القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات لتسريع التقدم خلال عقد العمل. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي دعم المناقشات والمفاوضات التي تجري في الجمعية العامة، ولا سيما لجنتها الثانية (المسائل الاقتصادية والمالية)، بشأن السياسات العامة. وسيواصل تزويد الدول الأعضاء باللازم من الأدلة والتحليلات لاستعراض وتوجيه الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية استنادا إلى جولة عام 2020 من الاستعراض الشامل للسياسات الذي تجريه الجمعية العامة كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التنمية. وسيقدم البرنامج الفرعي، في إطار تلك الأنشطة، الدعم لنظام المنسقين المقيمين من خلال حلقات دراسية شبكية وأنشطة أخرى لتوجيه الدعم الذي تقدمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية للبلدان التي تجري عمليات استعراض وطنية طوعية، ولتمكين أفرقة الأمم المتحدة القطرية من تقديم تقييمها المنسق لحالة تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وعلاوة على ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾ ومشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في المنتدى السياسي الرفيع المستوى⁽²⁾.

(1) يوفر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996 الولاية التشريعية ويحدد الطرائق التي تحكم العلاقة الاستشارية مع المنظمات غير الحكومية والمجلس.

(2) تم تحديد تسع مجموعات رئيسية أول الأمر في جدول أعمال القرن 21 بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو، البرازيل. وتم تحديد تلك المجموعات الرئيسية وبعض المجموعات الأخرى من أصحاب المصلحة في قرار الجمعية العامة

9-28 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في الأمور المتعلقة بجائحة كوفيد-19 بما يلي: (أ) تيسير الحوار في مجال السياسات وتبادل المعارف بشأن تدابير التصدي الفعالة لمعالجة أثر جائحة كوفيد-19 على حياة الناس وسبل عيشهم بطريقة تسرع من تنفيذ خطة عام 2030؛ (ب) ضمان استفادة الدول الأعضاء من الخبرات والمشورة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة بشأن التصدي لجائحة كوفيد-19؛ (ج) تعبئة القدرات التحليلية والأدلة على الصعيد القطري لتزويد الدول الأعضاء بأساس متين لوضع مشورة وتوجيهات شاملة في مجال السياسة العامة لتحقيق انتعاش مستدام من جائحة كوفيد-19 ولمعالجة التحديات الناشئة المتصلة بالأزمة، بما في ذلك استفحال الفقر وعدم المساواة والجوع، والأثر غير المتناسب لكوفيد-19 على النساء والفئات الضعيفة.

9-29 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تحسين التوجيهات السياساتية والتنفيذية المقدمة من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ خطة عام 2030 على المستويات العالمي والإقليمي والقطري؛

(ب) تحسين فهم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة للتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والسياسات الناجحة، والمحفزات والفرص السانحة، فضلا عن الثغرات والتحديات والقضايا الجديدة الناشئة؛

(ج) النهوض بالتقدم على المستوى القطري صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعزيز الدعم المقدم للبلدان التي تقدم استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

(د) تقديم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعما أكثر فعالية وكفاءة وتنسيقا من أجل تنفيذ خطة عام 2030 والتصدي لجائحة كوفيد-19، وتحسين وتوضيح التوجيه المقدم من الدول الأعضاء لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

9-30 وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يسفر الدعم المقدم على النحو المبين أعلاه لمشاركة مختلف أصحاب المصلحة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة عما يلي:

(أ) سماع صوت الشباب في مداولات الأمم المتحدة من خلال منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) زيادة التوجيه المقدم إلى المنظمات غير الحكومية بشأن إشراكها في الأمم المتحدة عن طريق الدعم الذي يقدمه البرنامج الفرعي للجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالمنظمات غير الحكومية؛

(ج) زيادة مشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفق ما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة 290/67⁽³⁾.

288/66، المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه"، وكذلك في قرارات لاحقة من قرارات الجمعية العامة، وهي القرارات 290/67 و 1/70 و 299/70 و 305/72. وأكدت الجمعية العامة، في قرارها 290/67 بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية، ضرورة أن يشجع المنتدى تعزيز الشفافية والتنفيذ بقوة الدور الاستشاري الذي تضطلع به المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وزيادة مشاركتها على المستوى الدولي، وقررت أن يكون المنتدى مفتوحا أمام المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين.

(3) أكدت الجمعية العامة، في قرارها 290/67 بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية، ضرورة أن يشجع المنتدى تعزيز الشفافية والتنفيذ بقوة الدور الاستشاري الذي تضطلع به المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وزيادة مشاركتها على المستوى الدولي، وقررت أن يكون المنتدى مفتوحا أمام المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين.

9-31 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عما يلي:

- (أ) تحسين فهم الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لآثار كوفيد-19 على تنفيذ خطة عام 2030، وكذلك لخيارات السياسات والتدابير العملية المتاحة لمعالجة أثر جائحة كوفيد-19 مع تسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة؛
- (ب) زيادة التنسيق والاتساق في الجهود العالمية المبذولة للتصدي للأزمة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-32 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

توسيع المشاركة في حوار السياسات من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة وقت جائحة كوفيد-19

9-33 لقد أرسى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة دوره منذ عام 2016 باعتباره المنصة الحكومية الدولية المركزية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين لخطة عام 2030. فإن رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمشاركة في حوار السياسات، ودعم العمل على المستوى القطري، من المهام الرئيسية للمنتدى، وهي موجهة صوب الرفع من وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري. وقد أثبت المنتدى خلال السنوات الخمس الماضية قيمته بالنسبة للدول الأعضاء، كما يتضح من استمرار ارتفاع مستويات المشاركة، بما في ذلك على المستوى الوزاري، والمشاركة الرفيعة المستوى بوجه عام من جانب جميع أصحاب المصلحة في مداولات المنتدى. والبرنامج الفرعي مسؤول عن جميع جوانب الإعداد الموضوعي والتنظيمي للمنتدى وعن عقد المنتدى، بالتعاون مع البرامج الفرعية الأخرى للإدارة. وقد سارع البرنامج الفرعي في عام 2020 إلى تنقيح برنامج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بحيث أتاح للمكتب أن يأخذ في الحسبان تأثير جائحة كوفيد-19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بهدف ملاءمة الدورة السنوية مع المستجدات وجعلها مجدية بالنسبة للدول الأعضاء. وكان عليه أيضا أن يتكيف بسرعة لتقديم الدعم في تنظيم دورة سنوية افتراضية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى عن طريق عقد اجتماعات موضوعية على مدى ثمانية أيام كانت المشاركة فيها عن بُعد.

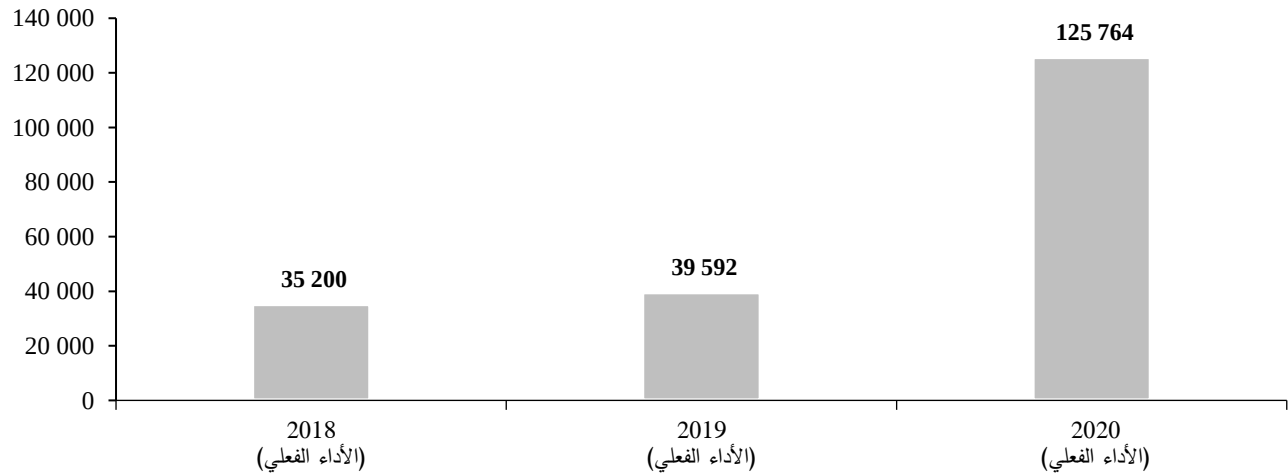
9-34 وقدم البرنامج الفرعي أيضا المشورة للدول الأعضاء في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن كيفية إدراج أهداف التنمية المستدامة بشكل منهجي في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 وبشأن الحاجة إلى التضامن والتعاون الدوليين عن طريق تبادل مشورة الخبراء وخبرات منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، عمل البرنامج الفرعي بشكل وثيق مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على إتاحة مداولات المنتدى لجمهور عريض في جميع أنحاء العالم، ومع إدارة التواصل العالمي من أجل الإعلان عن هذه الفرص والتعريف بها على نطاق واسع. وأتاح ذلك لعدد أكبر من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين الفرصة للمشاركة في حوار السياسات وتبادل المعارف للتصدي لجائحة كوفيد-19.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

9-35 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، حيث بلغ عدد المشاركين والمشاهدين 125 764، وهو ما يشهد على ارتفاع مستوى المشاركة، بما في ذلك المشاركة الوزارية، في الاجتماع الافتراضي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ووصل المنتدى، بفضل شكله الافتراضي، إلى عدد أكبر بكثير من المشاهدين في جميع أنحاء العالم تابعوا المداولات عبر الإنترنت، وهو ما عزز دور المنتدى في تشجيع حوار السياسات العالمي بشأن التنمية المستدامة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 (انظر الشكل الأول من الباب 9).

الشكل الأول من الباب 9

مقياس الأداء : مجموع عدد المشاركين عبر الإنترنت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، 2018-2020، وعدد من شاهدوا فعاليات المنتدى على الإنترنت



أثر كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

9-36 نظرا لأثر كوفيد-19 خلال عام 2020، غلقت الاجتماعات الحضرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وعُقدت بعض الاجتماعات افتراضيا. وعمل البرنامج الفرعي على ضمان استمرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى في الاضطلاع بالمهام المنوطة بهما من خلال الاجتماعات الافتراضية والتداول عن بعد، بما في ذلك عقد الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس، والاجتماع الإداري، والجزء المتعلق بالتكامل، والجزء الرفيع المستوى، ودورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لشهر تموز/يوليه 2020، وفق برنامج كامل، إلى جانب المشاورات غير الرسمية وجلسات الإحاطة وحلقات العمل. وتأثر عدد من الأنشطة المقررة التي يوفر لها البرنامج الفرعي الدعم الموضوعي والتنظيمي. فقد لزم تأجيل منتدى الشباب إلى عام 2021، كما لزم تقصير مدة الجزء المتعلق بالتكامل، وإرجاء الدورة المستأنفة للجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية وتقصير مدتها. وكانت الزيادة في عدد المنظمات غير الحكومية التي تطلب الحصول على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أقل من المعتاد، وذلك راجع ربما لجائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت حلقتا العمل الثانية والثالثة للاستعراضات الوطنية الطوعية بطريقة افتراضية. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجتين 1 و 2 أدناه.

9-37 غير أن البرنامج الفرعي عدل في الوقت نفسه من أنشطته المقررة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بكوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، حيث نظم إحاطة إعلامية افتراضية قدمها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التصدي لكوفيد-19، بالاستناد إلى خبرات منظومة الأمم المتحدة، وقدم الدعم الموضوعي للدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19. وأعد موجزا للسياسات بشأن أثر كوفيد-19 من منظور الاستعراضات الوطنية الطوعية. وقدم البرنامج الفرعي الدعم للمجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تحويل تركيزهما نحو معالجة تأثير كوفيد-19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإيجاد حلول سياساتية لمعالجة آثار كوفيد-19 المدمرة والتعافي منها وإعادة البناء بشكل أفضل. وأدت تلك التعديلات المبكرة والجيدة التوقيت إلى زيادة الاهتمام العالمي بعمل المجلس والمنتدى، وإلى زيادة المشاركة في المنتدى. واستفاد الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية أيضا من مشاركة أعلى من المعتاد من

ممثلي الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة من أرض الميدان. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدلة في بلوغ النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة أعلاه المستجدة في عام 2020.

النتائج المقررة لعام 2022

38-9 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان لنتائج مقدمة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وهما تظهران بالتالي أداء البرنامج في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. وأما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: عملية الاستعراض الوطني الطوعي: بلوغ أهداف التنمية المستدامة بوتيرة أسرع⁽⁴⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

39-9 واصل البرنامج الفرعي عمله المتصل بعملية الاستعراض الوطني الطوعي وقدم الدعم إلى 47 بلدا، بما في ذلك البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية) وبلدان في أفريقيا، في إعداد استعراضاتها وعرض تلك الاستعراضات في الدورة السنوية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يشارك فيها 26 بلداً من هذه البلدان السبعة والأربعين بتقديم استعراضاتها، بينما كانت المرة الثانية بالنسبة لـ 20 بلداً منها، والمرة الثالثة لبلد واحد. وظهر من الاستعراضات استمرار الالتزام القوي من جانب الدول الأعضاء بتنفيذ خطة عام 2030. وساعد البرنامج الفرعي أيضاً البلدان المشاركة في إدماج جهود التصدي لكوفيد-19 في تقاريرها عن الاستعراض الوطني الطوعي من أجل توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية على جهود التنمية المستدامة ولإتاحة الفرصة لتعلم الأقران. وذكر 39 بلداً صراحة أثر جائحة كوفيد-19، وخصت بلدان كثيرة الجائحة بفرع قائم بذاته في تقاريرها. وأكدت التقارير أن جائحة كوفيد-19 عرقلت التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو ذهبت بما تحقق منه، وعطلت جهود التنمية. وأظهرت التقارير أيضاً أن الدول الصغيرة والضعيفة والمثقلة بالديون والمعتمدة على السياحة هي أكثر الدول تضرراً.

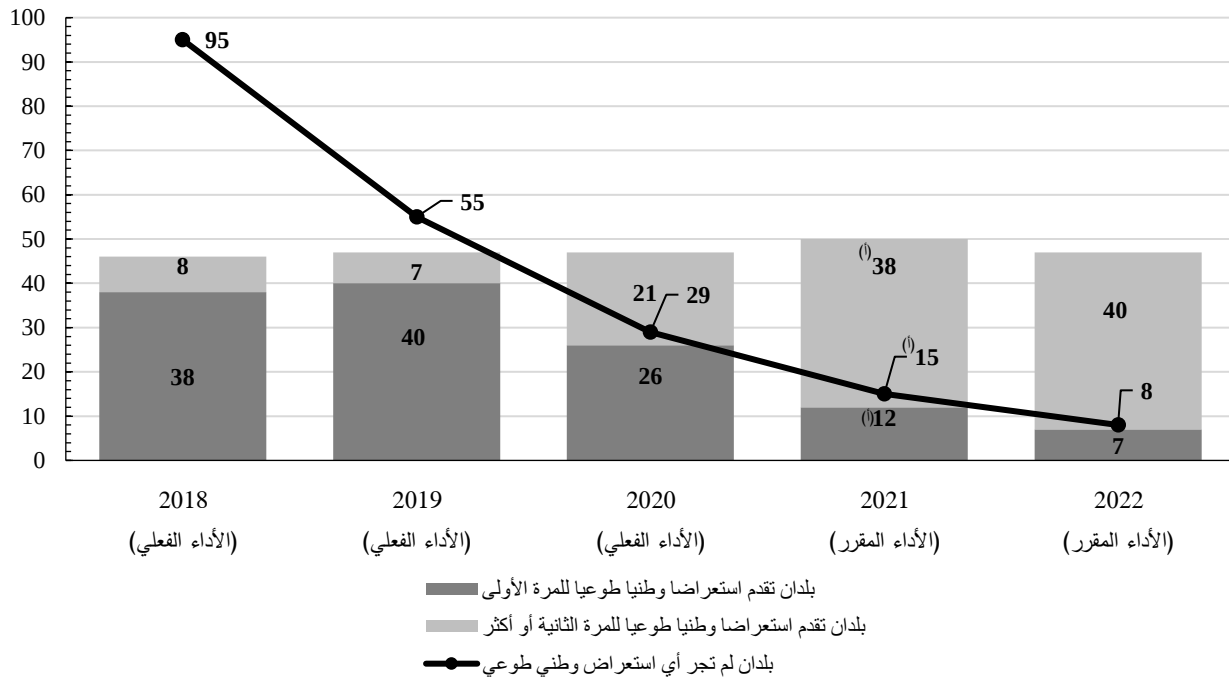
40-9 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام 47 بلداً بتقديم استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ولم يتحقق الهدف المدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، وهو أن يقدم 53 بلداً استعراضات وطنية طوعية. وقد سحبت ستة بلدان أعضاء طلباتها قبل المنتدى، مشيرة إلى أن ظروف جائحة-19 حالت دون إنجاز الأعمال التحضيرية في الوقت المناسب وعطلت عمليات التشاور. كما أن المدة المحدودة لدورة المنتدى تفرض حداً لعدد الاستعراضات الوطنية الطوعية التي يمكن تقديمها.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

41-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً للولاية المنوطة به. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي عدداً من البلدان منها البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية) وبلدان من أفريقيا، في إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية وتقديم تلك الاستعراضات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 9).

(4) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.9)).

مقياس الأداء : العدد الإجمالي للاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقطة جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في عقد العمل والإنجاز المعجلين⁽⁵⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-42 لقد يسر البرنامج الفرعي مشاركة عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتقديم الدعم في عملية حصول المنظمات غير الحكومية على المركز الاستشاري لدى المجلس، من خلال اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، وذلك بهدف توسيع نطاق الدعم المقدم في التنفيذ المتكامل لخطة عام 2030 ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمجالات ذات الصلة. وإذا كانت الضرورة قد استدعت تأجيل الدورة المستأنفة للجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية وتقصير مدتها بسبب كوفيد-19، فإن عدد الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية للحصول على المركز الاستشاري لدى المجلس ظل يتزايد مقارنة بعام 2019، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ. وواصل البرنامج الفرعي أيضا تشجيع مشاركة الشباب بنشاط في عمل المجلس على الرغم من أن الدورة السنوية لمنتدى الشباب تعين إرجاؤها إلى عام 2021 بالنظر إلى ظروف الجائحة. وقد عدل البرنامج الفرعي من عمله ويسر نقل "صوت الشباب إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020" إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وهي وثيقة أصدرها الشباب باعتبارها نداء للعمل في مواجهة تحديات كوفيد-19. ويسر البرنامج الفرعي أيضا مشاركة القوية للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، على الرغم من شكله الافتراضي.

(5) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6(Sect.9)).

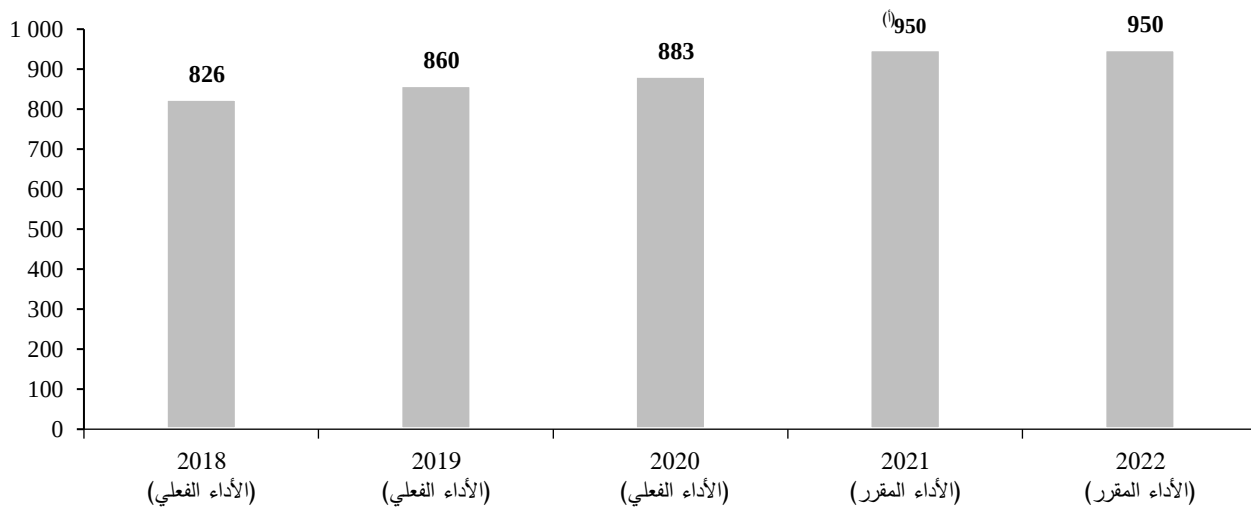
9-43 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تقديم 883 منظمة غير حكومية طلبات للحصول على مركز استشاري، وبذلك لم يتحقق الهدف المدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، وهو تقديم 900 طلب جديد من المنظمات غير الحكومية للحصول على المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وربما كان مرد ذلك إلى تأثير جائحة كوفيد-19 الذي أبطأ تقديم طلبات جديدة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-44 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً للولاية المنوطة به. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيمسّر البرنامج الفرعي مشاركة عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال دعم عملية حصول المنظمات غير الحكومية على المركز الاستشاري لدى المجلس من خلال اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثالث من الباب 9).

الشكل الثالث من الباب 9

مقياس الأداء: العدد السنوي للمنظمات غير الحكومية التي تتقدم بطلبات للحصول على المركز الاستشاري



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يدمجان اعتبارات كوفيد-19 في توجيههما واستعراضهما للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-45 أقرت الجمعية العامة، في قرارها 306/74، بأن جائحة كوفيد-19 من أكبر التحديات العالمية في تاريخ الأمم المتحدة. واعترفت أيضاً بتأثير الجائحة المفرط على النساء والفئات الضعيفة من السكان، وأشارت إلى آثارها الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، حيث تعكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس وتعوّق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأقرت الجمعية العامة أيضاً بالدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود للتصدي للأزمة.

9-46 وزود البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في عام 2020 بتحليل أولي لما بذلته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من جهود في التصدي لكوفيد-19 من خلال تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستعراضات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/75/79-E/2020/55). وقد أظهر التقرير أن الإصلاحات الرئيسية التي أجريت منذ عام 2018 لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد أعدت المنظومة لتقديم دعم فعال ومنسق للبلدان في التصدي لجائحة كوفيد-19. وهذا ما تأكد من خلال المناقشات التي جرت في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2020، حيث اعتبرت الدول الأعضاء أن التصدي للأزمة كان أول اختبار عملي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها لمعرفة مدى قدرتها على تقديم الدعم الفعال للبلدان المستفيدة من البرامج، ورحبت بجهود المنظومة. وأتاح تقرير الأمين العام والمناقشات التي دارت في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية عناصر مهمة للدول الأعضاء لكي تجري تقييما عاما لإسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مساعدة البلدان على التصدي للجائحة بطريقة تساعد أيضا على تحقيق خطة عام 2030. وقد ساعد ذلك التحليل الدول الأعضاء في عملية الاستعراض التي جرت خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة في إطار عملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

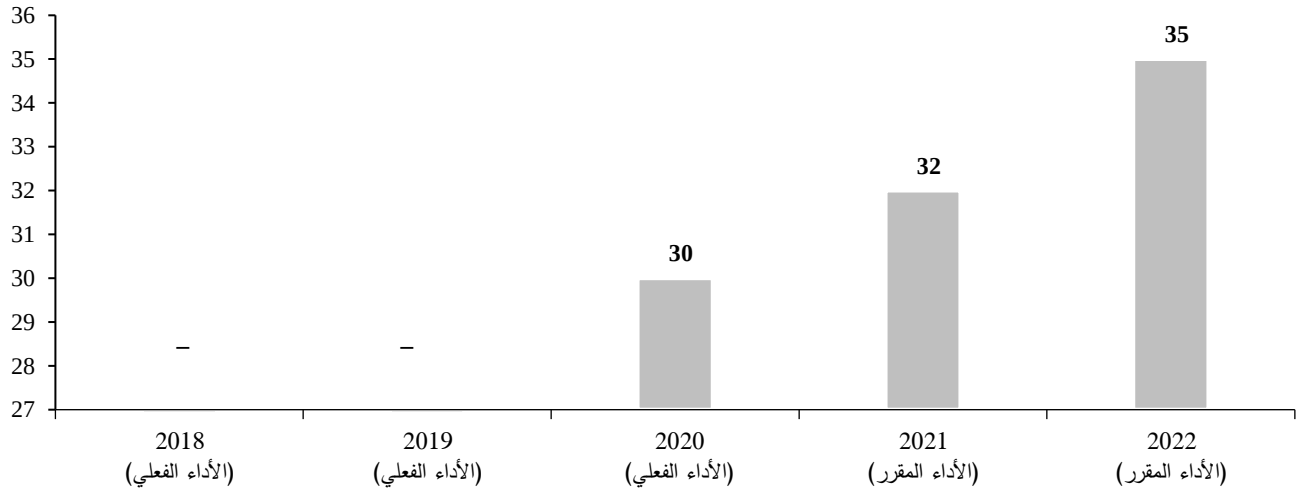
9-47 درس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي هو وجود حاجة إلى أدلة وبيانات مركزة تدعم تقييما متعمقا للأثار السلبية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في جهود التنمية المستدامة، وتحليلا رصينا لأثر الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للبلدان فيما تبذله من جهود للتصدي لكوفيد-19. وقد أدرك البرنامج الفرعي أن تلك البيانات ستكون ضرورية لإعداد التقارير في المستقبل عن الاستعراضات الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات بهدف إجراء ما ينبغي من تحليلات وتقييمات يُعرف منها إن كانت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقدم دعما يراعي الاختلافات ومصمما بما يلائم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني للتصدي لأزمة كوفيد-19 والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيقوم البرنامج الفرعي، في ضوء هذا الدرس المستفاد، بجمع البيانات والتماس آراء البلدان المستفيدة من البرامج في الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لجهود التصدي للجائحة. وسيتم ذلك عن طريق دراسات استقصائية تجرى بانتظام لتقديم الدعم في إعداد التقارير عن تنفيذ الاستعراضات الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وسيقوم البرنامج الفرعي بتحليل دقيق لهذه البيانات لتمكين الدول الأعضاء من الإشراف على جهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتوجيهها بغية مساعدة البلدان المستفيدة من البرامج على تصميم استراتيجيات للتعافي من جائحة كوفيد-19 يكون من شأنها أن تسرع التقدم صوب التنفيذ الكامل لخطة عام 2030، في إطار استعراض حالة تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

9-48 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، بحيث سيتجلى ذلك في زيادة نسبة ممثلي الحكومات الذين يشيرون إلى حدوث تحسن في فهم التقدم المحرز بشأن القضايا الرئيسية المتصلة بالاستعراضات الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للبلدان فيما تبذله من جهود للتصدي لكوفيد-19. فالبرنامج الفرعي، من خلال تقديم تحليل يستند إلى أدلة قوية ويقوم على الحقائق، سيساعد الدول الأعضاء في توجيه الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم البلدان المستفيدة من البرامج فيما تبذله من جهود للتصدي لكوفيد-19 والتعافي منها وفي سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الرابع من الباب 9).

الشكل الرابع من الباب 9

مقياس الأداء : النسبة المئوية من ممثلي الحكومات الذين يقولون إن الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد حسن من فهمهم للتقدم المحرز في المسائل الرئيسية المتصلة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة في التصدي لجائحة كوفيد-19



الولايات التشريعية

9-49 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة ومقرراتها

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما	264/45	استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 16/61 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي	285/65
تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما	162/48	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	226/67
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: المكاتب الميدانية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية	209/48	شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية	290/67
برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21	د-19/2	استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 16/61 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي	1/68
تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح	12/52	الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي أقيمت في سياق متابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	6/68
لجنة بناء السلام	180/60	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	229/68
القمة العالمية لمجتمع المعلومات	252/60	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	238/69
تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي	16/61	تحويل عالما: خطة التنمية المستدامة لعام 2030	1/70
الاتفاق على نطاق المنظومة	311/63	تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ	106/70
الاتفاق على نطاق المنظومة	289/64	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	184/70
الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	1/65		
تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من أجل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية	10/65		

201/70	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	4/74	الإعلان السياسي للمنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة
262/70	استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة	228/74	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
299/70	متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي	236/74	تنمية الموارد البشرية
243/71	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	238/74	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
236/72	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	298/74	عملية استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 290/67 و 299/70 بشأن متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيد العالمي والقرار 305/72 بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي
276/72	متابعة تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام	537/74	بإء تنشيط أعمال اللجنة الثانية
305/72	استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 1/68 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي	233/75	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
248/73	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية		

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

31/1996	علاقة التشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية	18/2015	الفريق الاستشاري المخصص لهائتي
51/1999	إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز	231/2015	البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع
19/2000	تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	28/2016	الفريق الاستشاري المخصص لهائتي
27/2001	تنفيذ قرار الجمعية العامة 227/50 و 12/52 بإء: تحسين أساليب عمل اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي	263/2016	البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع
225/2002	إنشاء صندوق استثماري عام للتبرعات الطوعية دعماً لشبكة الأمم المتحدة الإقليمية غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية	26/2017	الفريق الاستشاري المخصص لهائتي
44/2006	دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة 227/50 و 12/52 بإء و 270/57 بإء	262/2017	البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع
4/2008	التدابير الرامية إلى تحسين إجراءات تقديم التقارير كل أربع سنوات	19/2018	الفريق الاستشاري المخصص لهائتي
32/2009	البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع	249/2018	البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع
5/2013	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 226/67 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	15/2019	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 المتعلق بالتنفيذ التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
14/2014	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 226/67 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	32/2019	الفريق الاستشاري المخصص لهائتي
15/2015	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 226/67 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	251/2019	البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع
		2/2020	دعم منطقة الساحل
		11/2020	الفريق الاستشاري المخصص لهائتي
		23/2020	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
		232/2020	البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع

استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها

1/1995	المتابعة المنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما	1/2002	مواصلة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على ما حققه مؤخرا من إنجازات، بغرض مساعدته على أداء الدور المسند إليه في ميثاق الأمم المتحدة، على النحو الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
1/1997	تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال والاستثمار والتجارة	2/2008	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 208/62 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
2/2000	تقييم التقدم المحرز داخل منظومة الأمم المتحدة، من خلال عمليات استعراض المؤتمرات، في تشجيع التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات	5/2008	تعزيز فرع المنظمات غير الحكومية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة
1/2001	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على المعرفة والتكنولوجيا ونقلها، وخصوصاً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بجملة وسائل من بينها الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما فيهم القطاع الخاص	29/2008	دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار 16/61

الإعلانات الوزارية الصادرة عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية

1998	الوصول إلى الأسواق: التطورات المستجدة منذ جولة أوروغواي، والآثار والفرص والتحديات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقلها نمواً، في سياق العولمة وتحرير التجارة	2010	تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
1999	دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر: التمكين للمرأة والنهوض بها	2011	تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتعليم
2000	التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في سياق اقتصاد عالمي قائم على المعرفة	2012	تعزيز القدرات المنتجة وتوفير العمالة والعمل الكريم من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي مطرد منصف يشمل الجميع على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
2001	دور منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة	2013	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
2008	تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة	2014	التصدي للتحديات المستمرة والناشئة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015 ومن أجل الحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل
2009	تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي	2015	إدارة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: المتطلبات

الإعلانات الوزارية الصادرة عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني

بالتنمية المستدامة المعقود برعاية المجلس

E/HLS/2014/1	الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2014 بشأن موضوع "التصدي للتحديات القائمة والمستجدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015 ومن أجل الحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل"	الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: المتطلبات
E/HLS/2016/1	الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوع "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورسم الطريق نحو خطة طموحة للتنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة"	الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2016 بشأن الموضوع السنوي "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015: الانتقال من إعلان الالتزامات إلى تحقيق النتائج"
E/HLS/2015/1	الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2015 بشأن موضوع "إدارة	الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2016 الذي يعقد تحت رعاية

الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة عام 2018 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموضوع السنوي "من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي: دعم إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في المراكز السكنية الحضرية والريفية"

الإعلان الوزاري الصادر في عام 2018 عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول موضوع "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود"

E/HLS/2018/1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول موضوع "ضمان ألا يتخلف عن الركب أحد"

الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2017 بشأن الموضوع السنوي "القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده عن طريق تشجيع التنمية المستدامة وتعزيز الفرص والتصدي للتحديات ذات الصلة"

الإعلان الوزاري الصادر في عام 2017 عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول موضوع "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير"

E/HLS/2017/1

المنجزات المستهدفة

50-9 يعرض الجدول 9-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-1

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
1	2	3	4
10	9	9	8
10	10	8	9
15	15	15	15
247	237	257	137
198	198	183	207
43	43	71	43
64	64	50	73
27	27	27	27
41	41	20	41
9	9	9	9
10	10	6	10
8	8	4	8
5	5	5	5
باء - توليد المعارف ونقلها			
13	13	15	13
1	1	6	1

13 - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة: حلقات عمل عالمية بشأن التحضير للاستعراضات الوطنية الطوعية وتبادل الخبرات فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى	3	4	3	3
14 - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة: حلقة عمل إقليمية بشأن إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى	5	1	5	5
15 - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة: الحلقات الدراسية وحلقات العمل وغيرها من المناسبات المتصلة بالإعداد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى	4	4	4	4
المواد التقنية (عدد المواد)	23	14	10	12
16 - دراسات عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات	17	9	3	6
17 - دراسات ومواد عن قضايا ذات صلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي	1	1	2	1
18 - دراسات ومواد عن قضايا ذات صلة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية	4	4	4	4
19 - دراسات ومواد عن قضايا ذات صلة باللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية	1	-	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: دعم جميع الدول الأعضاء في إجراء مشاورات غير الرسمية بشأن قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك قرارات متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات)؛ وتقديم الدعم في المشاورات غير الرسمية بشأن تقارير اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية؛ وتقديم إحاطات لجميع الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة وعملياتها؛ وتقديم مشورة الخبراء والدعم إلى الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، من أجل تمكين هذه الهيئات من تنفيذ الولايات المنوطة بها. وإبقاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين على علم بأعمال الجمعية العامة والمجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وتقديم الدعم لاجتماعات المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة للتحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وعقد جلسات إحاطة مشتركة بين الوكالات يشارك فيها أكثر من 50 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة في التحضير لاجتماعات/دورات المجلس والجمعية العامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وقادة أعمال التحضير الموضوعي على صعيد الإدارة للاجتماعات التي تعقدها آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق المشكل من 31 عضواً، ولجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تضم 36 عضواً، واللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية المؤلفة من 55 عضواً؛ والتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي لرصد حالة تنفيذ اتفاق التمويل، بما في ذلك بتقديم المشورة والبيانات؛ والتعاون مع المكتب التنفيذي للأمين العام ومكتب التنسيق الإنمائي، ومع الأقسام الأخرى ضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على إعداد التقرير السنوي عن النتائج المحرزة على نطاق منظومة الأمم المتحدة صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتقديم المعلومات والتحليل والمشورة لكبار مسؤولي الأمم المتحدة (الأمين العام، ونائبة الأمين العام، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين، والأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات).

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: مواد تُخصص للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة دعماً للدول الأعضاء والمشاركين الآخرين (كيانات منظومة الأمم المتحدة، والمجموعات الرئيسية، وأصحاب المصلحة الآخرين)؛ ونظام اجتماعات مستغن عن الورق يُستخدم لإدارة الوثائق الرسمية للجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية المؤلفة من 19 عضواً؛ ومنصات متكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفتوحة على الصعيد العالمي في وجه نحو 5 000 منظمة غير حكومية من المنظمات ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وإطار من المؤشرات تستخدمه جميع الدول الأعضاء لرصد حالة تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛ وبيانات عن تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ وبيانات عن اتفاق التمويل الذي وافقت عليه الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2019؛ وقاعدة بيانات عن الاستعراضات الوطنية الطوعية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد تُتاح لجميع الدول الأعضاء بشأن أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ والتواصل الخارجي مع جميع الدول الأعضاء والجمهور العام بطرق منها منصات التواصل الاجتماعي، والوسائط المتعددة، والإعلام الصحي، بالتعاون مع إدارة التواصل العالمي؛ وحلقات دراسية شبكية لفائدة نحو 5 000 من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس تتناول المشاركة في هيئات المجلس وأنشطة الأمم المتحدة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الصفحات الشبكية للبرنامج الفرعي، بما في ذلك صفحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والبلث الشبكي لأعمال المجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، وموقع شبكة المجتمع المدني على الإنترنت.

البرنامج الفرعي 2 التنمية الاجتماعية الشاملة

الهدف

51-9 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز السياسات الرامية إلى القضاء على الفقر والحد من أوجه انعدام المساواة وتحقيق قدر أكبر من الاندماج الاجتماعي والرفاه للجميع.

الاستراتيجية

52-9 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي إجراء البحوث والتحليلات القائمة على الأدلة، بما في ذلك البحوث والتحليلات المتعلقة بالفئات الاجتماعية التي يغلب أن تكون أبعد من غيرها عن الركب، مثل الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشباب. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضاً رصد الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والعالمية لتحديد المسائل الناشئة وتقييم آثارها على السياسات الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي، وهو ما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 إلى 11 و 16. وترد التحليلات التي يجريها البرنامج الفرعي في التقارير الرئيسية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي التقارير المعنونة *تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم وتقرير عن الشباب في العالم وحالة الشعوب الأصلية في العالم*، والهدف منها هو تقديم توصيات استراتيجية بشأن الإدماج وكفالة أن تعمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل تآزري للوصول أولاً إلى أبعد الفئات عن الركب.

53-9 وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم الفني للحوار والعمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك دورات لجنة التنمية الاجتماعية، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة.

54-9 وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي المشاركة في التعاون التقني وجهود تنمية القدرات، بالشراكة مع المنسقين المقيمين وكيانات الأمم المتحدة، الأمر الذي سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 إلى 11 و 16، بما في ذلك عن طريق تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، انسجاماً مع مضمون ديباجة خطة عام 2030.

55-9 وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي دعم البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة وبلداناً من أفريقيا من خلال عمله التحليلي وعملياته الحكومية الدولية وتوفير الخدمات الاستشارية التقنية، عند الطلب.

56-9 ويؤدي البرنامج الفرعي أيضاً دوراً رئيسياً في دعم عمل الإدارة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة من أجل التعجيل بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

57-9 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في الأمور المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تعزيز الاستجابات السياسية الشاملة اجتماعياً المصممة للقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة وحماية أكثر الفئات السكانية تهميشاً من الآثار الاجتماعية للأزمة المحتمل أن تظل قائمة في عالم ما بعد كوفيد-19. وسيطلب ذلك من البرنامج الفرعي مواصلة تركيز عمله التحليلي على الحد من الفجوات التي تعود إلى عدم المساواة وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية من أجل إعادة البناء على نحو أفضل، ومواصلة التركيز على حالة أبعد الفئات الاجتماعية عن الركب، بما في ذلك خلال أزمة كوفيد-19، في العمليات الحكومية الدولية والآليات التي يوفر لها الخدمات، والتفاعل بشكل أوثق مع فرق الأمم المتحدة القطرية لتعزيز عمل الأمم المتحدة على المستوى الوطني في معالجة تأثير كوفيد-19 على الفئات الاجتماعية.

58-9 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تعزيز معرفة الدول الأعضاء ووعيها بسبل مساعدة الفئات الاجتماعية الضعيفة وضمان ألا يترك الركب وراءه أحدا؛
- (ب) اعتراف الدول الأعضاء بقضايا محددة من قضايا التنمية الاجتماعية باعتبارها أساسا للعمل على الصعيد الوطني؛
- (ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء على التنفيذ الفعال للبعد الاجتماعي من خطة عام 2030 وما فيها من أهداف للتنمية المستدامة.

9-59 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المزمع تقديمه بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 عن تعافي الدول الأعضاء من جائحة كوفيد-19 وزيادة قدرة المجتمعات على الصمود وعلى استيعاب الجميع، من أجل إعادة العالم إلى المسار الصحيح لتنفيذ خطة عام 2030.

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-60 يشمل الأداء البرنامجي لعام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز الوعي بالأثر الاجتماعي لكوفيد-19

9-61 بعد أن حلت جائحة كوفيد-19، اتخذ البرنامج الفرعي مجموعة من الإجراءات الفورية لدعم الأمين العام ومساعدة الدول الأعضاء على التصدي للجائحة وحسن التصرف ضمن ما سيُطرح من خيارات في مجال السياسة العامة. وقدم البرنامج الفرعي معلومات مساهمة للمستجندات، كما قدم المشورة في مجال السياسة العامة بمساهمته في الرصد والتحليل المبكرين للأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19، بما في ذلك عن طريق نشر تسعة موجزات سياساتية بشأن مختلف التحديات الاجتماعية والاقتصادية وأعمال التصدي لأزمة كوفيد-19، بما في ذلك النظر في تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، والبعد الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم البرنامج الفرعي أيضا في الموجزات السياساتية التي أعدها الأمين العام بشأن الإعاقة والشيخوخة.

9-62 وأنشأ البرنامج الفرعي أيضا، في إطار دوره في رصد الاتجاهات والقضايا الناشئة، مستودعا على الإنترنت عن الأثر الاجتماعي لكوفيد-19، بما في ذلك ما يتصل بالأمر من منتجات معرفية وبيانات ومبادئ توجيهية ومقالات إخبارية. وعلاوة على ذلك، عقد البرنامج الفرعي أكثر من 15 حلقة دراسية شبكية لبحث أشد ما يواجهه الدول الأعضاء من تحديات في التنمية الاجتماعية، سواء في ظل جائحة كوفيد-19 أو بعدها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

9-63 لقد ساهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما تدل على ذلك ردود فعل أصحاب المصلحة على وجه التحديد بشأن ما أعده البرنامج الفرعي عن كوفيد-19 من موجزات سياساتية ومبادئ توجيهية، وغير ذلك من المواد، وفق ما يرد بيانه أدناه استنادا إلى نتائج التقييم الذاتي الذي أجري في أواخر عام 2020. ووفقا للبيانات المتاحة، حظيت تلك المواد بما عدده 339 000 مشاهدة على الإنترنت من نيسان/أبريل 2020 (عند نشرها) حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتجدر الإشارة إلى أن بيانا مشتركا أعرب موقعوه البالغ عددهم 118 جهة موقعة عن التأييد للموجز السياساتي رقم 73 الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن "تأثير جائحة كوفيد-19 على الرياضة والنشاط البدني والرفاه وآثارها على التنمية الاجتماعية" (انظر الجدول 9-2).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	-	أفاد نحو 70 في المائة من أصحاب المصلحة الذين شملتهم دراسة استقصائية بأن مواد البرنامج الفرعي بشأن كوفيد-19 زادت من وعيهم بقضايا التنمية الاجتماعية والنهج الشاملة اجتماعيا في إعادة البناء على نحو أفضل

أثر كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

9-64 نظرا لتأثير كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي الدورة التاسعة عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؛ والدورة الحادية عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة التابع للجمعية العامة، وعدة اجتماعات لأفرقة الخبراء وحلقات عمل لتنمية القدرات، التي كان مقررا عقدها حضوريا على مدار العام. وعقدت اجتماعات افتراضية، كلما أمكن، لمواصلة المناقشات الموضوعية. فعلى سبيل المثال، بحلول نهاية عام 2020، كانت قد عُقدت 31 مشاورة عبر الإنترنت مع أعضاء المنتدى الدائم بشأن قضايا تهم الشعوب الأصلية، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، فإن الفعاليات الافتراضية حتى وإن أتاحت حلا مؤقتا، فهي لم تخل من عيوب، حيث يتعذر مثلا تحقيق التوازن الجغرافي الكامل في المشاركة، واختلاف المناطق الزمنية خلال الساعات اليومية لعقد الاجتماعات. والأهم من ذلك أن النتائج الموضوعية، ناهيك عن الجانب الإنساني المرتبط بالتفاعلات الشخصية، اعترافا شيء من النقص لتعذر الاستفادة خلال المشاورات الافتراضية من كل ما تتيجها الاجتماعات الحضرية من مناقشات مستفيضة وعميقة. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 1 أدناه، على سبيل المثال.

9-65 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة ومعدلة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بكوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه المتمثلة في إعداد موجزات سياسية وتنظيم حلقات دراسية شبكية وإعداد بوابة للمعارف على الإنترنت تركز على كوفيد-19 تحديدا، وأما تقارير الأمين العام والمنشورات واجتماعات أفرقة الخبراء الافتراضية والآليات الحكومية الدولية التي تجمع بين الفعاليات الحضرية والافتراضية (أي الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) وأنشطة تنمية القدرات، فقد تم تعديلها بحيث تتضمن عنصرا يتصل بكوفيد-19. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدلة في بلوغ النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة أعلاه المستجدة لعام 2020.

النتائج المقررة لعام 2022

9-66 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان لنتائج وردت في خطط برنامجية مقترحة سابقة، ولذلك فهما تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. وأما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: السلام المستدام من خلال السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب⁽⁶⁾

الأداء البرنامجي لعام 2020

67-9 قام البرنامج الفرعي بتيسير الحوار بين المسؤولين الحكوميين وممثلي الشباب لتعزيز معارفهم وقدرتهم على تحليل السياسات الاجتماعية ذات الصلة واستعراضها وصياغتها، بما في ذلك سياسات الشباب التي تسهم في تحقيق السلام المستدام من خلال عمليات تشاركية يشارك فيها الشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. وساعد البرنامج الفرعي أيضا الحكومة المحلية لمقاطعة نيروبي في كينيا في تعزيز سياستها المتعلقة بالشباب من خلال خطة عمل متكاملة من بين أهدافها السلام المستدام. وعلاوة على ذلك، شجع البرنامج الفرعي بنجاح إعلان التزامات صريحة بالتعاون في السياسات المتعلقة بالشباب بين السلطات المحلية والمنظمات التي يقودها الشباب، الأمر الذي سيدفع قُدما بالنقد في إرساء السلام المستدام والحفاظ عليه.

68-9 وأسهم العمل المذكور أعلاه في بناء قدرات 105 من ممثلي الحكومات والشباب في كينيا وليبيريا لصياغة وتنفيذ سياسات وطنية للشباب تشجع النهوض بالشباب وتعزيز السلام والأمن، وبذلك لم يتحقق الهدف الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، وهو استفادة 300 شخص من الشباب والمسؤولين الحكوميين. ولم يتسن تحقيق الهدف المقرر لعام 2020 بسبب تدابير الإغلاق الشامل التي فُرضت بسبب كوفيد-19 وما تلاها من قيود فرضت على الأسفار والتجمعات العامة في البلدان المعنية منذ آذار/مارس 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

69-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا للولاية المنوطة به. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف واستجابة للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل إشراك الشباب في الحوارات الرامية إلى تنفيذ سياسات تراعي احتياجات الشباب وتستجيب لتطلعاتهم، وفي خطط/أعمال التنمية المحلية. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المستكمل المبين أدناه (انظر الجدول 9-3).

الجدول 9-3

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
زيادة قدرات 20 شخصا من الشباب والمسؤولين الحكوميين في كينيا على صياغة وتنفيذ سياسات وطنية للشباب تشجع النهوض بالشباب وتعزيز السلام المستدام في سياق خطة عام 2030	زيادة قدرات ما مجموعه 200 شخص من الشباب والمسؤولين الحكوميين في كينيا ولبنان وليبيريا على صياغة وتنفيذ سياسات وطنية للشباب تشجع النهوض بالشباب وتعزيز السلام المستدام	زيادة قدرات ما مجموعه 105 أشخاص من الشباب والمسؤولين الحكوميين في كينيا وليبيريا على صياغة وتنفيذ سياسات وطنية للشباب تشجع النهوض بالشباب وتعزيز السلام المستدام: وتوسيع نطاق العمل ليصل إلى بلدان	قيام المستفيدين من المشروع، بعد إجراء مقابلات معهم من خلال شبكات للتواصل الاجتماعي أنشأها المشروع، بتأكيد مستوى مشاركتهم في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب،	من المتوقع وضع سياسة واحدة للشباب وبرنامجين متخصصين للشباب في كينيا وليبيريا بحلول عام 2022، وهو ما سيسهم في إثراء المعارف والخبرة في الأساليب الناجعة لوضع وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب

(6) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 9)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
أخرى في المنطقة وفي مناطق أخرى		وتقديمهم مقترحات بتدابير لتعزيز مشاريع المتابعة		

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: نظم فعالة للحماية الاجتماعية من خلال نظم معززة للحكومة⁽⁷⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-70 زاد البرنامج الفرعي من قدرة المسؤولين الحكوميين من خلال التدريب على نظم الحماية الاجتماعية المتكاملة وإنفاذ قانون الضمان الاجتماعي. وأدت الاجتماعات التي عقدت مع مختلف أصحاب المصلحة والمناقشات السياسية بشأن الحماية الاجتماعية الشاملة إلى تحسين قرارات السياسة العامة الرامية إلى توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل الاقتصاد غير الرسمي. وقدم البرنامج الفرعي أيضاً توصيات بشأن الهياكل التنظيمية وهياكل الحكومة للوكالات المسؤولة عن الحماية الاجتماعية، وهو ما أدى إلى تحسين أساليب العمل.

9-71 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة قدرات 185 مسؤولاً حكومياً فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية من أساليب الإدارة والحكومة، وهو ما تجاوز الهدف المدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو استعادة 150 مسؤولاً حكومياً.

الخطوة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-72 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً للولاية المنوطة به وفي ضوء أهميته البالغة في معالجة الآثار الاجتماعية الناجمة عن أزمة كوفيد-19 والتي يُحتمل أن تستمر. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف واستجابة للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليركز على توسيع نطاق تبادل المعارف وتبادل الممارسات الجيدة، بما في ذلك من خلال المنصات الإلكترونية، بشأن تعزيز أساليب الإدارة والحكومة المتعلقة بنظم الحماية الاجتماعية الوطنية. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المستكمل المبين أدناه (انظر الجدول 9-4).

الجدول 9-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
-	زيادة قدرات 137 مسؤولاً حكومياً في أساليب إدارة الحماية الاجتماعية	زيادة قدرات 185 مسؤولاً في أساليب الإدارة والحكومة المتعلقة بالحماية الاجتماعية	زيادة قدرات 170 مسؤولاً إضافياً في أساليب الإدارة والحكومة المتعلقة بالحماية الاجتماعية	زيادة استخدام المسؤولين الحكوميين للمنصات الإلكترونية في إدارة وحكومة نظم الحماية الاجتماعية الوطنية لتوسيع نطاق تبادل

(7) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 9)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
المعارف وتبادل الممارسات الجيدة				

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز حقوق كبار السن ورفاههم

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-73 مع دنو الذكرى السنوية العشرين للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، تتيح عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة فرصة فريدة لتوليد زخم متجدد للعمل الدولي من أجل النهوض بجدول أعمال الشيخوخة. وقد أجرى البرنامج الفرعي تحليلاً متعمقاً للنتائج الأولية لعملية الاستعراض والتقييم الرابعة، إلى جانب تحديد القضايا السائدة والناشئة والخيارات ذات الصلة في مجال السياسة العامة للنهوض بتنفيذ خطة العمل الدولية، مثل توفير رعاية طويلة الأجل وعالية الجودة وميسورة التكلفة لكبار السن، فضلاً عن التحديات والفرص المتاحة لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وتلبية احتياجاتهم، بما في ذلك في حالات الطوارئ الإنسانية. وعمل البرنامج الفرعي في أمانة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة، وذلك لتعزيز حماية حقوق الإنسان المكفولة لكبار السن، وقدم الدعم خلال دورات الفريق العامل التاسعة والعاشرة والحادية عشرة.

9-74 وبغية تحسين عملية تقييم حالة كبار السن، عمل البرنامج الفرعي أيضاً في الفريق التوجيهي لفريق تيتشفيلد المعني بالإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة والبيانات المصنفة حسب السن، الذي أنشأته لجنة الإحصاءات بهدف إعداد أدوات وأساليب موحدة لإنتاج البيانات المصنفة حسب السن والإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة. كما دعم البرنامج الفرعي دور المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات كبار السن، في عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وهي عنصر أساسي في "النهج المنطلق من القاعدة" لفهم أثر السياسات على حياة مختلف الفئات من كبار السن، بما في ذلك على المستويات المحلي والإقليمي والدولي. فعلى سبيل المثال، قدم البرنامج الفرعي الدعم في إطلاق مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة في أفريقيا في عام 2018، وتهدف المجموعة إلى حشد المنظمات العاملة في مجال الشيخوخة في جميع أنحاء أفريقيا وبناء التضامن فيما بينها لتكون قادرة على التأثير في السياسات والإجراءات البرنامجية.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

9-75 درس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي هو أنه على الرغم من التعاون مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وتيسير المناقشات الإقليمية بشأن طرائق عمليات الاستعراض والتقييم الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، لا تزال هناك فرصة للعمل أكثر مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مع الوكالات والصناديق والبرامج، من أجل اتخاذ تدابير ملموسة لمراعاة اعتبارات الشيخوخة، بما في ذلك آراء المسنين، في عمليات إعداد برامجها وفي الاضطلاع بالولايات المنوطة بها حالياً. وعند العمل بهذا الدرس المستفاد، سيقوم البرنامج الفرعي بتحليل المدخلات الأولية المتأتية من الاستعراضات الإقليمية المقدمة من اللجان الإقليمية لتحديد القضايا السائدة والناشئة والخيارات ذات الصلة في مجال السياسة العامة. وسيتعاون مع الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالشيخوخة لزيادة تعزيز إدماج كبار السن في عمل منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية لتطوير القدرات الوطنية اللازمة للإسهام في تنفيذ واستعراض خطة العمل الدولية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

9-76 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، بحيث سيتجلى ذلك في حدوث ارتفاع ذي بال في مشاركة الدول الأعضاء في عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، الأمر الذي سيعزز الإسهام في الاستعراض العالمي لخطة العمل الدولية، ومن ثم تعزيز إجراءات السياسة العامة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي، ولا سيما فيما يتعلق بالشيخوخة وكبار السن (انظر الجدول 9-5).

الجدول 9-5

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
البلدان تقدم نتائج رؤية مشتركة وأهداف متفق عليها وزيادة الوعي بخيارات السياسة العامة وعوامل النجاح والتحديات التي تواجه معالجة حقوق كبار السن ورفاههم	البلدان تؤيد الجدول الزمني لإجراء عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لخطة العمل الدولية	تعزيز القدرة الوطنية على الإسهام في تنفيذ واستعراض خطة العمل الدولية	زيادة عدد الدول الأعضاء التي تسهم في عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لخطة العمل الدولية	

الولايات التشريعية

9-77 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

52/37	برنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة	182/65	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
106/45	تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة والأنشطة ذات الصلة	312/65	الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم
196/47	الاحتفال بيوم دولي للقضاء على الفقر	127/66	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
96/48	القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة	149/66	اليوم العالمي لمتلازمة داون
81/50	برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها	139/67	نحو وضع صك قانوني دولي شامل ومتكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم
58/51	دور التعاونيات في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة	3/68	الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: سبل المضي قدماً - وضع خطة للتنمية تشمل المسائل المتصلة بالإعاقة حتى عام 2015 وما بعده
120/54	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب	2/69	الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية
177/56	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	142/69	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام 2015 وما بعده
د-2/24	مبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية		
106/61	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة		
295/61	إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية		
10/62	اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية		

145/69	اليوم العالمي لمهارات الشباب	246/73	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)
202/69	دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد	119/74	دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية
170/70	نحو توفير سبل الإدماج وتسهيلات الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة على الوجه الأكمل في الأمم المتحدة	120/74	تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي
6/72	بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي	121/74	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
142/72	تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي	122/74	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
143/72	دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية	124/74	متابعة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة وما بعدها
146/72	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب	125/74	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيوخوخة
162/72	تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري: حالة النساء والفتيات ذوات الإعاقة	135/74	حقوق الشعوب الأصلية
24/73	الرياضة باعتبارها عاملا مساعدا لتحقيق التنمية المستدامة	144/74	تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري: إمكانية الوصول
141/73	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	234/74	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)
142/73	التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم	237/74	القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
143/73	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيوخوخة	18/75	الرياضة باعتبارها عاملا مساعدا لتحقيق التنمية المستدامة
144/73	متابعة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة وما بعدها	152/75	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيوخوخة
156/73	حقوق الشعوب الأصلية	153/75	متابعة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة وما بعدها
244/73	القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030	154/75	التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم
		168/75	حقوق الشعوب الأصلية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

7/1996	متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودور لجنة التنمية الاجتماعية في المستقبل	12/2017	النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم المراعاة الواجبة لاعتبارات الإعاقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
31/1996	علاقة التشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية	3/2018	تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل
22/2000	إنشاء منتدى دائم يعنى بقضايا السكان الأصليين	4/2018	الأبعاد الاجتماعية للمشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
18/2008	تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع	6/2018	عملية الاستعراض والتقييم الثالثة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة لعام 2002
5/2014	التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع	219/2018	تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها السادسة والخمسين وجدول الأعمال المؤقت والوثائق لدورتها السابعة والخمسين

استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها

1/1996	تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر	2007	الإعلان الوزاري المتعلق بتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية
2006	الإعلان الوزاري المتعلق بتهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد فرص العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة		

لجنة التنمية الاجتماعية

2/45	الشباب	1/53	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
------	--------	------	-----------------------------------

المنجزات المستهدفة

78-9 يعرض الجدول 9-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-6

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
28	30	24	26
1	10	8	8
الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن الشيوخوخة، ودور التعاونيات في التنمية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والسياسات والبرامج المتعلقة بالشباب، ومتابعة السنة الدولية للأسرة، ومتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والإدماج الاجتماعي، وغير ذلك من قضايا التنمية الاجتماعية، وعقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر، والرياضة من أجل التنمية والسلام			
2	6	5	4
الوثائق المقدمة إلى لجنة التنمية الاجتماعية			
3	10	8	10
الوثائق المقدمة إلى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية			
4	4	3	4
الوثائق المقدمة إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة			
85	87	62	87
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)			
4	4	5	4
جلسات اللجنة الثانية للجمعية العامة			
6	6	8	6
جلسات اللجنة الثالثة للجمعية العامة			
7	10	-	10
اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيوخوخة			
8	6	7	6
اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي			
9	1	1	1
اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة			
20	20	20	20
اجتماعات لجنة التنمية الاجتماعية			
24	24	4	24
أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية			
16	16	17	16
اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة			
باء - توليد المعارف ونقلها			
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)			
2	2	2	2
المشاريع المتعلقة بصياغة السياسات الاجتماعية			
10	10	10	10
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)			
14	10	10	10
محاضرات وحلقات نقاش لأصحاب المصلحة المتعددين وإحاطات وحلقات دراسية وحلقات عمل للول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن القضايا الاجتماعية			
1	2	1	1
المنشورات (عدد المنشورات)			
-	1	-	-
المنشور المعنون تقرير عن الشباب في العالم			
1	1	-	1
المنشور المعنون تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم			
-	-	1	-
منشور عن الشعوب الأصلية			
-	-	-	-
منشور عن الإعاقة			

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

7	7	5	7	المواد التقنية (عدد المواد)
7	7	5	7	19 - الوثائق الختامية لأفرقة الخبراء المعنية بمختلف القضايا الاجتماعية

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: بحث وتحليل وتقييم الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء وأطرها المعيارية والسياساتية والإدارية المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة؛ وتقديم إحاطات/مشورة من الخبراء إلى 40 من الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك بشأن المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية، مع تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والمشورة والدعوة من أجل النهوض بالسياسات القائمة على الأدلة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مناسبة خاصة، بما في ذلك الاحتفالات بالأيام الدولية المتعلقة بفئات اجتماعية محددة وقضايا اجتماعية مختلفة؛ وموجزات سياساتية وأنشطة اتصال لتعزيز النهوض بالتنمية الاجتماعية على نطاق عالمي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: إحاطات ومؤتمرات صحفية ونشرات صحفية بشأن مختلف القضايا الاجتماعية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: رسائل إلكترونية وسمعية وبصرية بشأن الشيوخة، والتعاونيات، والإعاقة، والأسرة، وقضايا الشعوب الأصلية، والشباب، والرياضة من أجل التنمية والسلام، وقضايا أخرى متنوعة، مع دخول أكثر من 200 000 مستعمل سنوياً إلى الصفحات الشبكية للبرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي 3

التنمية المستدامة

الهدف

9-79 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وما تشمله من غايات والتزامات، عن طريق زيادة مشاركة الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

الاستراتيجية

9-80 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي، بالتنسيق الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، إعداد تقارير وتقييمات تحليلية، وتعهّد قواعد بيانات على الإنترنت، وتنظيم اجتماعات خبراء مواضيعية ومؤتمرات تتعلق بأهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة وأوجه الترابط فيما بينها، الأمر الذي سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ولهذا الغرض، سيواصل البرنامج الفرعي، في الأشهر التي تسبق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء ومؤتمرات تتناول مواضيع المنتدى. وكما كان الحال في الماضي، ستكون جميع المناسبات مفتوحة لمشاركة مسؤولي الدول الأعضاء لإتاحة المجال للتفاعل المباشر مع الخبراء وأهل الرأي. وسيكون التحليل الناتج عن ذلك ذا أهمية عامة، كما أنه سيأخذ في الاعتبار ما يعترض البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، مثل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، من تحديات في تنفيذ خطة عام 2030. وسوف يتم إثراء النواتج بخبرة منظومة الأمم المتحدة بأسرها، من خلال الدور المركزي الذي يضطلع به البرنامج الفرعي في آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات بخصوص المياه والطاقة والدول الجزرية الصغيرة النامية والمحيطات والنقل وفي مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومن خلال التعاون الذي يجمع البرنامج الفرعي منذ أمد طويل مع وكالات محددة في أمور من قبيل تغير المناخ وبناء الشراكات لأغراض التنمية المستدامة.

9-81 وإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي تنسيق عمل آلية تيسير التكنولوجيا وفق التكاليف الصادر عن الجمعية العامة في الفقرة 70 من قرارها 1/70، بما في ذلك المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار

لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وتُيسر الآلية التعاونَ والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات وكذلك المشورة في مجال السياسات بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. ويغطي عمل البرنامج الفرعي توفير المنتجات التحليلية للآلية وعقد حلقات عمل لبناء القدرات وغيرها من المناسبات التنسيقية التي تيسر تبادل المعلومات، وتقديم الدعم لفريق الأمم المتحدة المؤلف من 10 أعضاء لدعم الآلية، وللرؤساء المشاركين المعنيين فيما يتعلق بإعداد برنامج اجتماعات المنتدى متعدد أصحاب المصلحة.

9-82 وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً، في ظل تنسيق وثيق مع شركائه المعنيين من منظومة الأمم المتحدة، بعقد حلقات عمل لبناء القدرات ومناسبات خاصة للقطاعات الرئيسية ذات صلة بأعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك منتدى الأعمال التجارية المعني بأهداف التنمية المستدامة ومنتدىات الحكومات المحلية والإقليمية، لإتاحة المجال للقطاعات الرئيسية المعنية لكي تتقاسم الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ولئن كان المنتدى السياسي الرفيع المستوى هو المحفل الملائم لإجراء المناقشات الحكومية الدولية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 والتحديات التي تعترض تنفيذها، فإن هذه المناسبات التي تعقب المنتدى السياسي الرفيع المستوى مباشرة توجّه من جانبها محور التركيز نحو آراء جميع مجموعات أصحاب المصلحة وتتيح إجراء تبادل مثمر للآراء بين الدول الأعضاء وسائر الجهات صاحبة المصلحة العاملة في مجال التنمية. وبوجه عام، تنظّم أنشطة بناء القدرات التي يقوم بها البرنامج الفرعي، ولا سيما الأنشطة التي تتم على الصعيد الوطني، بالتعاون الوثيق مع مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، أو، حسب الاقتضاء، مع المنسقين المقيمين للمكاتب المتعددة الأقطار في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويكفل هذا التعاون استدامة التدخلات التي تقوم بها الإدارة، مع تعزيز دور المنسقين المقيمين لدى الحكومات المضيفة.

9-83 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بكوفيد-19 بتكثيف أعماله التحليلية من خلال نشر موجزات سياساتية تسلط الضوء على أثر كوفيد-19 في مختلف مواضيع التنمية المستدامة، وذلك بتنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية لتمكين الدول الأعضاء من الاطلاع على آراء الخبراء في هذه المواضيع، ومن خلال أنشطة بناء القدرات التي تهدف إلى تحقيق غايات منها تعزيز قدرات واضعي السياسات والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على مجابهة الجائحة والتعافي منها وإعادة البناء بعدها على نحو أفضل.

9-84 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) زيادة ما تمتلكه الدول الأعضاء والجهات الرئيسية الأخرى صاحبة المصلحة من معارف عن خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك استعداداً لمداولتها خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى وغيره من المنديات ذات الصلة، ولتمكينها من وضع سياسات وبرامج وطنية في هذا المجال؛
- (ب) زيادة استخدام العلم والتكنولوجيا للاستفادة منهما استفادة كاملة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من قبل الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين؛
- (ج) زيادة إدماج أهداف التنمية المستدامة في العمليات والسياسات والاستراتيجيات الشاملة للتخطيط على الصعيد الوطني، وازدياد عدد الإجراءات والمبادرات التي تتخذها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030.

9-85 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بكوفيد-19 عن زيادة فرص الحصول على المعلومات ذات الصلة بالسياسات فيما يتعلق بإعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

86-9 يشمل الأداء البرنامجي لعام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

تعزيز العمل مع المدن والأقاليم في تنفيذ خطة عام 2030

87-9 إن تنفيذ خطة عام 2030 لا يمكن أن يكون على يد الحكومات الوطنية وحدها. وقد التزمت الدول الأعضاء بتمكين المدن والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية ودعمها في السعي نحو تحقيق خطة عام 2030 (قرار الجمعية العامة 4/74، الفقرة 27 (هـ)). واستكمالا للاستعراضات الوطنية الطوعية التي تضطلع بها الدول الأعضاء، أخذ عدد متزايد من المدن والأقاليم كل يجري استعراضه لحالة التنفيذ، وتُعرف هذه الاستعراضات دون الوطنية أيضا بالاستعراضات المحلية الطوعية. ومن أجل تقديم الدعم في إجراء استعراضات رصينة على الصعيد دون الوطني، وتشجيع عملية التعلم من الأقران، والرفع من جدوى هذه الاستعراضات وفائدتها في إنجاز الاستعراضات الوطنية الطوعية، وضع البرنامج الفرعي العناصر التوجيهية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للاستعراضات المحلية الطوعية، وتستند هذه العناصر التوجيهية إلى المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة التي أعدها الأمين العام للاستعراضات الوطنية الطوعية. وتوفر هذه العناصر التوجيهية نقطة انطلاق جيدة للمدن والأقاليم التي تجري استعراضا، وتتيح هيكلا مشتركا مقترحا للتقارير، وتهدف إلى تشجيع الانسجام بين الاستعراضات المحلية الطوعية والاستعراضات الوطنية الطوعية.

88-9 ونظم البرنامج الفرعي أيضا اجتماعا لفريق من الخبراء بشأن الاستعراضات المحلية الطوعية في عام 2020 ضم الكيانات الرئيسية العاملة في مجالات ذات صلة بالاستعراضات المحلية الطوعية، مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية، وشبكة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، والمدن والحكومات المحلية المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤسسة بروكينغز، ومعهد الاستراتيجيات البيئية العالمية، لتبدي تعليقاتها على مشروع العناصر التوجيهية العالمية للاستعراضات المحلية الطوعية، ولتنسيق الجهود الرامية إلى دعم هذه الاستعراضات. وعلاوة على ذلك، نظم البرنامج الفرعي سلسلة من حلقات العمل العالمية لتنمية القدرات جمعت بين ممثلين من المدن والأقاليم والحكومات الوطنية لتبادل الدروس المستفادة من عمليات الرصد والاستعراض وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بوجه عام. وكان الهدف من حلقات العمل أيضا تبادل الممارسات الجيدة بشأن الكيفية التي يمكن بها للاستعراضات المحلية الطوعية أن تسهم في عمليات الاستعراض الوطني الطوعي. وجمعت حلقات العمل هذه بين مدن وأقاليم أجرت بالفعل استعراضات محلية طوعية، وأخرى شرعت في العملية، وفئة ثالثة ترغب فقط في أن تعرف المزيد عن عمليات الاستعراض.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

89-9 لقد ساهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يدل على ذلك إشارة ثلاث من الدول الأعضاء إلى الاستعراضات المحلية الطوعية، وهو ما يؤكد زيادة مشاركة المدن والأقاليم في تنفيذ خطة عام 2030، وذلك من خلال الدعم المقدم للدول الأعضاء فيما تبذله من جهود لإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة (انظر الجدول 9-7).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
200 من ممثلي الدول الأعضاء والمدن والأقاليم، وجهات أخرى من أصحاب المصلحة، يحضرون المنتدى الافتتاحي للحكومات المحلية والإقليمية	الدول الأعضاء تعترف بجهود المدن والسلطات المحلية في الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، في أيلول/سبتمبر 2019، وتلتزم بتمكين المدن والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية ودعمها في السعي نحو تحقيق خطة عام 2030 (قرار الجمعية العامة 4/74، الفقرة 27 (ه)). وحضور المنتدى الثاني للحكومات المحلية والإقليمية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى (24 أيلول/سبتمبر) يرتفع إلى أكثر من 400 ممثل، فيهم ممثلون للدول الأعضاء والمدن والأقاليم	لأول مرة، ثلاث دول أعضاء (أوغندا وفنلندا وكينيا) تشير إلى الاستعراضات المحلية الطوعية في استعراضاتها الوطنية الطوعية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة عام 2020. والدول الأعضاء والمدن والأقاليم تحصل على أدوات بناء القدرات والأدوات التحليلية اللازمة لإجراء الاستعراضات المحلية الطوعية

أثر كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

90-9 بالنظر إلى تأثير كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى إلغاء أو تأجيل عدد من الفعاليات، ولا سيما المؤتمر المعني بالمحيطات، والمؤتمر العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام، والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنتدى الشركات التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمؤتمر العالمي الثاني المعني بالتأزر بين خطة عام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، تعين إلغاء عدد كبير من حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات أو تقصير مدتها الزمنية وإجراؤها بطريقة افتراضية أو مختلطة. وعلاوة على ذلك، فإن الاجتماعات الحضرية لكل من فريق العلماء المستقل (المكلف بإعداد تقرير عام 2023 عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي) والفريق المؤلف من 10 أعضاء لدعم آلية تيسير التكنولوجيا (الذي يتولى التحضير للمنتدى السنوي المتعدد أصحاب المصلحة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار) لم يتسن عقدها على النحو الذي كان متوقعا، واستُعيض عنها باجتماعات افتراضية. وهذان الفريقان من الخبراء المتعددي التخصصات والمشكلان خصيصا لأغراض المنجزات المستهدفة المذكورة أعلاه، يعتمدان على الحوارات غير الرسمية والتواصل الشخصي، ولا سيما في الأيام الأولى من فترات تكليف الفريقين، لإقامة علاقات الانسجام اللازمة لإنجاز المهام المنوطة بهما.

91-9 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة إضافية لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بكوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه المتمثلة في زيادة عدد التقارير التحليلية والمواد التقنية، مع زيادة في عدد الإحاطات الإعلامية الافتراضية القصيرة والمركزة التي تُقدم للدول الأعضاء. وغطت تلك النواتج طائفة واسعة من المواضيع، مثل جائحة كوفيد-19 والانتعاش منها، بما في ذلك التفاعل بين العلم والسياسات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والحصول على اللقاحات، وأوجه عدم المساواة، وسياسات الإنعاش المتكاملة التي تصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز قدرة واضعي السياسات على

تصميم وتنفيذ تدابير سياساتية فعالة للتشجيع على تأسيس المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتشجيع نمو هذه المشاريع واكتسابها القدرة على الصمود من أجل إعادة البناء على نحو أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، شرع البرنامج الفرعي في إعداد عدد من الدورات التدريبية على الإنترنت، للتعويض جزئياً عن انخفاض العرض من حلقات العمل الحضورية. ومن الأمثلة على ذلك دورات تدريبية في تعزيز القدرة الوطنية في تنسيق السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في سياق جائحة كوفيد-19، وفي تحقيق التآزر بين خطة عام 2030 واتفاق باريس، ودورة مقبلة في تحسين القدرات المتاحة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل استخدامها والإسهام بها في تبادل المعلومات والمعارف والممارسات الجيدة في المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

النتائج المقررة لعام 2022

92-9 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديتان لنتائج قُدمت في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وهما تظهران بالتالي أداء البرنامج في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. وأما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الاستعراضات المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة: مساعدة الدول الأعضاء في البقاء على المسار الصحيح⁽⁸⁾

الأداء البرنامجي لعام 2020

93-9 نظم البرنامج الفرعي ستة اجتماعات من اجتماعات أفرقة الخبراء (في شكل افتراضي) في الأشهر التي سبقت انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ولم تبق تلك الاجتماعات تركز على أهداف منفردة من أهداف التنمية المستدامة، بل تناولت المداخل الستة المتاحة للنهوض بتنفيذ خطة عام 2030 والتي تم تحديدها في تقرير التنمية المستدامة/على الصعيد العالمي لعام 2019. وجاء ذلك التغيير استجابة لاقتراح الدول الأعضاء مراجعة منهجية استعراض أهداف التنمية المستدامة في الدورة الثانية من الدورات الرباعية السنوات لتنفيذ خطة عام 2030.

94-9 وأسهم العمل المذكور أعلاه في الاستعراضات الوطنية الطوعية لتسعة بلدان، وهي بلغاريا وبنغلاديش وسلوفينيا وسيشيل وفنلندا وكوستاريكا وملاوي ونيبال وهندوراس، وكلها قُدمت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020، وتضمنت إشارات إلى ضرورة تنفيذ متكامل لخطة عام 2030 على الصعيد الوطني، وبذلك تحقق الهدف المقرر المدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

95-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً للولاية المنوطة به. وإسهاماً في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيلتزم البرنامج الفرعي العملية التحضيرية للاستعراضات المواضيعية مع قرار الجمعية العامة 298/74 الذي حددت فيه الجمعية العامة موضوع جولة عام 2021 من المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة التي سيركز عليها المنتدى. ومن المتوقع أن تصاغ مواضيع الجولات اللاحقة من المنتدى ويُحدد شكلها خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، وأن تستمر مواءمة عمل البرنامج الفرعي مع موضوع تركيز المنتدى. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 9-8).

(8) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 9)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
الدول الأعضاء تورد في تقاريرها إشارات قليلة إلى النتائج التي خلصت إليها اجتماعات ومؤتمرات أفرقة الخبراء المواضيعية أفرقة الخبراء المواضيعية	النتائج التي خلصت إليها اجتماعات ومؤتمرات أفرقة الخبراء المواضيعية يرد ذكرها في بعض التقارير الوطنية، بما في ذلك في الاستعراضات الوطنية الطوعية	تسعة استعراضات وطنية طوعية ترد فيها إشارات صريحة إلى النتائج التي خلصت إليها اجتماعات ومؤتمرات أفرقة الخبراء المواضيعية، ولا سيما الإشارات التي تتحدث عن الطابع المتكامل لخطة عام 2030	التقارير الوطنية، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية، تعترف بالحاجة إلى تنفيذ متكامل لخطة عام 2030، وتشير إلى النتائج التي تخلص إليها اجتماعات ومؤتمرات أفرقة الخبراء، إضافة إلى التوصيات التي ترد في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي	التقارير الوطنية، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية، تتضمن أدلة على تدابير وإجراءات التنفيذ التي تتخذها الدول الأعضاء لأغراض التنفيذ المتكامل لخطة عام 2030

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقشي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحالفات أصحاب المصلحة المتعددين في مجالات المياه والطاقة والقضاء على الجوع⁽⁹⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-96 زاد البرنامج الفرعي من تطوير قواعد بياناته لتسجيل الممارسات الجيدة، وإجراءات التعجيل والشراكات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. كما زاد البرنامج الفرعي من عمله التحليلي بخصوص قواعد بياناته عن طريق نشر تقرير عن الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة والدروس المستفادة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وتشير 148 من الممارسات الجيدة إلى الهدف 2 (القضاء على الجوع)، ويشير 151 منها إلى الهدف 6 (المياه/الصرف الصحي)، في حين يشير 112 منها إلى الهدف 7 (الطاقة). وبالمثل، فإن عدد إجراءات التعجيل بتحقيق الأهداف 2 و 6 و 7 و 73 و 76 و 64، على التوالي، وعدد الشراكات ذات الصلة بتلك الأهداف هو 741 و 653 و 680، على التوالي. وينبغي أن يضاف إلى ذلك أن 167 ممارسة جيدة و 93 من إجراءات التعجيل و 899 شراكة تركز على الهدف 5 (المساواة بين الجنسين). وسيولي البرنامج الفرعي اهتماماً خاصاً لهذه الفئة من أجل زيادة مراعاة البعد الجنساني في عمله. وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020، عمل البرنامج الفرعي مع آلية الأمم المتحدة للمياه لإطلاق الإطار العالمي للتعجيل بتحقيق الهدف 6، بما في ذلك لتشجيع مختلف أصحاب المصلحة على إطلاق مبادرات جديدة تتعلق بذلك الهدف.

(9) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 9)).

97-9 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة عدد الممارسات الجيدة في مجال أهداف التنمية المستدامة إلى 512، وزيادة عدد إجراءات التعجيل إلى 237، ووصول عدد الشراكات إلى 283 5 شراكة، وهو ما يتجاوز الهدف المقرر المدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو 500 ممارسة جيدة، و 144 من إجراءات التعجيل، و 5 000 شراكة.

98-9 وبالإضافة إلى ذلك، أسهم العمل المذكور أعلاه أيضا في استفادة دول أعضاء من الإطار العالمي للتعجيل بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، ولم يتحقق الهدف المقرر المدرج في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو إنشاء تحالفات لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المياه والطاقة والقضاء على الجوع. وقد كان لتأجيل الاجتماعات، وتغيير طريقة تنظيم فعاليات أخرى، والاضطرابات الناجمة عن كوفيد-19، تأثير على إنشاء هذه التحالفات.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

99-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا للولاية المنوطة به. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، واستجابة للتطورات الأخيرة، سيطور البرنامج الفرعي من عمله ليكتف أنشطته في مجال التواصل بغية تشجيع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على تسجيل المزيد من الشراكات والممارسات الجيدة وإجراءات التعجيل، بهدف تقديم طائفة أوسع من الأمثلة الإيجابية. وسيستكمل هذا العمل بتقييم يُجرى لأثر الإجراءات المسجلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المستكمل المبين أدناه (انظر الجدول 9-9).

الجدول 9-9

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة متاح لها أن تصل إلى الإطار العالمي الجديد للتعجيل بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، وعدد الشراكات والالتزامات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة	الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة متاح لها أن تطلع على قاعدة بيانات الممارسات الجيدة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وهي خلاصة للمبادرات الناجحة التي نفذت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعقب إعلان صادر في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019، تضاف إلى قاعدة البيانات المذكورة قاعدة بيانات مكملتها عن الإجراءات الطوعية المتخذة للتعجيل	الدول الأعضاء متاح لها أن تصل إلى الإطار العالمي الجديد للتعجيل بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، وعدد الشراكات والالتزامات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة يصل إلى 286 5، وعدد الممارسات الجيدة يصل إلى 512، وقاعدة بيانات إجراءات التعجيل تحتوي 237 مدخلا، 70 منها تتعلق بالهدف 6	تُتاح للدول الأعضاء خلاصة وافية عن مداخل قاعدة البيانات خلال الاجتماعات الحكومية الدولية المعنية بالمياه والطاقة والقضاء على الجوع. ويصبح تقاسم الحلول ذات الصلة والإجراءات المعجلة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أيسر ويسهل اطلاع الدول الأعضاء عليها	والشراكات والالتزامات المسجلة في قواعد البيانات يصل عددها إلى 6 000. ويشمل ذلك ما مجموعه 800 من الممارسات الجيدة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة و 450 من إجراءات التعجيل

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
ب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة				

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقش جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

الهدف 3: إحراز تقدم سريع صوب ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام بحلول عام 2030

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

100-9 لا يوجد العالم على المسار الصحيح لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمياه والصرف الصحي. ويمكن أن يكون للتقدم المحدود في تحقيق هذا الهدف آثار سلبية خطيرة على أهداف أخرى، مثل الحد من الفقر، والأمن الغذائي، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، والنظم الإيكولوجية، ونظم الإنتاج. وفي إطار عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أطلقت منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الإطار العالمي للتعبيل لتحقيق الهدف 6، وهو مبادرة موحدة متعددة أصحاب المصلحة غايتها تسريع التقدم عن طريق تحسين الدعم المقدم إلى البلدان. وإن التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الهدف 6 (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة بحلول عام 2030) سيدعم تحقيق العديد من الأهداف الستة عشر المتبقية، إن لم يكن كلها.

101-9 وفي هذا السياق، ينسق البرنامج الفرعي الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، الذي يُعقد في آذار/مارس 2023، والذي سيساعد على تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمياه، بما في ذلك تلك الواردة في خطة عام 2030. ويسهم البرنامج الفرعي أيضاً في تنسيق الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تُعنى بمسائل المياه والصرف الصحي، من خلال الهيئة الإدارية لآلية الأمم المتحدة للمياه. ويحدد البرنامج الفرعي، إلى جانب ممثلي كيانات الأمم المتحدة الأخرى، السياسات ويحدد جدول الأعمال البرنامجي الطويل الأجل ويرصد ويقم المنتجات التي تدخل ضمن اختصاص آلية الأمم المتحدة للمياه. ويشرف البرنامج الفرعي أيضاً، مع جامعة الأمم المتحدة، على فرقة العمل المعنية بتنفيذ عقد العمل من أجل المياه، ويسهم في فرقة العمل المعنية بالمشاركة على الصعيد القطري، وكذلك فريق الخبراء المعني بخطة عام 2030.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

102-9 يتجلى الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في وجود طلب قوي ومتزايد على النهج الشاملة والمتكاملة لتقديم الدعم في تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال ما يعرضه البرنامج الفرعي من خدمات ومنتجات معيارية ودعم تقني. وللعمل بهذا الدرس المستفاد، سيسبق البرنامج الفرعي من الزخم العالمي المكتسب طوال المرحلة التحضيرية لمؤتمر استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، كما سيسبق البرنامج الفرعي من الدور الذي يقوم به ضمن منظومة الأمم المتحدة فيعمل على تمكين الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من القيام باستعراض شامل للهدف 6 وغيره من الأهداف المتصلة بالمياه، وعلى إعادة تصميم ما يقوم به من عمل لتنمية القدرات في هذا المجال للأخذ بنهج أكثر شمولاً وأطول أمداً. وعلاوة على ذلك، سينظم البرنامج الفرعي مع آلية الأمم المتحدة للمياه مناسبة سنوية رفيعة المستوى ومتعددة أصحاب المصلحة بشأن الهدف 6

في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وستجمع المناسبة كل الجهات الفاعلة لاستعراض التقدم المحرز، وللتفكير والتعلم والتحفيز على تحسين العمل من حيث كثافته وتوجهه. وستتيح هذه المناسبة الرفيعة المستوى للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين معالجة مسألة المياه والمسائل ذات الصلة على نحو أكثر شمولاً من خلال ربط الأهداف ذات الصلة بالمياه بالخطط العالمية الأخرى. وسوف تسلط المناسبة الضوء على قطاع المياه وأوجه الترابط بينه وبين أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

103-9 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، بحيث سيتجلى ذلك في المناسبات السنوية الرفيعة المستوى والمتعددة أصحاب المصلحة التي تُنظم بشأن الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ويُستفاد فيها من تحليل السياسات، وتلنقي في إطارها جميع الجهات الفاعلة لاستعراض التقدم المحرز وللتفكير والتعلم والتحفيز على تحسين العمل من حيث كثافته وتوجهه. وسوف يتم الانتهاء من العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، بما في ذلك إعداد التقرير المطلوب من الأمين العام. وأما حيز العمل المتعلق بالهدف 6، وهو حيز يساعد على إنكاء وعي مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة ويحفزهم على القيام بطائفة من الأعمال، فسيصل إلى تمام جاهزيته (انظر الجدول 9-10).

الجدول 9-10

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
العقد الدولي للعمل، "المياه من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028 (قرار الجمعية العامة 222/71) يعلن في يوم المياه العالمي، 23 آذار/مارس. والدول الأعضاء تستعرض لأول مرة، خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود في تموز/يوليه 2018، حالة العمل الرامي إلى تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. وقد استرشد ذلك الاستعراض بالتقرير	الدول الأعضاء تعتمد القرار 226/73 وتدعو فيه إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام 2023 لإجراء استعراض شامل لحالة تنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء	الإعلان عن الإطار العالمي للتجديد بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة من أجل تعبئة وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف الدفع بعجلة التقدم في قضايا المياه والصرف الصحي، ومن ثم إحراز التقدم بخصوص خطة عام 2030 ككل	الجمعية العامة تعقد اجتماعاً رفيع المستوى للنهوض بتنفيذ ما يتصل بالمياه من أهداف التنمية المستدامة المستدامة وأهداف خطة عام 2030، وعدد إجراءات التجديد المتعلقة بالهدف 6 يرتفع، كما يرتفع عدد طلبات الحصول على الدعم في مجال بناء القدرات	تسجيل أكثر من 150 إجراء من إجراءات التجديد بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
التوليفي في إطار الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه والصرف الصحي لعام 2018 الذي أعدته آلية الأمم المتحدة للمياه، وفيه أن العالم لا يوجد على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف 6				

الولايات التشريعية

104-9 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

دإ-19/2	برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21	226/73	استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028
دإ-22/2	الإعلان وحالة التقدم المحرز والمبادرات المتخذة بشأن التنفيذ المقبل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	3/74	الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)
122/49	المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (خطة عمل بربادوس)	4/74	الإعلان السياسي للمنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة
311/59	الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل)	306/74	اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)
2/65	الوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	307/74	توحيد الجهود في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-19
215/67	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	213/75	تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21
290/67	شكل المنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية	215/75	متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
222/71	العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028	220/75	الانسجام مع الطبيعة
312/71	محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل	221/75	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
212/72	تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة		

المنجزات المستهدفة

105-9 يعرض الجدول 9-11 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-11

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
12	12	14	14	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
8	8	7	8	1 - الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة
3	3	7	5	2 - الوثائق المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
1	1	-	1	3 - الوثائق المقدمة إلى المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة
92	84	113	87	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
42	42	59	45	4 - اجتماعات الجمعية العامة
4	6	3	6	5 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
32	30	50	30	6 - اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
4	4	-	4	7 - اجتماعات المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة
10	2	1	2	8 - اجتماعات الفريق المستقل للعلماء بشأن تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي
باء - توليد المعارف ونقلها				
5	6	11	7	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
5	6	11	7	9 - مشاريع بشأن مواضيع مختلفة للتنمية المستدامة (المياه، والطاقة، والنقل المستدام، والاستهلاك والإنتاج المستدام، وإشراك الجهات صاحبة المصلحة، والشراكات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وغير ذلك من المواضيع)
100	100	67	125	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
100	100	67	125	10 - حلقات دراسية و/أو حلقات عمل تدريبية تُعقد لفائدة واضعي السياسات الوطنية في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبالشراكة معهم، بغية تعزيز القدرات الوطنية في جميع مجالات التنمية المستدامة
-	-	-	-	المنشورات (عدد المنشورات)
-	-	-	-	11 - تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي
8	3	19	4	المواد التقنية (عدد المواد)
-	1	1	1	12 - التنمية المستدامة في التطبيق: الالتزامات الطوعية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحقيق التنمية المستدامة
-	1	1	1	13 - تقارير موجزة عن التقدم المحرز والتغرات والتحديات فيما يتعلق بتنفيذ القرار 215/67 الذي أعلنت فيه الجمعية العامة الفترة 2014-2024 عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع
-	1	1	1	14 - تقرير مرحلي عن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية
8	-	16	1	15 - منشورات عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: التنسيق بين الوكالات في مجال التنمية المستدامة، مثل آلية الأمم المتحدة للمياه (اجتماعان سنويان)، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة (اجتماع حضوري سنوي تكمله اجتماعات افتراضية)، وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات (اجتماعان سنويان)، والفريق التسيقي المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (3 أو 4 اجتماعات حضورية سنوية)؛ وتقديم إحاطات/مشورة الخبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك إجراء

مشاورات ثنائية رفيعة المستوى وعقد اجتماعات حكومية دولية، وتنظيم دورات تدريبية، وإتاحة مواد ذات صلة بمشاركة الجهات صاحبة المصلحة في متابعة واستعراض خطة عام 2030، وفي الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين دعماً لأهداف التنمية المستدامة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تعهد قواعد البيانات، المفتوحة للعموم، المتعلقة بالمبادرات الطوعية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والشراكات، والالتزامات الطوعية التي قطعت خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، والممارسات الجيدة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، وقاعدة البيانات المتعلقة بتحقيق منظومة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، وإجراءات التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وآلية تيسير التكنولوجيا، وشبكة الأمم المتحدة للطاقة، والانسجام مع الطبيعة، وغير ذلك من مواضيع التنمية المستدامة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: اجتماعات خاصة ومناسبات جانبية بشأن قضايا التنمية المستدامة تُعقد خلال مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في مقر الأمم المتحدة أو في أماكن أخرى؛ ونشر *منتدى الموارد الطبيعية*.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد منبر معارف التنمية المستدامة الذي يحظى في المتوسط بما عدده 30 000 زيارة في اليوم.

البرنامج الفرعي 4

الإحصاءات

الهدف

106-8 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج واستخدام بيانات وإحصاءات وطنية ومعلومات جغرافية مكانية عالية الجودة وحسنة التوقيت ومصنفة ومفتوحة، باعتبارها الأساس الذي يُستند به في وضع السياسات وصنع القرار فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ولغيرها من خطط الأمم المتحدة السياسية، واستعراض التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والدولي.

الاستراتيجية

107-9 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيعزز البرنامج الفرعي ويشجع وضع أطر ومعايير وأساليب للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، ولا سيما ما يتصل منها بأهداف التنمية المستدامة وغيرها من قضايا السياسات المستجدة في الآونة الأخيرة.

108-9 ويعتزم البرنامج الفرعي أيضاً تقديم الدعم للدول الأعضاء عن طريق تنظيم دورات تدريبية ونقل المعارف من خلال منصات فعالة للتعليم وتبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وعن طريق توفير أشكال مناسبة أخرى من الدعم في مجال بناء القدرات، بما في ذلك الخدمات الاستشارية التقنية، وهو ما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وما تتضمنه من غايات. وقد زاد الدعم المقدم لتنمية القدرات الإحصائية زيادة هائلة بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة، واتسع نطاقه ليشمل تحديث نظم المعلومات الإحصائية واستخدام البيانات الضخمة ومحاسبة رأس المال الطبيعي وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية وأدوات المسح لسد الثغرات في البيانات وعدم ترك أي أحد بعيداً عما يعنيه من عمليات صنع القرارات ورسم السياسات. وينصب التركيز بوجه خاص فيما يبذله البرنامج الفرعي من جهود لبناء القدرات على أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، إضافة إلى بلدان في أفريقيا.

109-9 وسيوصل البرنامج الفرعي توسيع نطاق تنسيق برامج وأنشطته الإحصائية على الصعيد الدولي. وسيؤدي البرنامج الفرعي دوره القيادي الذي كُلف به ليحسن من تنسيقه لبرامج الأمم المتحدة الإحصائية. وبالإضافة إلى ذلك، سينسق البرنامج الفرعي مع نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وسيقدم لها الدعم في الأنشطة الإحصائية والمتعلقة بالبيانات

وفي تفاعلها مع الأوساط الإحصائية العالمية، بما في ذلك من خلال الشبكة العالمية لموظفي البيانات والإحصائيين. وعلاوة على ذلك، سيتعاون البرنامج الفرعي تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الدولية الأخرى وسيقيم شراكات مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومقدمي البيانات من القطاع الخاص. وفي مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، سيقوم البرنامج الفرعي بتيسير تنسيق الأنشطة الدولية عن طريق تعزيز توافر المعلومات الجغرافية المكانية وإمكانية الوصول إليها وتطبيقها، بما في ذلك توحيد الأسماء الجغرافية والعمل على تحسين تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية.

9-110 وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي جمع وتجميع ونشر المعلومات والبيانات الإحصائية العالمية في مجالات الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية، بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، عن طريق الاستخدام المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة، مثل نظام تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية، لتيسير تبادل البيانات وتعزيز إمكانية وصول صانعي السياسات وغيرهم من المستخدمين على الصعيدين الوطني والدولي إلى البيانات والإحصاءات الوطنية والمعلومات الجغرافية المكانية. وسيشتر البرنامج الفرعي المعلومات والبيانات الإحصائية المجمعة عن طريق منشوراته الرئيسية المتعلقة بالبيانات وقواعد بياناته ومنصاته للبيانات. وسيستمر تطوير واستخدام مراكز ومختبرات البيانات المفتوحة لتسهيل الضوء على الاستخدامات المبتكرة للبيانات واستطلاع سبل عرض البيانات والبيانات الوصفية.

9-111 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 بإجراء دراسة استقصائية عن رصد أثر أزمة كوفيد-19 على المكاتب الإحصائية الوطنية مع الفريق المعني ببيانات التنمية التابع للبنك الدولي واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومن خلال إنشاء موقع شبكي مكرس لتسهيل الضوء على جهود تصدي الأوساط الإحصائية الرسمية لجائحة كوفيد-19. وستوفر الدراسة الاستقصائية معلومات أساسية تساعد في تحديد المجالات التي تتطلب الدعم من الشركاء على سبيل الأولوية ووضع خطط للتدخلات الطويلة الأجل. وسيواصل الموقع الشبكي بناء حيز للأوساط الإحصائية العالمية لتبادل التوجيهات والمعلومات عن المبادرات والأدوات وأفضل الممارسات التي تتيح للمكاتب الإحصائية الوطنية ضمان الاستمرارية التشغيلية لبرامج البيانات ومعالجة مسائل الوصول المفتوح وفي الوقت المناسب إلى البيانات الحيوية التي تحتاج إليها الحكومات وجميع قطاعات المجتمع لأغراض التصدي للأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر مركز بيانات خاص بكوفيد-19 للمستخدمين الوصول بسهولة إلى منصات البيانات العالمية والوطنية ذات الصلة بكوفيد-19.

9-112 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تحسين المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية ذات الصلة بالسياسات من حيث جودتها وتوافرها ويسر الحصول عليها؛
- (ب) قيام الدول الأعضاء بإنتاج ونشر المزيد من البيانات والإحصاءات الوطنية والمعلومات الجغرافية المكانية الأفضل جودة، والتي تكون قابلة للمقارنة ومتسقة مع الأطر والمعايير الدولية المعتمدة، الأمر الذي سيمكن صانعي السياسات وغيرهم من المستخدمين من الحصول على هذه البيانات والمعلومات واستخدامها بطريقة أكثر يسراً وانفتاحاً؛
- (ج) تعزيز الاتساق وزيادة فعالية أداء النظم الإحصائية والجغرافية المكانية العالمية وتحويلها؛
- (د) زيادة قدرة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في المجالين الإحصائي والمعلومات الجغرافية المكانية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-113 يشمل الأداء البرنامجي لعام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

زيادة توافر البيانات الجنسانية وتوسيع نطاقها، والتقاط أوجه عدم المساواة المتقاطعة

114-9 يلزم توفير بيانات عالية الجودة وجيدة التوقيت ومفتوحة ومتوافقة في الاستعمال ومصنفة لقياس ورصد التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في منهاج عمل بيجين، وبالوعد الذي قطعه للنساء والفتيات في الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030. وتعتبر البيانات المقدمة بالترميز الجغرافي وسيلة لدمج مجموعات بيانات متعددة وجعلها متوافقة الاستعمال، بحيث يثري ذلك التحليلات، بما في ذلك عن طريق الجمع بين المعلومات الإحصائية والمعلومات المكانية. ويقوم البرنامج الفرعي، من خلال مبادرة "خرائط توضيحية للقضايا الجنسانية"، بنشر بيانات قطرية مقدمة بالترميز الجغرافي حتى تكون الرؤية أوضح عند وضع السياسات الجنسانية.

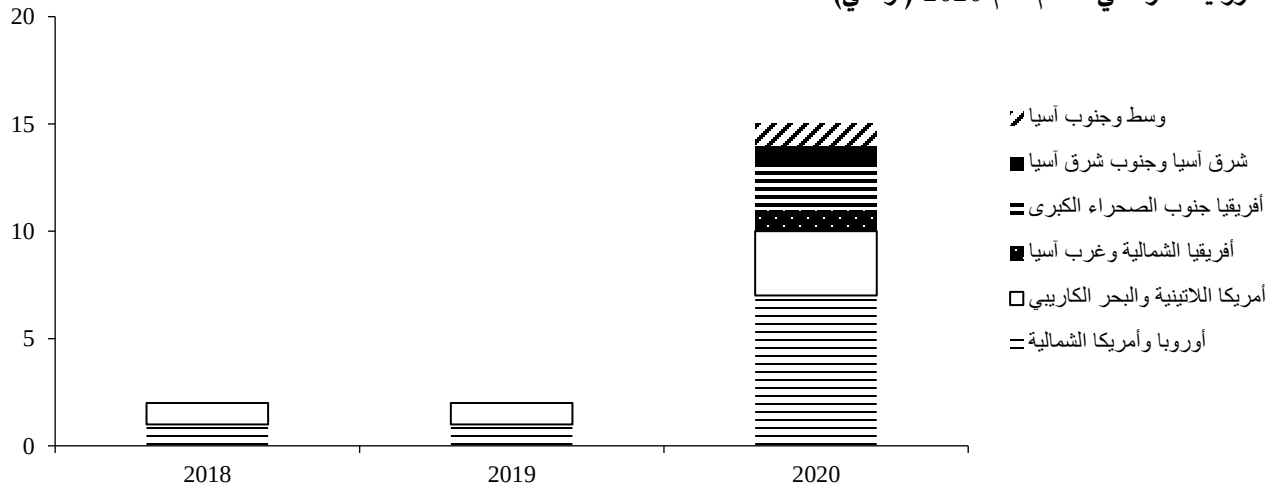
115-9 وحول البرنامج الفرعي أيضا المبادرة إلى منصة المرأة في العالم عام 2020: اتجاهات وإحصاءات، استجابة لطلبات البلدان ومستخدمي البيانات. وقد تم إعداد منصة المرأة في العالم عام 2020، وهي مركز بيانات يستند إلى دعامة جغرافية مكانية، مع الدول الأعضاء والوكالات الشريكة، وهو يقدم أحدث البيانات وتقييما للتقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين عبر مجموعة تتألف من 100 خريطة توضيحية للقضايا الجنسانية. ويمكن استخدام هذه الثروة من المعلومات المتعلقة بوضع المرأة، مقارنة بالرجل، على المستويات العالمي والإقليمي والوطني، وذات المرجعية الجغرافية، لدمج مصادر متعددة للبيانات بهدف الإحاطة بأوجه عدم المساواة التي تتقاطع مع الاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك الفئة العمرية والانتماء العرقي والحالة من حيث الإعاقة. وعلاوة على ذلك، فإن البيانات التفصيلية والمقدمة بالترميز الجغرافي أكثر أهمية لتقييم الأثر الجنساني لجائحة كوفيد-19 وعواقبها، بينما يواصل البرنامج الفرعي تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في ظل هذا الوضع العالمي السريع التغير.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

116-9 لقد أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، مثلما يتجلى من زيادة عدد الدول الأعضاء التي تنشر بياناتها الجنسانية المقدمة بالترميز الجغرافي والمصنفة بكثير من التفصيل في إطار مبادرة الخرائط التوضيحية للقضايا الجنسانية في عامي 2018 و 2019 وفي إطار منصة التفاعلية الإلكترونية المرأة في العالم عام 2020 (انظر الشكل الخامس من الباب 9).

الشكل الخامس من الباب 9

مقياس الأداء : العدد الإجمالي للدول الأعضاء الشريكة التي تنشر بيانات في إطار مبادرة الخرائط التوضيحية للقضايا الجنسانية والمنصة الإلكترونية المرأة في العالم عام 2020 (تراكمي)



ملاحظة: البلدان الشريكة هي الأردن وأيرلندا وإيطاليا والبرازيل وجمهورية مولدوفا وزمبابوي وسويسرا وغانا وفنلندا وكازاخستان وكندا وكولومبيا ولايتيا والمكسيك واليابان. وقيل إطلاق الخرائط التوضيحية للقضايا الجنسانية في عام 2018، لم يكن للبرنامج الفرعي شراكة مع أي بلد لنشر بيانات جنسانية مقدمة بالترميز الجغرافي.

أثر كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

117-9 نظرا للأثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى تعديل مواعيد اجتماعه الحكومي الدولي، الدورة العاشرة للجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وعلى عقد الاجتماع بالأسلوب الافتراضي. وقُلص كثيرا من مدة الدورة العاشرة من ست جلسات مدة كل واحدة منها ثلاث ساعات إلى ثلاث جلسات افتراضية مدة كل واحدة منها ساعتان. وبالمثل، عقدت اجتماعات أخرى مقررة لفريق الخبراء بالأسلوب الافتراضي، وذلك على مدى فترات زمنية أطول مع تقليص لمدة الجلسات. واضطر البرنامج الفرعي أيضا إلى تأجيل اجتماعين لفريق الخبراء، بشأن إحصاءات الطاقة والأسرة الدولية للتصنيفات الإحصائية، إلى عام 2021. وقد نجح الشكل الافتراضي للاجتماعات بشكل جيد بالنسبة للمجموعات الراسخة التي لديها مستوى معين من النضج، في حين واجهت الآليات المنشأة حديثا تحديات أكبر بكثير. كما زاد هذا الأسلوب من عدد المشاركين ممن لا يحضرون عادة، وفي الوقت نفسه، رفع من كمية الوقت المستثمر في تنظيم المناسبات الافتراضية لاختبار المنصات الإلكترونية والقيام بمزيد من الأعمال التحضيرية والمشاورات بين الاجتماع والآخر. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 2 أدناه.

118-9 بيد أن البرنامج الفرعي حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك ضمن النطاق العام لأهدافه، أي التعاون في استخدام مصادر البيانات الإدارية لأغراض إحصائية. وقد شُرع في هذا التعاون في نيسان/أبريل 2020 استجابة لطلب البلدان الحصول على الدعم في كيفية تلبية الاحتياجات من البيانات اللازمة لمواجهة تحديات كوفيد-19 وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، عندما تتعطل العمليات الإحصائية العادية.

النتائج المقررة لعام 2022

119-9 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان لنتائج وردت في خطط برنامجية سابقة، ولذلك فهما تظهران كلا من الأداء البرنامجي لعام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الابتكار في مجال البيانات حتى لا يترك الركب خلفه أحدا⁽¹⁰⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

120-9 لقد عالج البرنامج الفرعي حاجة البلدان إلى توسيع نطاق استخدام الحلول المبتكرة لتلبية مطالب توفير البيانات الواردة في خطة عام 2030 ومجابهة التحديات الجديدة التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وأتاح التعاون الجديد بشأن مصادر البيانات الإدارية، الذي يقوده البرنامج الفرعي والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، لمجموعة كبيرة من البلدان تعزيز قدرتها على استخدام مصادر البيانات الإدارية لأغراض إحصائية، مما عزز من قدرة هذه البلدان على تجميع الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بهدف التنمية المستدامة، لا سيما في وقت تعوق فيه الجائحة جمع البيانات وجها لوجه. وتلقت البلدان المشاركة التدريب وتبادلت أفضل الممارسات وخططت لزيادة تعزيز استخدام مصادر البيانات الإدارية من مجموعة واسعة من الوكالات الحكومية الوطنية. وواصل البرنامج الفرعي أيضا إحراز التقدم في تمكين البلدان من الانضمام إلى نظام المعلومات الموحد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يمكن للبلدان أن تطور مراكز بياناتها الوطنية بشأن أهداف التنمية المستدامة وأن تنقل المعلومات إلى مركز البيانات العالمي التابع للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أطلق البرنامج الفرعي مبادرة جديدة لدعم البلدان في تطوير مراكز بيانات وطنية مبتكرة بشأن كوفيد-19، بحيث تربط بين مصادر بيانات مختلفة وتوفر البيانات على منصة تركز على المعلومات الجغرافية المكانية.

(10) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 9)).

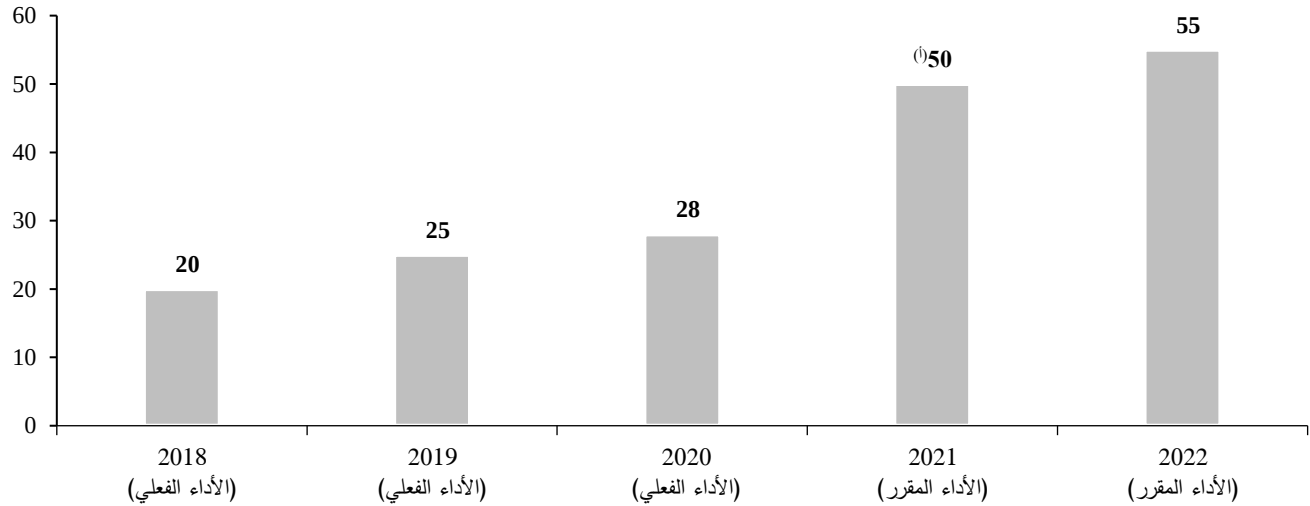
121-9 وساهم العمل المذكور أعلاه في استخدام 28 بلدا لأدوات مبتكرة لإنتاج وتجميع وتعميم مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة، وبذلك لم يتحقق هدف 40 بلدا المدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وأدى تجميد التوظيف وما نتج عنه من ارتفاع في عدد الوظائف الشاغرة التي لم يتسن شغلها إلى تأخير التنفيذ المتوقع لنظام المعلومات الموحد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

122-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا للولاية المنوطة به. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم التقني والتدريب للبلدان التي ترغب في الانضمام إلى نظام المعلومات الموحد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تنظيم حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية، وتوسيع نطاق أنشطة التعاون في استخدام مصادر البيانات الإدارية. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل السادس من الباب 9).

الشكل السادس من الباب 9

مقياس الأداء : العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي تستخدم مصادر بيانات غير تقليدية و/أو جديدة لتجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ونشرها عن طريق منصات الإبلاغ الوطنية



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلعب عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: البيانات الآن - توفير البيانات في حينها لأغراض أهداف التنمية المستدامة⁽¹¹⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

123-9 لقد قام البرنامج الفرعي بأعمال في البلدان الثمانية الرائدة في مبادرة البيانات الآن، مركزا بوجه خاص على بنغلاديش والسنگال وكولومبيا، حيث أطلق مشروعاً محدد يغطي الأنشطة ذات الصلة بأهداف مختارة من أهداف التنمية المستدامة. وقد أتاح ذلك تقديم دعم موجه في مجالات عمل من اختيار البلدان المعنية. وعلاوة على ذلك، أحرز البرنامج الفرعي، بدعم من الشركاء

(11) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 9)).

الأساسيين الآخرين لمبادرة البيانات الآن، تقدما في البلدان الرائدة الأخرى وبدأ في العمل مع بلدان إضافية أعربت عن اهتمامها بالانضمام إلى المبادرة. وقد أسهم العمل المتعلق بإدماج حلول البيانات المبتكرة في العملية الإحصائية الرسمية للبلدان في زيادة توافر البيانات في الوقت المناسب بشأن المجالات ذات الأولوية التي اختارتها البلدان المستفيدة من المشاريع.

124-9 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تمكين 8 بلدان رائدة من استخدام مصادر وأساليب وتكنولوجيات جديدة للبيانات لسد أوجه النقص الحرجة في البيانات وتقديم بيانات حسنة التوقيت تعجل بإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبذلك لم يتحقق الهدف المدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو أن تُتاح لما عدده 10 بلدان إضافية إمكانية الوصول إلى الحلول الجديدة المتعلقة بالبيانات التي تم التحقق منها خلال المرحلة الأولى من المبادرة، وأن تقوم 6 بلدان أخرى باختبار حلول جديدة بشأن غايات ومواضيع إضافية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. والسبب الرئيسي لعدم تحقيق الهدف المقرر هو التحديات التي ووجهت في ضمان التمويل الكافي للتقدم بالسرعة المقررة، وحالات التأخير في أنشطة العمل عموما بسبب الشواغل الحرجة في صفوف الموظفين المسؤولين عن تنفيذ المبادرة، بسبب أزمة السيولة. غير أن البرنامج الفرعي بدأ العمل لتقديم الدعم لمزيد من البلدان في استخدام الحلول الجديدة في مجال البيانات.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

125-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيوفر البرنامج الفرعي التدريب والدعم التقني لبلدان إضافية ترغب في الانضمام إلى المبادرة، بالتعاون مع الشركاء الأساسيين الآخرين ومع شركاء إضافيين يمكنهم تقديم حلول مبتكرة. والتنفيذ مرهون بمدى توافر الموارد اللازمة لدعم البلدان ولملء الشواغل الحالية. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 9-12).

الجدول 9-12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
تتفق البلدان والجهات الشريكة على نطاق منظومة البيانات بأكملها على أن الطلب على البيانات اللازمة لخطة عام 2030 يستوجب حلولاً جديدة عاجلة قائمة على المعايير وقابلة للتشغيل البيني، تحقق الاستفادة من إمكانات مصادر البيانات الجديدة والتكنولوجيات الحديثة من خلال شراكات بين السلطات الإحصائية	إطلاق مبادرة "البيانات الآن"، بما يمكن ثمانية بلدان تعتمدها على أساس تجريبي من استخدام مصادر وأساليب وتقنيات جديدة للبيانات من أجل سد أوجه النقص الحرجة في البيانات وتقديم بيانات حسنة التوقيت تعجل بإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	تتاح لبلد إضافي واحد إمكانية الوصول إلى الحلول الجديدة المتعلقة بالبيانات التي تم التحقق منها خلال المرحلة الأولى من المبادرة، وهو يقوم باختبار حلول جديدة بشأن غايات ومواضيع إضافية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وبوجه عام، تكون لخمس غايات حلول جديدة تتعلق بالقياس تم اختبارها	تتاح لـ 10 بلدان إضافية إمكانية الوصول إلى الحلول الجديدة المتعلقة بالبيانات التي تم التحقق منها خلال المرحلتين الأولى والثانية من المبادرة، وتقوم 5 بلدان أخرى باختبار حلول جديدة بشأن غايات ومواضيع إضافية تتعلق بالتنمية المستدامة. وبوجه عام، تكون لخمس غايات حلول جديدة تتعلق بالقياس تم اختبارها	تتاح لـ 5 بلدان إضافية إمكانية الوصول إلى الحلول الجديدة المتعلقة بالبيانات التي تم التحقق منها خلال المرحلتين الأولى والثانية من المبادرة، وتقوم 5 بلدان أخرى باختبار حلول جديدة بشأن غايات ومواضيع إضافية تتعلق بالتنمية المستدامة. وبوجه عام، تكون لخمس غايات حلول جديدة تتعلق بالقياس تم اختبارها

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية الأخرى (إعلان دبي، تشرين الأول/أكتوبر 2018)			وبوجه عام، تكون لخمس غايات أخرى حلولاً جديدة تتعلق بالقياس تم اختبارها	

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقش جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: اتباع نهج متكامل إزاء السياسات البيئية والاقتصادية من خلال استخدام نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-126 تدعو الطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة إلى اتباع نهج متكامل إزاء السياسات، ولا سيما نهج يراعي أهمية البيئة بالنسبة للاقتصاد والمجتمع. وتوفر محاسبة رأس المال الطبيعي طريقة منهجية لقياس أرصدة رأس المال الطبيعي وتدفقاته وكيفية ارتباطه بالاقتصاد والإبلاغ عن ذلك، ومن ثم توفير بيانات متكاملة للسياسات المستدامة. ومنذ اعتماد اللجنة الإحصائية في عام 2012 نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية كمعيار إحصائي دولي لمحاسبة رأس المال الطبيعي، حدثت زيادة كبيرة في عدد البلدان التي تنفذه، وهو ما تحقق باتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها إزاء تنفيذ الحسابات واستخدامها. ودأب البرنامج الفرعي على دعم مشاركة كل من أوساط المنتجين والمستخدمين من خلال إعداد بيانات متكاملة عن الروابط بين البيئة والاقتصاد واستخدام هذه البيانات لاحقاً في وضع سياسات متكاملة وشاملة. وعلى وجه الخصوص، استخدمت الحكومات هذه الحسابات لفهم العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية والازدهار بشكل أفضل، وذلك من أجل دعم خطة عام 2030.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

9-127 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية يتطلب التواصل مع جميع أصحاب المصلحة وإقامة شراكات معهم في وقت مبكر، وذلك من أجل زيادة الوعي وزيادة استخدام الحسابات لأغراض السياسة العامة. وهذا النظام هو معيار إحصائي جديد نسبياً، وقد أثبتت تجارب التنفيذ المبكر أهمية التواصل في وقت مبكر مع منتجي الحسابات ومستخدميها على حد سواء، من خلال التعليم وبناء القدرات، والشراكات بين المؤسسات، وربط الحسابات بالسياسة العامة. ومن خلال تطبيق هذا الدرس، سيوفر البرنامج الفرعي خدمات بناء القدرات للمكاتب الإحصائية الوطنية ومستخدمي الحسابات للتركيز على كيفية استجابة هذا النظام لمطالب السياسة العامة في خطة عام 2030، واتفاق باريس، والاقتصاد الدائري، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وما إلى ذلك. وسيواصل البرنامج الفرعي توسيع نطاق هذا النهج في المشاريع الحالية للبرنامج الفرعي، من قبيل مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية مع كل من البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند.

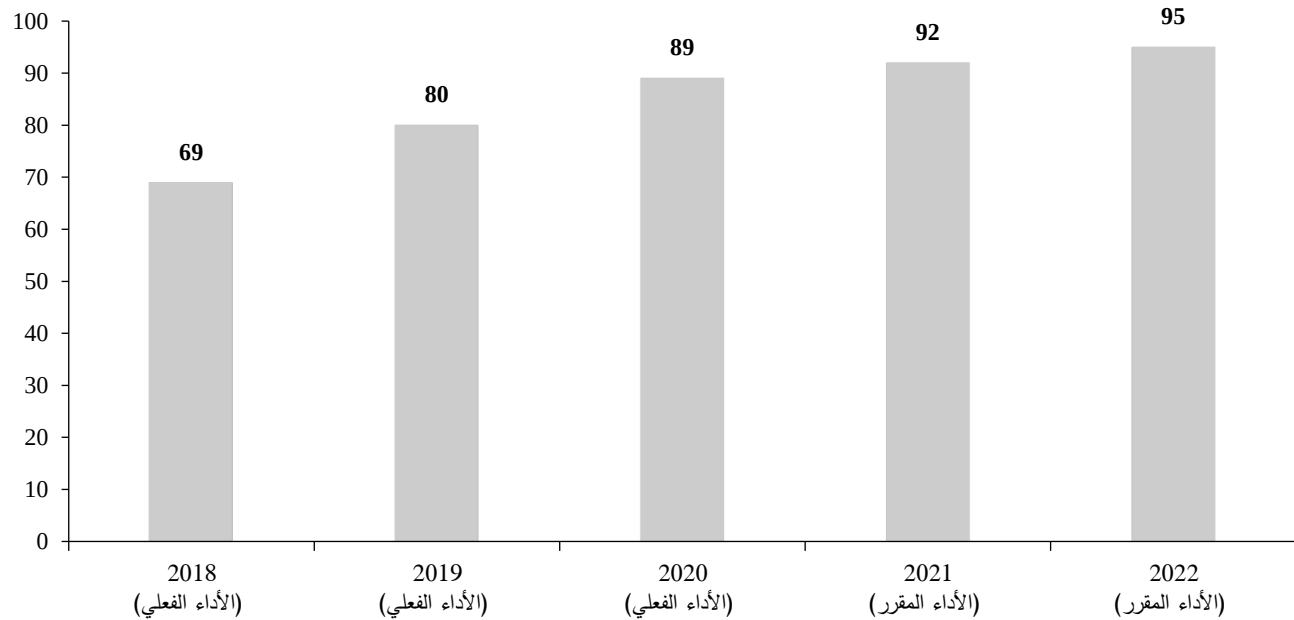
التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

9-128 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة تنفيذ واستخدام نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في التقييم العالمي الأخير للمحاسبة البيئية - الاقتصادية وللإحصاءات الداعمة. والتقييم العالمي هو عبارة عن دراسة استقصائية

تجرى بانتظام وتوجه إلى الدول الأعضاء، وهي تقدم معلومات عن تنفيذ ذلك النظام على الصعيد العالمي. وقد ازدادت وتيرة تنفيذ هذا النظام بصورة مطردة في السنوات الأخيرة. وفي عام 2018، نفذ 69 بلدا هذا النظام، وبذلك زاد عددها إلى 80 بلدا في عام 2019. وأشار التقييم العالمي الذي أجري في عام 2020 إلى أن 89 بلدا قامت بتنفيذ هذا النظام. وبالنظر إلى خطط البرنامج الفرعي لبناء القدرات وإشراك المستخدمين، من المقرر أن يستمر عدد البلدان التي تنفذ هذا النظام في الزيادة في عامي 2021 و 2022.

الشكل السابع من الباب 9

مقياس الأداء : إجمالي عدد البلدان التي تنفذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (تراكمي)



الولايات التشريعية

9-129 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

261/68	المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	282/69	اليوم العالمي للإحصاء
266/69	إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة	313/71	أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

6/2006	تعزيز القدرة الإحصائية	27/2016	تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية
24/2011	لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي	2/2018	تنظيم فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية وأساليب عمله في المستقبل
21/2013	المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	14/2018	الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث
31/2014	إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة	230/2019	تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية عن دورته لعام 2019 - التوصيات 1 إلى 5
10/2015	البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام 2020	235	

217/2021 تقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي عن دورتها العاشرة، وجدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة، ومواعيد انعقادها

5/2020 تعزيز تنسيق البرامج الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة
211/2020 تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الحادية والخمسين وجدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للجنة ومواعيد انعقادها

المنجزات المستهدفة

130-9 يعرض الجدول 9-13 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-13

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
19	22	19	19
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
16	16	16	16
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الإحصائية			
2	4	2	2
2 - الوثائق المقدمة إلى لجنة الاشتراكات			
-	1	-	-
3 - تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية			
1	1	1	1
4 - تقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي			
151	109	129	119
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)			
7	7	8	7
5 - اجتماعات اللجنة الإحصائية			
-	10	-	-
6 - اجتماعات فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية			
6	6	2	6
7 - اجتماعات لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي			
8 - اجتماعات الخبراء المعنيين بالإحصاءات الاقتصادية، والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، والإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية، والخبراء المعنيين بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات			
138	86	119	106
باء - توليد المعارف ونقلها			
5	4	7	5
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)			
1	1	1	1
9 - المشاريع المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية			
-	-	1	-
10 - المشاريع المتعلقة بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية			
3	2	2	2
11 - المشاريع المتعلقة بالإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية			
1	1	3	2
12 - المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات			
36	34	34	32
المنشورات (عدد المنشورات)			
المنشورات المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية			
2	2	2	2
13 - حولية إحصاءات التجارة الدولية، المجلدان الأول والثاني			
1	1	1	1
14 - إحصاءات الحسابات القومية: تحليل المجاميع الرئيسية			
5	5	5	5
15 - إحصاءات الحسابات القومية: المجاميع الرئيسية والجدول التفصيلية، الأجزاء الأولى إلى الخامسة			
-	1	-	-
16 - الدليل المتعلق بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد			

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

17 -	الدليل المتعلق بإحصاءات الأعمال التجارية	1	1	1	1
18 -	الدليل المتعلق بالبيانات المستقاة من النظام الآلي لتحديد هوية السفن	1	1	1	1
19 -	الدليل المتعلق بتصنيف وظائف مؤسسات الأعمال	1	1	1	1
20 -	التصنيف المركزي للمنتجات	1	1	1	1
	المنشورات المتعلقة بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية				
21 -	الحولية الديمغرافية	1	1	1	1
22 -	تقرير إحصاءات السكان والأحوال المدنية، السلسلة ألف	1	1	1	1
23 -	دليل التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية ونظم إدارة الهوية: الاتصال من أجل التنمية	1	1	1	1
24 -	المرأة في العالم عام 2020: الاتجاهات والإحصاءات	1	1	1	1
25 -	التوصيات المنقحة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية	1	1	1	1
26 -	دليل تعدادات السكان والمساكن القائمة على السجلات	1	1	1	1
	المنشورات المتعلقة بالإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية				
27 -	موجز الإحصاءات الكهربائية	1	1	1	1
28 -	أرصدة الطاقة	1	1	1	1
29 -	كتيب إحصاءات الطاقة	1	1	1	1
30 -	حولية إحصاءات الطاقة	1	1	1	1
31 -	إطار الأمم المتحدة المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية	1	1	1	1
32 -	المنشورات المتعلقة بحاسبة رأس المال الطبيعي	4	4	4	4
33 -	نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية - محاسبة النظم الإيكولوجية	1	1	1	1
34 -	المجموعة العالمية للإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ	1	1	1	1
35 -	قياس السياحة المستدامة	1	1	1	1
	المنشورات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات				
36 -	الحولية الإحصائية	1	1	1	1
37 -	نشرة الإحصاءات الشهرية	12	12	12	12
38 -	كتيب الإحصاءات العالمية	1	1	1	1
39 -	تقرير أهداف التنمية المستدامة	1	1	1	1
40 -	دليل إدارة وتنظيم النظم الإحصائية الوطنية - لمحة عامة	1	1	1	1
41 -	الجنول البياني للتقدم المحرز في تنفيذ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	1	1	1	1
	المواد التقنية (عدد المواد)	34	26	38	26
42 -	مواد تقنية عن الإحصاءات الاقتصادية	4	4	3	4
43 -	مواد تقنية عن الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية	2	2	2	2
44 -	مواد تقنية عن الإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية	4	3	11	3
45 -	مواد تقنية عن أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات	24	17	22	17

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: التشاور والمشورة بشأن الإحصاءات الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية، والإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات؛ وتقديم إحاطات/مشورة خبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك عقد المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد بيانات عن الإحصاءات الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والبيئية والمعلومات الجغرافية المكانية، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات مشفوعة ببيانات عن أكثر من 200 إقليم إحصائي (بما في ذلك البلدان والمناطق).

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم أنشطة اتصال ومناسبات وإعداد مواد إعلامية بشأن الإحصاءات الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية، والإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات.

البرنامج الفرعي 5

السكان

الهدف

131-9 الهدف الذي يساهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين الدراية بالاتجاهات السكانية العالمية، وتعزيز فهم مرتكز على الأدلة لأوجه التفاعل بين التغير السكاني والتنمية المستدامة لدى مقرري السياسات والجمهور، وتوطيد قدرة المجتمع الدولي على التصدي بفعالية للقضايا السكانية الراهنة والناشئة وعلى إدماج البعد السكاني في خطة التنمية الدولية.

الاستراتيجية

132-9 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بإعداد دراسات عن المسائل المتصلة بالنمو السكاني، وشيخوخة السكان، والهجرة، والتوسع الحضري، والخصوبة، وتنظيم الأسرة، والوفيات، وغير ذلك من الجوانب السكانية المتصلة بالتنمية المستدامة. وسيركز هذا العمل ويعتمد على إصدار التقديرات والتوقعات السكانية، وتحليل الاتجاهات الديمغرافية، وتقييم السياسات السكانية. وسيعيد البرنامج الفرعي مجموعات بيانات عالمية شاملة بشأن مواضيع مختارة، وتقارير عن "الملامح الرئيسية" لتلك المواضيع، وتقارير سنوية عن اتجاه مختار من الاتجاهات الديمغرافية الكبرى. وستشمل مجموعات البيانات النتائج المجمعة فيما يخص مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان أفريقيا. ويخطط البرنامج الفرعي أيضاً لنشر البيانات والمعلومات السكانية والنتائج المتصلة بالسياسات السكانية من خلال موقعه على الإنترنت ووسائل التواصل والاتصال الأخرى. وسيقدم البرنامج الفرعي الدعم إلى كل من البلدان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بناء على طلبها، وذلك بغرض تنمية القدرات في مجال البيانات والتحليلات السكانية.

133-9 وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم الفني للهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما لجنة السكان والتنمية، بسبل من بينها إعداد تقارير الأمين العام وعقد اجتماعات الخبراء وأفرقة الخبراء. وسيساعد البرنامج الفرعي الحكومات على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في عام 1994 وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030، مع التركيز بوجه خاص على الرصد العالمي لمؤشرات تلك الأهداف المتعلقة بالصحة الإنجابية والهجرة الدولية ووفيات الأطفال والأمهات، وذلك بالشراكة في كثير

من الأحيان مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي تحسين تقديرات الأمم المتحدة وتوقعاتها المتعلقة بالسكان في العالم.

134-9 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال دراسة التفاعل بين كوفيد-19 والظواهر الديمغرافية، بما في ذلك الوفيات، وشيخوخة السكان، والخصوبة وتنظيم الأسرة، والهجرة الدولية، وإدراج هذه التحليلات، حسب الاقتضاء، في المنشورات والمواد التقنية.

135-9 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

- (أ) تحسين إمكانية وصول الحكومات والمستعملين الآخرين إلى البيانات والتقارير المتعلقة بالمسائل السكانية، وزيادة استخدام بيانات البرنامج الفرعي واستنتاجاته في أعمال الجهات صاحبة المصلحة؛
- (ب) زيادة الوعي بالاتجاهات السكانية وعلاقتها بالتنمية المستدامة من خلال توافر بيانات دقيقة وتقارير ذات صلة بالسياسات، تستفيد منها الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في رسم السياسات والتخطيط للتنمية.

136-9 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن النهوض باستخدام المجتمع الدولي للمعلومات القائمة على أسس علمية حول الآثار الديموغرافية لجائحة كوفيد-19، ولا سيما على معدل الوفيات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

137-9 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

138-9 يتحمل البرنامج الفرعي مسؤولية كبيرة عن دعم الرصد العالمي للعديد من الغايات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، بوصفه من الجهات الراعية للبيانات اللازمة لرصد أربعة من مؤشرات تلك الأهداف أو الجهات المشاركة في رعايتها أو الجهات التي تتولى إعدادها. ويعتمد اثنان من هذه المؤشرات على استقصاء الأمم المتحدة لدى الحكومات بشأن السكان والتنمية كمصدر للبيانات، وهو عبارة عن دراسة استقصائية رئيسية للسياسات السكانية كانت تجرى كل أربع إلى ست سنوات. وقد أدى البرنامج الفرعي، بالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى زيادة التغطية القطرية للبيانات التي جُمعت من خلال الاستقصاء. وقد استُخدمت هذه الدراسة الاستقصائية منذ عام 2018 لجمع البيانات القطرية اللازمة لرصد المؤشرين 5-6-2 و 10-7-2. وجرى أيضاً تكييف الدراسة الاستقصائية للاستجابة للقضايا الناشئة، مع إدراج سؤال في عام 2020 لقياس أثر جائحة كوفيد-19 على سياسات إدارة الهجرة الدولية. واقتصر نطاق وطول الاستقصاء الثالث عشر، الذي أجري خلال الفترة 2020-2021، على المسائل تمس الحاجة إليها من أجل تحديث عملية قياس المؤشرين 5-6-2 و 10-7-2.

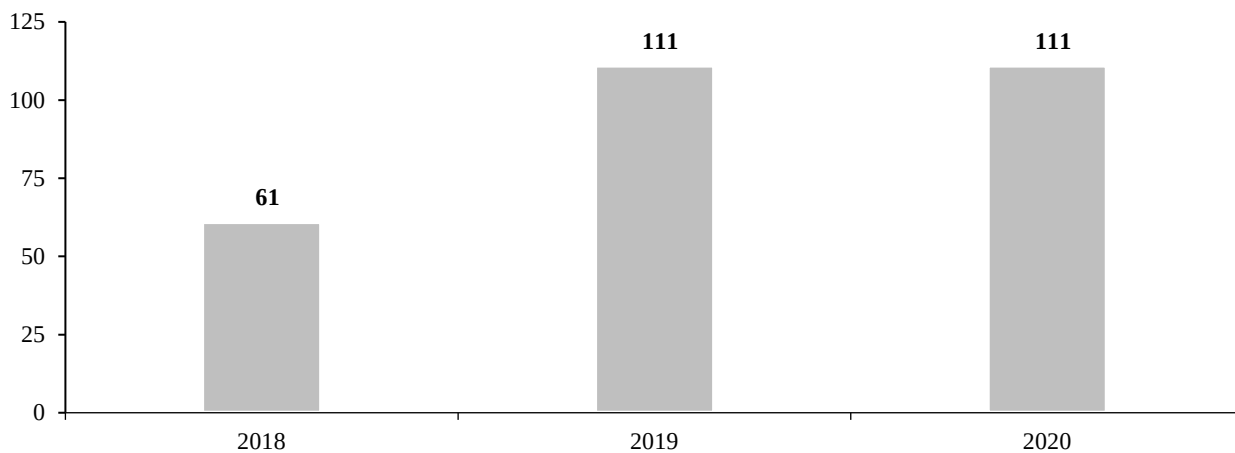
139-9 كما أجرى البرنامج الفرعي تقييماً وتوثيقاً غير مسبقين للبيانات والتقديرات المتاحة عن خصوبة المراهقات (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 3-7-2) للفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 سنوات و 14 سنة، وهي فئة عمرية ترد صراحةً في تعريف المؤشر ولكن لم يتم تقييم أو جمع معلومات عنها بصورة منهجية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

140-9 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تحسُّن إمكانية حصول 111 دولة عضواً على معلومات قابلة للمقارنة دولياً لرصد التقدم المحرز في مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-6-2 بشأن الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، ومؤشر أهداف التنمية المستدامة 10-7-2 بشأن السياسات الرامية إلى تيسير الهجرة المنظمة والأمن والنظامية والمسؤولة (انظر الشكل الثامن من الباب 9).

الشكل الثامن من الباب 9

مقياس الأداء: إجمالي عدد البلدان التي لديها معلومات قابلة للمقارنة لرصد مؤشري أهداف التنمية المستدامة 5-6-2 و 10-7-2 (تراكمي)



أثر كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

141-9 نظراً لأثر كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي الاجتماعات الرسمية للجنة السكان والتنمية. ومع ذلك، فقد أيد البرنامج الفرعي إجراء مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع المقترحات في شكل افتراضي، فضلاً عن عدد غير مسبوق من اجتماعات المكتب استجابة للظروف غير العادية. وبالإضافة إلى ذلك، كان على البرنامج الفرعي أن يغير نهجه إزاء اجتماعات أفرقة الخبراء، حيث عقدها بشكل افتراضي بدلاً من عقدها بالحضور الشخصي.

142-9 بيد أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة ومعدلة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه الممثلة في تشكيل فريق استشاري تقني معني بتقييم معدل الوفيات الناجمة عن كوفيد-19، بالتعاون مع البرنامج الفرعي 4 بشأن الإحصاءات ومنظمة الصحة العالمية؛ والمشاركة في تحرير مجلد خاص بضم معلومات إحصائية عن أثر جائحة كوفيد-19 في مجالات متعددة؛ وتعديل محتوى منشورات مبرمجة مختارة بغرض إدراج أدلة على أثر كوفيد-19. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدلة في بلوغ النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الناشئة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

143-9 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديتان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وتظهران بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحسين إمكانية الحصول على البيانات والتحليل ذات الصلة بالسياسات عن طريق ترشيد التقارير ونشرها بوسائط متعددة⁽¹²⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

144-9 لقد أصدر البرنامج الفرعي سلسلة جديدة من التقارير عن الاتجاهات السكانية الكبرى. ويبين التقرير الأول المعنون "النمو السكاني العالمي والتنمية المستدامة" كيفية تشكّل الزيادة المستمرة في تعداد سكان العالم وفقا لاتجاهات الخصوبة والوفيات والهجرة الدولية والزخم السكاني. كما يتناول بالدراسة أوجه الترابط بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، آخذا في الاعتبار ركائزها الثلاثة - الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ونظرا للقيود المفروضة على السيولة في عام 2020، أرجئ إصدار التقرير إلى عام 2021. كما أصدر البرنامج الفرعي تقارير عن الملامح الرئيسية لتنظيم الأسرة وشيخوخة السكان والهجرة الدولية. وارتبطت مناسبات الإعلان عن صدور التقارير بالأيام الدولية من أجل زيادة إبراز المنشورات. وتضمن كل تقرير من تقارير الملامح الرئيسية محتوى عن أوجه الترابط بين هذا الموضوع وجائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، أطلق البرنامج الفرعي منصة شبكية جديدة لتوزيع منشوراته ونشر بياناته وتصويراته وغيرها من المواد الإعلامية.

145-9 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تنزيل بيانات ومعلومات من الموقع الشبكي 750 000 مرة، وهو ما يشكل انخفاضا طفيفا في عدد عمليات التنزيل من الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي مقارنة بالسنة السابقة، ولم يحقق ذلك الهدف المتمثل في زيادة عدد عمليات التنزيل في ظل الترويج لتقرير سنوي جديد عن الاتجاهات الكبرى على نحو ما ورد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ويبدو أن الانخفاض الطفيف في عمليات التنزيل يعزى إلى ارتفاع عدد عمليات التنزيل بشكل خاص في عام 2019 بسبب إصدار التوقعات السكانية في العالم، الذي حدث في 17 حزيران/يونيه 2019، بالنظر إلى أنه لم يكن هناك أي إصدار مماثل في عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون ترحيل محتوى البرنامج الفرعي إلى موقع شبكي جديد ووقف تشغيل الموقع الشبكي القديم قد أثر على عمليات التنزيل إلى حد ما.

الخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022

146-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيصدر البرنامج الفرعي تقريرا ثالثا عن الاتجاهات الكبرى فيما يتعلق بالهجرة الدولية، وسيعُد المجموعة التالية من التقارير عن الملامح الرئيسية لتنظيم الأسرة والهجرة الدولية. وسيتولى البرنامج الفرعي أيضا تعهد المنصة الشبكية وزيادة تطويرها لأغراض النشر. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 9-14).

(12) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 9)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
تقارير مواضيعية عديدة ومطولة؛ وتداخل بين التقارير الكاملة وتقارير الملامح الرئيسية	وضع سلسلة جديدة عن الاتجاهات الديمغرافية الكبرى لتحل محل التقارير المواضيعية الأطول	تنزيل البيانات والمعلومات من الموقع الشبكي 750 000 مرة	يتجلى أثر تقرير الاتجاهات الكبرى في ما يرد في المواقع الشبكية والمقالات من إشارات إليه أو البيانات التي تصدرها الحكومات أو غيرها من الجهات صاحبة المصلحة	زيادة العدد السنوي للإشارات إلى تقارير الاتجاهات الكبرى في المواقع الشبكية أو المقالات أو التقارير أو البيانات التي تصدرها الحكومات أو غيرها من الجهات صاحبة المصلحة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقش جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: التقديرات والتوقعات السكانية العالمية في عصر أهداف التنمية المستدامة⁽¹³⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-147 واصل البرنامج الفرعي الترويج للبيانات المنتجة في *التوقعات السكانية في العالم*، والتي تُستخدم على نطاق واسع في تخطيط السياسات، ورصد الأهداف الإنمائية، وكمدخلات في النماذج الاقتصادية والبيئية والصحية. وفي عام 2020، اكتسبت هذه البيانات أهمية إضافية أثناء استجابة العالم لجائحة كوفيد-19. فقد اعتمدت أكثر من 1 200 دراسة تركز على قضايا السكان والصحة المتعلقة بكوفيد-19 على *التوقعات السكانية في العالم* لإعداد التقديرات الدولية للسكان، ولا سيما بين فئات كبار السن. وشملت الدراسات التي استخدمت بيانات من البرنامج الفرعي دراسات مؤثرة في مجال إعداد النماذج الوبائية كانت مفيدة في توجيه المراحل الأولية لعملية صنع القرارات السياسية في عدة مناطق وفي مساعدة البلدان على اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة وجماعية. وفي الآونة الأخيرة، ومع تزايد البيانات الوبائية المتاحة، استُخدمت بيانات البرنامج الفرعي في مجموعة واسعة من النماذج الجديدة من أجل تنقيح وتقييم مختلف تدابير الصحة العامة (على سبيل المثال، أدوات التخطيط المختلفة المتعلقة بكوفيد-19 لتحليل السيناريوهات، والتنبؤات القصيرة الأجل للوفيات الناجمة عن كوفيد-19 في البلدان المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل). وشرع البرنامج الفرعي أيضاً في أعماله الرامية إلى إعادة تنظيم وتحديث بناء التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين بياناته السكانية العالمية من حيث جودتها وإمكانية الوصول إليها على حد سواء. وواصل البرنامج الفرعي العمل على إدماج مجموعات بياناته الحالية، التي كانت تُنشر في السابق بأشكال وصيغ مختلفة، في بوابة مركزية للبيانات بهدف تحسين إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات.

9-148 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة تقدر بـ 3 500 مقالة تحيل على إصدار *التوقعات السكانية في العالم* في عام 2020، وهو ما لم يحقق الهدف المتمثل في 7 000 مقالة الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. ومن بين التفسيرات المحتملة للزيادة المتواضعة في عام 2020 ارتفاع عدد الإحالات بشكل غير عادي في العام السابق بسبب إصدار *التوقعات السكانية في العالم* لعام 2019، بالإضافة إلى التغييرات الطارئة على خوارزمية البحث الأساسية في غوغل.

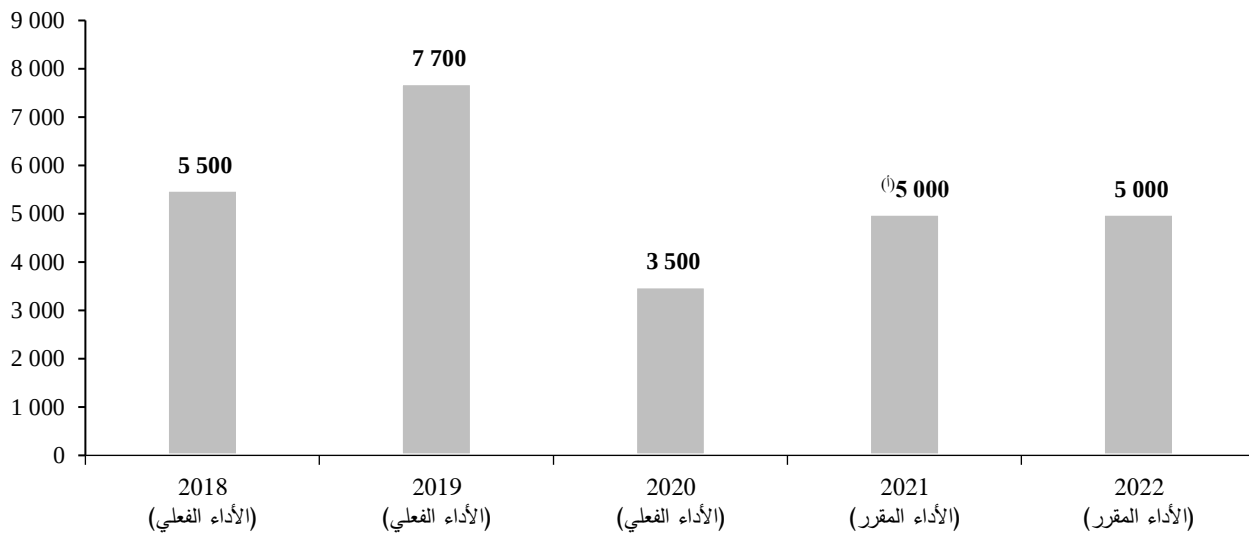
(13) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 9)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-149 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالتقديرات والتوقعات السكانية العالمية في عصر أهداف التنمية المستدامة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي الترويج للبيانات والمنشورات المستمدة من التوقعات السكانية في العالم عقب الإصدار الجديد في عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، سيضطلع البرنامج الفرعي بمزيد من التحديثات المنهجية لتحسين فائدة التقديرات لأغراض الرصد والتخطيط من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل التاسع من الباب 9).

الشكل التاسع من الباب 9

مقياس الأداء : إجمالي عدد الإحالات الإضافية إلى إصدار التوقعات السكانية في العالم في المقالات الأكاديمية (سنوي)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين تقديرات عدد المهاجرين الدوليين

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-150 إن زيادة نطاق الهجرة الدولية وتنوعها من أبرز الاتجاهات الديمغرافية العالمية، في ظل وجود روابط هامة مع التنمية المستدامة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. وتعتمد الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على بيانات دقيقة وأنية عن أعداد المهاجرين الدوليين، أي السكان المولودين في الخارج في أوقات معينة، يُعدّها البرنامج الفرعي. وسيبدأ البرنامج الفرعي العمل في هذا المجال في عام 2021.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

9-151 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه على الرغم من أن التقديرات السابقة لأعداد المهاجرين قد استشهد بها واستخدمت على نطاق واسع، فإن ثمة حاجة إلى تحسين اتساق تلك التقديرات وشفافيتها وقابليتها للمحاكاة. ومن المسائل الأخرى التي جرى تحديدها الحاجة إلى تحسين تزامن إصدار النواتج التحليلية، بما في ذلك السلسلة الجديدة من التقارير المتعلقة بأربعة

اتجاهات ديمغرافية كبرى، مع اجتماعات الأمم المتحدة ومناسباتها ذات الصلة، وذلك من أجل زيادة إبرازها وتعزيز تأثيرها. ومن خلال تطبيق هذا الدرس، سيبدأ البرنامج الفرعي العمل في عام 2021 من أجل وضع تقديرات محسنة للهجرة الدولية في عام 2022، بما في ذلك الوثائق التي تشير بشكل أكثر وضوحاً وتوصيلاً إلى مصادر البيانات الأساسية والتعديلات وإجراءات التقدير المستخدمة. وستشمل تقديرات أعداد المهاجرين الدوليين بيانات مصنفة حسب العمر ونوع الجنس وبلدان المنشأ والمقصد. وسيُسترشد بهذه البيانات في إعداد تقرير الملامح الرئيسية للهجرة الدولية في عام 2022. وسترتبط إصدارات المنتجات التحليلية باجتماعات الأمم المتحدة ومناسباتها ذات الصلة في عام 2022، مثل المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية، الذي سيستعرض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، أو اليوم الدولي للمهاجرين.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

152-9 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تحسين مدى إلمام واضعي السياسات والجمهور بمستويات واتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين حسب بلد الإقامة والمنشأ، مصنفة أيضاً بحسب العمر ونوع الجنس. (انظر الجدول 9-15).

الجدول 9-15

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	استقادت الدول الأعضاء من إمكانية الحصول على تقديرات عام 2019 لأعداد المهاجرين الدوليين، مصنفة حسب العمر ونوع الجنس وبلدان المنشأ والمقصد	استقادت الدول الأعضاء من إمكانية الحصول على معلومات مستكملة عن أعداد المهاجرين الدوليين، أعدت باستخدام أساليب موجودة من قبل، بما في ذلك التعديل الناجم عن أثر كوفيد-19	التحسينات النموذجية في تقدير أعداد المهاجرين الدوليين التي من شأنها أن تعود بمزيد من الفائدة على الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء	تحسين معارف الدول الأعضاء وواضعي السياسات والجمهور، وإمكانية حصولهم على بيانات مستكملة ومحسنة عن أعداد المهاجرين الدوليين

الولايات التشريعية

153-9 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

128/49	تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	1/71	إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين
د-2/21	الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	281/72	اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية
299/57	متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	195/73	الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
		326/73	الشكل والجوانب التنظيمية لمننديات استعراض الهجرة الدولية
234/65	متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام 2014	226/75	الهجرة الدولية والتنمية
4/68	الإعلان المنبثق من الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية		

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

2/1994	برنامج العمل في ميدان السكان	10/1999	نمو السكان وهيكليهم وتوزيعهم
55/1995	تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	213/2005	تحسين عمل لجنة السكان والتنمية
2/1997	الهجرة الدولية والتنمية	25/2016	تنظيم وأساليب عمل لجنة السكان والتنمية في المستقبل
42/1997	متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية		

قرارات ومقررات لجنة السكان والتنمية

2/1997	التزامات تقديم التقارير إلى لجنة السكان والتنمية	1/2007	الهياكل العمرية المتغيرة للسكان وأثارها على التنمية
3/1997	برنامج العمل في ميدان السكان	1/2008	توزيع السكان والتوسع الحضري والهجرة الداخلية والتنمية
1/1998	الصحة والوفيات	1/2009	إسهام برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية
1/2000	السكان والمسائل الجنسانية والتنمية	1/2010	الصحة والمرض والوفيات والتنمية
1/2001	السكان والبيئة والتنمية	1/2011	الخصوبة والصحة الإنجابية والتنمية
1/2003	السكان والتعليم والتنمية	1/2012	المراهقون والشباب
1/2004	برنامج العمل في ميدان السكان	1/2013	الاتجاهات الجديدة في الهجرة: الجوانب الديمغرافية
2/2004	متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	1/2014	تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
1/2005	السكان والتنمية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التركيز بوجه خاص على الفقر	1/2016	تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030
2/2005	مساهمة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، من جميع جوانبه، في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية		الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بصيغته الواردة في تقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها الثانية والخمسين (E/2019/25-E/CN.9/2019/6)
1/2006	أساليب عمل لجنة السكان والتنمية		
2/2006	الهجرة الدولية والتنمية		

المنجزات المستهدفة

154-9 يعرض الجدول 9-16 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-16

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف -	تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	4	4	2	4
	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1 -	التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	—	1
2 -	التقارير المقدمة إلى لجنة السكان والتنمية	3	3	2	3
	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	40	25	33	36

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

3 -	اجتماعات الجمعية العامة	7	7	—	7
4 -	اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	1	1	1	1
5 -	اجتماعات لجنة السكان والتنمية	24	14	24	24
6 -	اجتماعات الخبراء بشأن المواضيع السكانية	8	3	8	4
باء -	توليد المعارف ونقلها				
	المنشورات (عدد المشاريع)	5	4	3	4
7 -	التوقعات السكانية في العالم: الملامح الرئيسية	—	—	1	—
8 -	تقرير عن مواضيع السكان والتنمية	1	-	—	—
9 -	الهجرة الدولية: الملامح الرئيسية	1	1	—	1
10 -	الخصوبة في العالم وتنظيم الأسرة: الملامح الرئيسية	1	1	—	1
11 -	شيخوخة السكان في العالم: الملامح الرئيسية	—	1	—	—
12 -	السياسات السكانية في العالم: الملامح الرئيسية	—	—	1	—
13 -	الاتجاهات السكانية الكبرى	1	-	1	1
14 -	استبيان لأغراض استقصاء الأمم المتحدة الثالث عشر لدى الحكومات بشأن السكان والتنمية	1	1	—	1
	المواد التقنية (عدد المواد)	12	12	12	12
15 -	مجموعات البيانات الرئيسية المتعلقة بالمواضيع السكانية	2	2	2	2
16 -	مجموعات البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة	3	3	3	3
17 -	تقارير اجتماعات أفرقة الخبراء المعنية بالمواضيع السكانية	3	3	3	3
18 -	ورقات تقنية عن المواضيع السكانية	4	4	4	4
جيم -	المنجزات المستهدفة الفنية				
	التشاور والمشورة والدعوة: إحاطات لفائدة الدول الأعضاء ومشاورات معها للجنة السكان والتنمية؛ وإحاطات/مشورة من الخبراء للدول الأعضاء بشأن قضايا السكان والتنمية المستدامة، بما في ذلك مشاورات ثنائية رفيعة المستوى واجتماعات حكومية دولية.				
	قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد بيانات ومجموعات بيانات تتعلق بالمواضيع السكانية.				
دال -	المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
	برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيبات وصحائف وقائع ولوحات بيانية جدارية ومجموعات مواد إعلامية متعلقة بالمواضيع السكانية؛ ومناسبات خاصة حول المواضيع السكانية.				
	العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: مؤتمرات صحفية ونشرات صحفية ومحتوى لوسائل التواصل الاجتماعي يتصل جميعها بلجنة السكان والتنمية؛ ونشرات صحفية أو محتوى لوسائل التواصل الاجتماعي من أجل دعم إطلاق ثلاثة من المنشورات أو مجموعات البيانات الرئيسية؛ وردود على الطلبات الواردة من الدول الأعضاء ووسائل الإعلام وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين.				
	المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: العرض البصري التفاعلي للبيانات وغيره من أشكال المحتوى الإلكتروني المتعلق بالمواضيع السكانية.				

البرنامج الفرعي 6

التحليلات والسياسات الاقتصادية

الهدف

155-9 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز القدرات الوطنية وتنسيق السياسات الدولية بهدف تحديد وإدارة مخاطر الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل، وتشكيل سياسات اجتماعية واقتصادية متوسطة وطويلة الأجل من أجل التنمية، والتعجيل بالتنمية المستدامة، ولا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة.

الاستراتيجية

156-9 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق أدوات التنبؤ والمحاكاة على الصعيد الاقتصادي لتقييم أوجه المفاضلة بين السياسات العامة في مجال تعزيز النمو الاقتصادي، مع الحد من الفقر وعدم المساواة وتعزيز الاستدامة البيئية.

157-9 ويعتزم البرنامج الفرعي أيضاً التركيز على البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بوصفه أمانة لجنة السياسات الإنمائية، ومنح الأولوية لدعم تنمية القدرات وتوسيع نطاقه من خلال إجراء البحوث والتحليلات وتقديم الخدمات الاستشارية وعقد حلقات العمل التدريبية في مجال السياسات. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضاً مدخلات تحليلية للعملية الحكومية الدولية المتصلة بأقل البلدان نمواً، وكذلك للمواضيع السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، مما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

158-9 وبالإضافة إلى ذلك، سيحلل البرنامج الفرعي التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويقترح الاستراتيجيات والسياسات اللازمة للتغلب على هذه التحديات. وسيدرس، على وجه الخصوص، التغير التكنولوجي السريع، مشيراً إلى إمكاناته البناءة والكاسحة على حد سواء، وسيحدد الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتسخير إمكاناته الإيجابية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة. وسيكشف عن أهمية تعددية الأطراف في التغلب على التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي جني فوائد التكنولوجيات الجديدة، مع عدم تخلف أي بلد أو فئة اجتماعية عن الركب.

159-9 ويعتزم البرنامج الفرعي أيضاً دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بكوفيد-19 من خلال التوجيهات والتوصيات السياسية الخاصة بمرحلة التعافي، بناء على المساعدة المقدمة في مجال تنمية القدرات على المستوى القطري والمشورة المسداة في مجال السياسات والموجزات الصادرة في مرحلة الاستجابة لحالات الطوارئ، فضلاً عن الأعمال التحليلية الأخرى، بما في ذلك المساهمات المقدمة من لجنة السياسات الإنمائية. وسينصب التركيز الرئيسي على الحفاظ على موقف سياسي ملائم طوال فترة التعافي في سياق القيود الشديدة المتصلة بالديون وضيق الحيز المالي. وثمة تركيز هام آخر ينصب على بناء القدرة الإنتاجية ومعالجة القيود المتصلة بالتجارة، كجزء من المحرك الذي يدفع عجلة التعافي. وستشمل التوجيهات والتوصيات السياسية أيضاً خيارات مجدية بالنسبة لسياسات الاقتصاد الكلي تتسق مع أنماط النمو المستدام والشامل، والنظر الصريح في سياسات الحماية الاجتماعية، وتشجيع الاستثمارات المستدامة، ولا سيما في الهياكل الأساسية، فضلاً عن الآثار المترتبة في مجال السياسات على تسارع رقمنة الاقتصاد والابتكارات التكنولوجية الأخرى. وسيرتبط الدعم المقدم إلى الحكومات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، ارتباطاً وثيقاً بتقديم الدعم القائم على الطلب إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومكاتب المنسقين المقيمين. وسيزيد البرنامج الفرعي من وعي أصحاب المصلحة وفهمهم لهذه المسائل والأولويات بوسائل منها تنظيم حلقات دراسية شبكية،

وتوفير الأدوات والتوجيهات على شبكة الإنترنت، والمشاركة في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وإسداء المشورة والمساعدة في مجال السياسات على الصعيد القطري استجابة لطلبات الحكومات، حيثما أمكن وحسب الاقتضاء.

160-9 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

- (أ) زيادة إدماج الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛
- (ب) تحسين التنسيق واتخاذ قرارات أكثر استنارة فيما يتعلق بالبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً؛
- (ج) بذل المزيد من الجهود المتعددة الأطراف التي تعزز التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي.

161-9 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تحسين الوعي لدى الدول الأعضاء بخيارات السياسة العامة من أجل التعافي على نحو مستدام يتماشى مع خطة عام 2030.

الأداء البرنامجي في عام 2020

162-9 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

الاستفادة من خيارات السياسة العامة القائمة على الأدلة في الوقت المناسب للتصدي لتحديات الاقتصاد الكلي والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تطرحها جائحة كوفيد-19

163-9 لقد أدى نقشي جائحة كوفيد-19 وتدابير الاحتواء المتخذة لمعالجة آثارها إلى أسوأ أزمة في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي منذ أكثر من قرن وإلى أشد انتكاسة اقتصادية منذ الكساد الكبير. وقد تسبب ذلك في فقدان العديد من المكاسب التي حققت في التنمية المستدامة منذ عام 2015، وأدى إلى التشكيك في جدوى تنفيذ خطة عام 2030. واستجاب البرنامج الفرعي للأزمة بإصدار عدد أكبر من موجزات السياسات التفصيلية (15 موجزًا في عام 2020)، مقارنة بالسنة السابقة. وتضمنت تلك الموجزات تحليلات لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، وزوّدت البلدان بالتوجيهات في صياغة خطط الاستجابة لحالات الطوارئ للتخفيف من أثر الأزمة والاستعداد للتعافي على نحو مستدام. فعلى سبيل المثال، قدم الموجز السياساتي رقم 84 المعنون "تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أعقاب جائحة كوفيد-19: سيناريوهات لواضعي السياسات" والصادر في آب/أغسطس 2020، في ظل تكشف فصول الجائحة، سيناريوهات مختلفة بشأن التقدم المحرز في بلوغ أهداف التنمية المستدامة استنادًا إلى استجابات سياساتية مختلفة. وتضمنت موجزات سياساتية أخرى إعادة تقييم مستمر لتوقعات الاقتصاد الكلي في البرنامج الفرعي من خلال تحديثات شهرية تدرس أثر الأزمة على مختلف قضايا الاقتصاد الكلي، وتضمنت مناقشات لخيارات ملموسة فيما يتعلق بالسياسة العامة. وتناولت الموجزات السياساتية أيضًا تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 في سياق الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لفئة أقل البلدان نمواً، واستُكملت بقاعدة بيانات عن رصد حالة الجائحة في تلك البلدان. كما دعم البرنامج الفرعي لجنة السياسات الإنمائية في ولايتها المتمثلة في إجراء دراسة شاملة لأثر جائحة كوفيد-19 على أقل البلدان نمواً والبلدان التي يُرفع اسمها من هذه القائمة، وأسهم خبرته في المناقشات المتعلقة بالتعافي من كوفيد-19.

164-9 وعلاوة على ذلك، نظم البرنامج الفرعي سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية بغرض زيادة الوعي بالتحديات التي تطرحها الأزمة وخيارات السياسة العامة المتاحة. كما عدّل العديد من مشاريع بناء القدرات لمعالجة بعض تلك التحديات مباشرة، وقدم حلقات عمل على الإنترنت وخيارات تدريبية أخرى لمواصلة عمله في مجال بناء القدرات، على الرغم من القيود التي تفرضها تدابير الاحتواء. فعلى سبيل المثال، قدّم البرنامج الفرعي الدعم المتصل بالنمذجة وتعاون عن كثب مع مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في الميدان في بلدان محددة، مثل بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا ومنغوليا،

من أجل تقييم مختلف خطط التصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية. وقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم التحليلي والدعم في مجال تنمية القدرات لمختلف الحكومات، فضلا عن مكاتب المنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان التي تقرر رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، مما أتاح فهما أفضل لآثار الجائحة على احتمالات رفع اسمها من القائمة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

165-9 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من اطلاع الدول الأعضاء على 15 من النواتج التحليلية وتوصيات السياسة العامة لواضعي السياسات والمجتمع الدولي، ومعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على كوفيد-19، والأولويات الإنمائية الطويلة الأجل من أجل التعافي على نحو مستدام.

الجدول 9-17

مقاييس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	-	اطلاع الدول الأعضاء على سلسلة من توصيات السياسة العامة، المدرجة في 15 موجزا للسياسات، تتناول التحديات المطروحة والتدابير الممكنة للتصدي لأثر كوفيد-19

أثر كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

166-9 ونظرا لأثر كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي ثلاثة اجتماعات لأفرقة الخبراء كان مقررا عقدها بالحضور الشخصي والمشاركة في الاجتماعات التحضيرية بشأن أقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، كان لا بد من تعديل عدة مشاريع، بما في ذلك دعم مكاتب المنسقين المقيمين في إعداد تحليل قطري مشترك. واستعيض عن اجتماعات أفرقة الخبراء جزئيا باجتماعات افتراضية وبالتفاعل مع خبراء خارجيين. ولم تولد الاجتماعات الافتراضية وتبادل وجهات النظر نفس المستوى من المساهمات الفكرية، نظرا لأن المناقشات تميل إلى أن تكون أقل شمولاً. ونتيجة لذلك، لم يسفر البرنامج الفرعي عن إنتاج المواد التقنية بالعدد الذي كان مقررا في الأصل.

167-9 بيد أن البرنامج الفرعي حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه، المتمثلة في دراسة أثر كوفيد-19 على أقل البلدان نموا وفقا للولاية الجديدة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 10/2020. وبالإضافة إلى ذلك، أنتج البرنامج الفرعي عددا أكبر من الموجزات السياسية وورقات العمل والحلقات الدراسية على الإنترنت ذات الصلة بكوفيد-19 من أجل دعم الدول الأعضاء. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في بلوغ النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الناشئة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

168-9 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديتان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وتظهران بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: اتباع نهج السياسات المتكاملة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁴⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

169-9 لقد واصل البرنامج الفرعي تعزيز التحليلات والنُهُج السياساتية المتكاملة من أجل التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من النواتج التحليلية، بما في ذلك *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، والتقارير الاجتماعي العالمي، والدراسة الشاملة* لأثر جائحة كوفيد-19 على فئة أقل البلدان نمواً.

170-9 وقَّدم البرنامج الفرعي أيضاً الدعم لحكومات خمسة بلدان لتعزيز اتساق السياسات من خلال تعزيز القدرة على تحليل نظم المناخ والأراضي والطاقة والمياه، وإدماج هذه النهج في عمليات التخطيط ووضع السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تحوّل برنامج تنمية القدرات المتعلق باستخدام أدوات نمذجة نظم المناخ والأراضي والطاقة والمياه إلى صيغة التنفيذ الافتراضي للعديد من الأنشطة، وأقام البرنامج الفرعي شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تقديم التدريب على نهج نظم المناخ والأراضي والطاقة والمياه إلى 8 بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لدعم صياغة المساهمات المحددة وطنياً.

171-9 كما أعد البرنامج الفرعي تحليلات آنية لآثار كوفيد-19 على الاقتصاد الكلي طوال عام 2020 فيما يخص جوانب مختلفة من أهداف التنمية المستدامة. وجرى تقييم تلك الآثار من خلال قنوات العمالة والتجارة والسياحة والاستثمار في مختلف المجموعات القطرية والإقليمية. وقد استندت المناقشات والردود المتعلقة بالسياسات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة إلى التحليل الآني لمنشور *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2020* وتحديثه في منتصف العام. كما استندت إلى ذلك نقاط الحوار ومذكرات الإحاطة التي أعدت للأمين العام، ونائب الأمين العام، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغيرهم من كبار المسؤولين.

172-9 ويستند العمل المذكور أعلاه إلى إسهامات البرنامج الفرعي في السنوات السابقة، وقد أسهم في زيادة عدد الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2020، مما يشير إلى اتباع نهج سياساتي أكثر تكاملاً في استراتيجيات التنمية الوطنية، وهو ما حقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وقد عرضت غالبية البلدان الـ 47 التي أعدت وقدمت استعراضاتها الوطنية الطوعية سياسات أكثر تكاملاً في استراتيجياتها الإنمائية.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

173-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. ولزيادة الإسهام في تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بتوسيع وتعميق تحليل نهج السياسات المتكاملة إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسينظر بوجه خاص في آثار جائحة كوفيد-19 والجهود المبذولة للتعافي منها. وسيقدم البرنامج الفرعي اقتراحات سياساتية إلى الحكومات بشأن جهود التعافي والتنمية، مع التركيز بشكل خاص على أقل البلدان نمواً واستراتيجية الانتقال السلس التي تتبناها عند رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 9-18).

(14) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 9)).

الجدول 9-18
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
يتبين من استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى للاستعراضات الوطنية الطوعية للاقتدار إلى نهج للسياسات المتكاملة	وضع مؤشر جديد، استناداً إلى وثائق المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عامي 2018 و 2019، من أجل قياس مدى اتباع نهج للسياسات المتكاملة	يشير تقديم 40 من أصل 47 استعراضاً من الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى إلى اتباع نهج للسياسات المتكاملة	زيادة الدعم المقدم، عن طريق أدوات النمذجة والبحوث السياسية، لنهج السياسات المتكاملة في التحليل القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة بغية التعجيل بالجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة	زيادة عدد أقل البلدان نمواً التي تستخدم نهجاً للسياسات المتكاملة في إعداد استراتيجيتها للانتقال السلس عند رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقش جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز التحليل الاقتصادي لآثار الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة⁽¹⁵⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

174-9 لقد دعم البرنامج الفرعي ستة مكاتب للمنسقين المقيمين لتحليل وتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19 طوال عام 2020، مما مكن تلك المكاتب من إثراء التحليلات القطرية المشتركة، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وغير ذلك من وثائق السياسات التي أعدت على المستوى القطري. كما أتاح التواصل الجاري مع مكاتب المنسقين المقيمين للبرنامج الفرعي جمع المعلومات اللازمة عن الاقتصاد الكلي على الصعيدين القطري والإقليمي، مما أسهم في تعزيز النواتج التحليلية للبرنامج الفرعي، وهو ما أدى إلى إنشاء حلقة تفاعل إيجابية بين التحليلات الاقتصادية والسياساتية على الصعيدين العالمي والوطني.

175-9 وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج الفرعي الدعم وتعاون مع العديد من مكاتب المنسقين المقيمين، مثل المكاتب الموجودة في بنغلاديش وتيمور - ليشتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، والمكتب الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ (الذي يركز على جزر سليمان وفانواتو)، بشأن المسائل المتصلة برفع أسماء أقل البلدان نمواً من القائمة. وفي هذه البلدان الأقل نمواً، ساعد الدعم المقدم أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات على الشروع في استراتيجيات الانتقال السلس كجزء من دوراتها الوطنية للتخطيط والميزنة، بدلاً من أن تكون عملية مستقلة.

176-9 كما ساعد البرنامج الفرعي المنسقين المقيمين والحكومات في أقل البلدان نمواً من خلال خدمة رائدة بشأن دعم الرفع من القائمة والانتقال. والهدف من هذه الخدمة الرائدة هو استكشاف نهج وأفكار جديدة من أجل توقع الآثار المحتملة للرفع من القائمة التي ينبغي إدراجها في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة وأطر التمويل. وكان لا بد من تأجيل بعض هذه الأنشطة لبناء القدرات في

(15) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 9)).

البلدان حتى عام 2021 بسبب جائحة كوفيد-19. غير أن البرنامج الفرعي تمكن من تعديل جزء من أنشطته المتعلقة بتنمية القدرات بالتركيز على حلقات العمل الافتراضية وتيسير تبادل المعارف فيما بين البلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، مما أسهم في نهاية المطاف في أداء البرنامج.

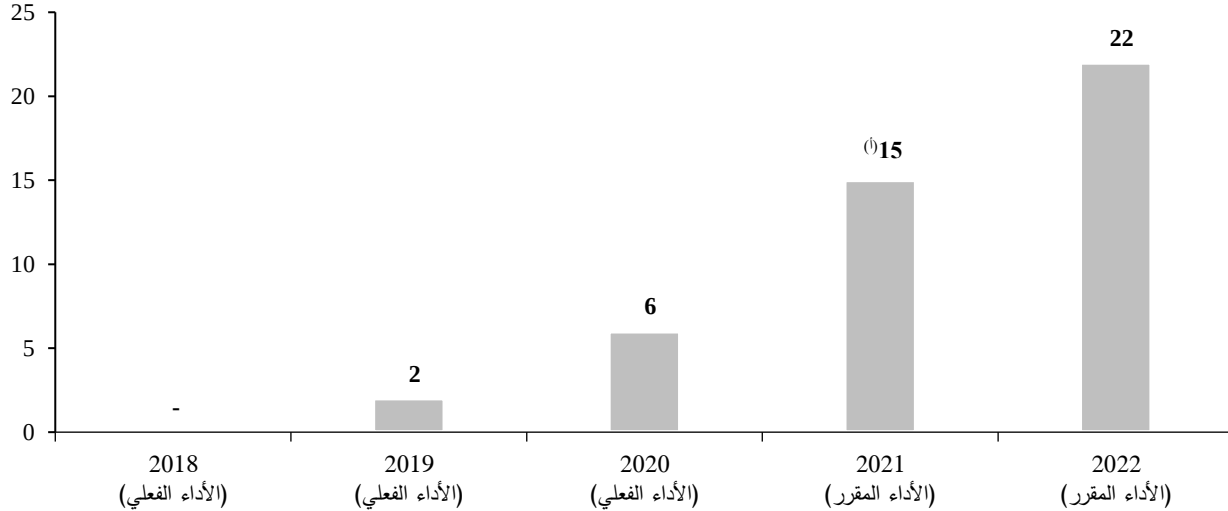
177-9 وساهم العمل المذكور أعلاه في إدماج تحليل البرنامج الفرعي و/أو توصياته في مجال الاقتصاد الكلي في التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ستة بلدان، وهو ما حقق الهدف المقرر المتمثل في ستة بلدان الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

178-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. لإحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم للحكومات ويتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين في إعداد التحليل القطري المشترك وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، من خلال المدخلات التحليلية وأنشطة تنمية القدرات، وذلك فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد الكلي ورفع أسماء أقل البلدان نمواً من القائمة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل العاشر من الباب 9).

الشكل العاشر من الباب 9

مقياس الأداء: إجمالي عدد البلدان التي تدرج تحليلات و/أو توصيات الاقتصاد الكلي بشأن رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً في تحليلاتها القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (سنوي)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقش جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز الخبرات والمعارف في مجال الاقتصاد الكلي في خيارات السياسة العامة للتعافي من جائحة كوفيد-19، وعقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

179-9 لقد تعرّض الاقتصاد العالمي لصدمة عميقة ترتبت عليها آثار هيكلية بعيدة المدى سيكون لها أثر على النمو، وأسواق العمل، والوضع المالي للحكومات، وحالة الديون العالمية، والتجارة العالمية، وتدفقات التمويل، وعدم المساواة، وتقديم الخدمات العامة، وغيرها من مؤشرات التنمية. وسيستكمل البرنامج الفرعي توقعاته للنمو وغير ذلك من متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية لعام 2022 استناداً إلى أحدث المعلومات المتاحة والافتراضات المعقولة بشأن الجائحة والاستجابات السياسية لآثارها. ويقدم البرنامج الفرعي دعماً تحليلياً وحكومياً دولياً، بما في ذلك من خلال لجنة السياسات الإنمائية، ولا سيما فيما يتعلق بالاستجابات السياسية في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً. وتشكل هذه الأنشطة الأساس لتقديم المشورة والتوجيه وتنمية القدرات في مجال السياسات على مدار السنة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ومكاتب المنسقين المقيمين، والسلطات الحكومية، وهو ما يشكل بدوره الأساس الاقتصادي لاتباع نهج متكامل في وضع السياسات من أجل دعم جهود التعافي الرامية إلى استئناف التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عام 2030 وتسريع وتيرته.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

180-9 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أفضل السبل لمعالجة الطلب الكبير لدى مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على الدعم وبناء القدرات من أجل إدماج مسائل الاقتصاد الكلي وغيرها من المسائل الإنمائية إدماجاً كاملاً في التحليل والخطط القطرية للتعافي، مما يزيد من العبء الواقع على عاتق البرنامج الفرعي لتوفير مدخلات وتوجيهات سياسية في هذا المجال. ونظراً لافتقار البرنامج الفرعي إلى الموارد اللازمة للقيام بذلك على أساس كل بلد على حدة، فقد فكر في أنجع السبل للاستفادة من خبرته لتلبية الاحتياجات على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال مشاريع بناء القدرات القائمة والجديدة، وغيرها من الطرائق. وسيستفيد البرنامج الفرعي، عند تطبيق هذا الدرس، من مرافق المنصة الرقمية المتاحة الآن، وسيؤكد كذلك على التعاون مع الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الوكالات غير المقيمة، مع تنقيح نواتج بحوث البرنامج الفرعي بما يتماشى مع الاحتياجات التي أعربت عنها مكاتب المنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، ومن أجل ضمان الدعم ذي الصلة، سيتولى البرنامج الفرعي مسألتين مواضيعيتين حظيتا باهتمام متزايد بسبب أثر كوفيد-19، وهما: (أ) التأثير المتسارع للتكنولوجيات الجديدة على هيكل الاقتصاد، والأبعاد الإنمائية الأخرى، ولا سيما الرقمنة السريعة للنشاط الاقتصادي؛ و (ب) أثر الاتجاه العالمي المستمر نحو شيخوخة السكان؛ وتشمل الجوانب المحددة التي ينبغي النظر فيها الفرص التي تتيحها التكنولوجيات فيما يخص الإنتاجية والدور الذي تؤديه في تمكين العمال المسنين من المشاركة باستمرار في القوى العاملة والأهمية المتزايدة التي يكتسبها "اقتصاد الرعاية".

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

181-9 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من اطلاع الدول الأعضاء على توصيات محددة للسياسة العامة بشأن تأثير التكنولوجيات الجديدة على هيكل الاقتصاد وتأثير شيخوخة السكان الجارية.

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	-	اطلاع الدول الأعضاء على توصيات السياسة العامة بشأن معالجة الآثار القصيرة والطويلة الأجل لكوفيد-19 على التنمية المستدامة	استفادة الدول الأعضاء من زيادة المعرفة والتحليل بشأن المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها التكنولوجيات الجديدة والتحديات التي تطرحها وتأثير شيخوخة السكان الجارية	اطلاع الدول الأعضاء على توصيات السياسة العامة بشأن مسألتين مواضيعيتين جديدتين: تأثير التكنولوجيات الجديدة على هيكل الاقتصاد وتأثير شيخوخة السكان الجارية

الولايات التشريعية

9-182 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

118 (د-2) تقارير عن الأحوال والاتجاهات الاقتصادية العالمية	202/74	النظام المالي الدولي والتنمية
210/61 دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي	203/74	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية
303/63 الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية	204/74	السلع الأساسية
290/67 شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية	205/74	الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة
18/68 رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نموا	217/74	متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
240/73 نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد	228/74	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
197/74 تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة	231/74	التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل
199/74 تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة	232/74	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
200/74 التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للفسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية	233/74	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
201/74 التجارة الدولية والتنمية	234/74	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

52/1990 دور الأمم المتحدة في التعرف على التطورات الاقتصادية العالمية وتحليلها والتنبؤ بها في وقت مبكر	274/2011	استعراض الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية
46/1998 تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما	3/2019	برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للمعد 2011-2020
	8/2019	تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الحادية والعشرين

المنجزات المستهدفة

183-9 يعرض الجدول 9-20 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-20

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	5	3
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	1	3	1
2 - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	2	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	28	30	22
3 - اجتماعات الجمعية العامة	12	14	6
4 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	6	8	6
5 - اجتماعات لجنة السياسات الإنمائية	10	8	10
باء - توليد المعارف ونقلها			
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	2	2	0
6 - المشاريع الميدانية المتعلقة بالتنمية المستدامة	2	2	-
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	29	34	45
7 - حلقات دراسية تدريبية بشأن التنمية المستدامة	29	34	45
المنشورات (عدد المنشورات)	2	2	2
8 - منشورات عن الاقتصاد العالمي	1	1	1
9 - مذكرة السياسة العامة للجنة السياسات الإنمائية	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	56	61	65
10 - درامات أساسية عن قضايا التنمية والمساائل المستجدة وقضايا الاقتصاد العالمي	13	14	11
11 - عروض عن الاقتصاد العالمي	25	25	4
12 - مذكرات إحاطة شهرية عن الحالة الاقتصادية في العالم	12	16	12
13 - تقارير من الاجتماعات المتعلقة بالاقتصاد العالمي وقضايا التنمية والمساائل المستجدة	3	3	3
14 - تقارير عن الاقتصاد العالمي	2	2	-
15 - درامات أساسية للجنة السياسات الإنمائية	1	1	11
16 - التدخلات التقنية للتحليلات القطرية المشتركة/إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة	-	6	22
17 - الموجزات السياسية	-	9	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			

التشاور والمشورة والدعوة: موجزات سياساتية بشأن مختلف القضايا المواضيعية الاقتصادية و/أو الأوضاع الوطنية الاقتصادية؛ وتقديم إحاطات/مشورة من الخبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: دعم أقل البلدان نمواً وشركائها التجاريين من خلال نظام الإنذار ePing، وهو عبارة عن منصة إلكترونية توفر معلومات عن اللوائح التجارية، وهو يضم حوالي 11 000 مشترك من مختلف الجهات صاحبة المصلحة؛ والبوابة الإلكترونية لأقل البلدان نمواً بشأن تدابير الدعم الدولي؛ وبيانات أقل البلدان نمواً، وتقييمات الأثر؛ وأدوات النمذجة من أجل وضع سياسات التنمية المستدامة؛ وقاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية العالمية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن الحالة الاقتصادية في العالم؛ وخطب وبيانات عامة معدة للأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بشأن القضايا المستجدة والاقتصاد العالمي.

البرنامج الفرعي 7

المؤسسات العامة والحكومة الرقمية

الهدف

184-9 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بمؤسسات الحكم والمؤسسات العامة الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع لتحقيقاً للتنمية المستدامة، بوسائل منها الابتكار والحكومة الرقمية والتحول الرقمي.

الاستراتيجية

185-9 إسهاماً في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الخدمات إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة فيما يتعلق بإسداء المشورة في مجال السياسات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتوفير التوجيه البرنامجي لهما. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل الدعم الفني الذي يقدمه البرنامج الفرعي للجنة إعداد ورقات تحليلية ومبادئ توجيهية فنية لتفعيل مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي وضعتها اللجنة واعتمدها المجلس في عام 2018.

186-9 ويعتزم البرنامج الفرعي مواصلة رصد التطورات العالمية بشأن الأبعاد المؤسسية التي يغطيها الهدف 16 من بين أهداف التنمية المستدامة واستعراض الترتيبات المؤسسية الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن بلدان أفريقيا. وسيجمع النتائج البارزة ويوردها في الإصدارات المقبلة *للتقرير العالمي عن القطاع العام*. وسيدعم ذلك مباشرة الجهود المبذولة لمتابعة واستعراض خطة عام 2030 على الصعيد العالمي. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز التوجيه السياساتي بشأن الابتكار والحكومة الرقمية والتحول الرقمي لأغراض أهداف التنمية المستدامة من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية. وسيعزز الحوار بشأن السياسات والأنشطة الدعوية المتعلقة بها من أجل تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وسييسر البرنامج الفرعي أيضاً الحوار السياساتي بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن حوكمة الإنترنت، بما في ذلك التواصل وفق نهج تصاعدي بشأن مسائل من قبيل حوكمة البيانات وتعميم التكنولوجيا الرقمية وأمن الفضاء الإلكتروني (A/75/16، الفقرة 204)، ويرسم معالم القرارات المتعلقة بالسياسات على الصعيد العالمي والوطني والمحلي، عن طريق دعم الأمين العام في عقد الاجتماع السنوي لمنتدى حوكمة الإنترنت والأنشطة المضطلع بها فيما بين دوراته. وسيستمر البرنامج الفرعي في تيسير تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، ألا وهي: جيم-1 (دور الحكومات وجميع الجهات صاحبة المصلحة في

النهوض بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية)، وجيم 7- (تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فوائد في جميع جوانب الحياة (الحكومة الإلكترونية))، وجيم-11 (التعاون الدولي والإقليمي).

187-9 وبالإضافة إلى ذلك، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق دعمه لتنمية القدرات استجابةً لطلبات التعاون التقني التي ترد من الدول الأعضاء فيما يتعلق بتعزيز مؤسسات الحكم والمؤسسات العامة فيها بغية التأهب لعقد من العمل، وسيقوم بذلك بطرق منها الشراكات مع اللجان الإقليمية ونظام المنسقين المقيمين. وسيوسع نطاق عمله الرامي إلى تزويد الموظفين الحكوميين بالقدرات اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030 عن طريق تقديم الدعم الاستشاري ووضع وتجريب منهجيات جديدة من أجل تعزيز القدرات القيادية والترتيبات المؤسسية المتعلقة باتساق السياسات وشفافيتها وتكاملها في ميدان الخدمة العامة، والحكومة الرقمية، والتحول الرقمي، والابتكار في سبل توفير الخدمات العامة مع التركيز على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك بلدان أفريقيا. وسيعزز البرنامج قدرة الدول الأعضاء على تشجيع الابتكار في مجال الحوكمة العامة من خلال آليات جديدة لمتابعة حفل ومنتدى تسليم جوائز يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة، منها مثلاً التعلم من الأقران من أجل نقل وتكييف الممارسات المبتكرة، بما في ذلك فيما يتعلق بالخدمات المراعية للاعتبارات الجنسانية.

188-9 وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي دعم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بمراجعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير العمل التحليلي، ومشورة الخبراء، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، استناداً إلى الطلب الحالي على الدعم من جانب مجموعات تابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

189-9 ويخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في القضايا المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال الاستمرار في تعزيز الممارسات المبتكرة للإدارة العامة واستراتيجيات الحكومة الرقمية والاستفادة منها بغية التصدي لأثر كوفيد-19 وكفرصة لإحداث مزيد من التحول في القطاع العام.

190-9 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

- (أ) معالجة مسائل الحوكمة والإدارة العامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني ودعم البلدان في توضيح الجوانب المؤسسية لاستعراضاتها الوطنية الطوعية؛
- (ب) تعزيز قدرات الحكومات على إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ج) قيام الدول الأعضاء بتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخدمات فعالة وشاملة للجميع في مجال الحكومة الرقمية بغية تحسين حياة الأفراد؛
- (د) تعزيز قدرة الموظفين الحكوميين على تقديم الخدمات في مجالات من قبيل الصحة والتعليم والعدل والحماية الاجتماعية والعمالة، مع التركيز على المسائل الجنسانية؛
- (هـ) قيام الدول الأعضاء بإدخال تعديلات على المستويات البنوية والتنظيمية والبرنامجية لتحسين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

191-9 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى اعتماد استراتيجيات حكومية رقمية لبناء مجتمعات قادرة على الصمود ضد الجائحة الحالية والجوائح المقبلة وسد الفجوة الرقمية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

192-9 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تزويد الموظفين الحكوميين بالقدرات اللازمة للتصدي لكوفيد-19 من أجل حماية رفاه الناس

193-9 على نحو ما أبرزته لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في التقرير الصادر عن دورتها التاسعة عشرة (E/2020/44)، كشفت جائحة كوفيد-19 في العديد من البلدان عن نقاط ضعف مؤسسية، من حيث التنسيق الحكومي المتعدد المستويات واتساق السياسات. وقد وضعت هذه الأزمة على المحك قدرة الموظفين الحكوميين على تقديم الخدمات من خلال استراتيجيات وخطط وطنية ومحلية جيدة التنسيق. كما أظهرت أن أداء البلدان التي لديها مؤسسات وخدمات عامة وطنية تعمل بشكل جيد كان أفضل من غيرها.

194-9 وعُدَّ البرنامج الفرعي عمله ليشمل الاعتبارات الصحية العالمية وساهم في القيادة الفكرية بشأن الكيفية التي يمكن بها للحكومات أن تتصدى لجائحة كوفيد-19. وقد فعل ذلك بإعداد موجزات سياساتية تتضمن رسائل وتوصيات رئيسية في مجال السياسة العامة. كما قاد سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية لتنمية القدرات حول الاستعادة من الحوكمة العامة من أجل التصدي لكوفيد-19، بالتعاون مع اللجان الإقليمية والشركاء الآخرين. وقد ساهمت سلسلة الحلقات الدراسية الشبكية في تعزيز قدرة الموظفين الحكوميين في العديد من الدول الأعضاء على تطبيق المعارف المكتسبة في عملهم اليومي. وتفاعل البرنامج الفرعي أيضاً مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من أجل تنظيم عدة مناسبات بشأن المساءلة والشفافية وإشراك المواطنين أثناء نقاشي كوفيد-19. وقد ساهم ذلك في إبراز مسألة الإشراف على الإنفاق الحكومي خلال الجائحة.

195-9 وأعد البرنامج الفرعي أيضاً إضافة ألحقت بدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحوكمة الإلكترونية في عام 2020 تحت عنوان "الحوكمة الإلكترونية أثناء جائحة كوفيد-19"، وخلاصةً للمبادرات التي اتخذتها الحكومة الرقمية للتصدي للجائحة، مما أسهم في تعزيز معرفة الموظفين الحكوميين بالممارسات المبتكرة لتقديم الخدمات في وقت الأزمات. وعلاوة على ذلك، وضع البرنامج الفرعي مواد تدريبية تتصل بكوفيد-19 كجزء من المناهج الدراسية المتعلقة بالحوكمة لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما أسهم في تعزيز قدرات الموظفين الحكوميين على التصدي لكوفيد-19 بغية تحقيق الرفاه للجميع.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

196-9 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد الدول الأعضاء التي تمكنت من الحصول على المعارف ذات الصلة بكيفية تعزيز فعالية المؤسسات العامة والحوكمة الرقمية في أداء عملها اليومي.

الجدول 21-9

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
زيادة الوعي وتعزيز تبادل الأفكار فيما بين الموظفين الحكوميين حول تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وحول أهمية تعزيز قدرات المؤسسات العامة والحوكمة الرقمية	حصول الدول الأعضاء على إطار للكفاءة لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يهدف إلى تعزيز قدرات مدارس الإدارة العامة	إعادة البناء بشكل أفضل من أجل التصدي لكوفيد-19، حصلت أكثر من 100 دولة عضو على المعارف ذات الصلة بكيفية تعزيز فعالية المؤسسات العامة والحوكمة الرقمية في أداء عملها اليومي

أثر كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

197-9 نظرا لأثر كوفيد-19 خلال عام 2020، غيّر البرنامج الفرعي النهج المتعلق تحديدا بالدورة التاسعة عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 3/2020 بشأن ترتيبات العمل المنقحة لدورة المجلس لعام 2020 ودورات هيئاته الفرعية. وعقدت اللجنة دورتها التاسعة عشرة عن طريق المراسلات والاجتماعات الافتراضية غير الرسمية في الفترة من 13 إلى 28 أيار/مايو 2020. وكان لهذا الترتيب البديل المتمثل في عقد اجتماعات بالحضور الشخصي أثر على مدة مداوالات المراقبين ومشاركتهم الفعلية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعديل برنامج العمل ليشمل مداوالات بشأن التدابير التي اتخذتها الحكومات للتصدي لجائحة كوفيد-19. كما اضطر البرنامج الفرعي إلى إلغاء منتدى الأمم المتحدة للخدمة العامة، الذي يشمل حفل توزيع جوائز يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة، والمائدة المستديرة الوزارية. وقد احتُفل بيوم الأمم المتحدة للخدمة العامة من خلال عقد مناسبة افتراضية. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 2 أدناه.

198-9 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه العديد من الأنشطة الجديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بكوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه المتمثلة في تعزيز دور المؤسسات العامة والحكومة الرقمية خلال جائحة كوفيد-19. وقد تم ذلك من خلال سلسلة من الموجزات السياسية حول ما يلي: (أ) المؤسسات المرنة في أوقات الأزمات: الشفافية والمساءلة والمشاركة على الصعيد الوطني أمور أساسية للتصدي الفعال لجائحة كوفيد-19؛ و (ب) إعادة تأكيد العلاقات بين الدولة والشعب في مجال الحوكمة؛ و (ج) دور الخدمة العامة والموظفين الحكوميين خلال جائحة كوفيد-19؛ و (د) تبني الحكومة الرقمية خلال الجائحة وما بعدها. وبالإضافة إلى ذلك، أعد البرنامج الفرعي خلاصة مبادرات الحكومة الرقمية في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 بهدف الوقوف على الاتجاهات الناشئة في التدابير الرقمية التي اتخذتها الدول الأعضاء للتصدي للجائحة وتقديم تحليل أولي لسماتها الرئيسية. ويجري تقاسم هذه الحالات في إطار تبادل المعلومات لكي يتسنى للدول الأعضاء أن تتعلم من بعضها البعض ولكي تنشئ ربما شراكات جديدة.

199-9 كما عقد البرنامج الفرعي العديد من الحلقات الدراسية الشبكية والمناسبات الافتراضية بشأن المواضيع التالية: "من أزمة إلى فرصة: كيف يمكن لاتخاذ تدابير مالية مفتوحة وخاضعة للمساءلة فيما يتصل بكوفيد-19 أن يدعم تنفيذ خطة عام 2030"، و "مراجعة أهداف التنمية المستدامة: تحديات جديدة في سياق كوفيد-19"، و "أثر كوفيد-19 على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" و "كوفيد-19 والحكومة الرقمية". وقاد البرنامج الفرعي أيضا سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية لتنمية القدرات حول الاستفادة من الحوكمة العامة للتصدي لكوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، عُذلت مجموعات أدوات التدريب التي أعدها البرنامج الفرعي لتشمل وحدات محددة عن الكيفية التي يمكن بها للحكومات أن تعالج حالات الطوارئ الصحية على نحو أفضل. وأضيفت أيضا إضافة لدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية في عام 2020، لإطلاع الدول الأعضاء على أحدث الاتجاهات في الحكومة الرقمية في إطار التصدي لكوفيد-19. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في بلوغ النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الناشئة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

200-9 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديتان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وتظهران بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الابتكار والامتياز في الخدمة العامة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁶⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

201-9 لقد وضع البرنامج الفرعي منهجية منتظمة لنقل الممارسات الابتكارية وتكييفها، مما أسفر عن مجموعة من الأدوات التدريبية. كما حدّث البرنامج الفرعي مركز توزيع جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة على الإنترنت. وعلاوة على ذلك، أعد البرنامج الفرعي خلاصة لمبادرات الحكومة الرقمية في إطار التصدي لكوفيد-19.

202-9 وقد أجرى البرنامج الفرعي العديد من الحلقات الدراسية الشبكية وحلقات العمل على الإنترنت لتعزيز الابتكار والتحول في القطاع العام في مجالات تكامل السياسات، وقيادة القطاع العام، وكفاءات الموظفين الحكوميين، والعقليات، وإدارة الموارد البشرية على الصعيدين الوطني والمحلي. وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج الفرعي المشورة الفنية دعماً للمعاهد المسؤولة عن تدريب الموظفين الحكوميين، أي معاهد ومدارس الإدارة العامة.

203-9 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة وعي الدول الأعضاء بالممارسات المبتكرة لتقديم الخدمات العامة، ولم يحقق ذلك الهدف المتمثل في التبادل المنظم للممارسات المبتكرة استناداً إلى الاحتياجات والاهتمامات الخاصة للدول الأعضاء المبيّنة من خلال منصة إلكترونية على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ولم يتسن تحقيق الهدف المقرر لعام 2020 بالكامل نظراً لإلغاء حفل ومنتدى تسليم جوائز يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة نظراً لتفشي جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، نظم البرنامج الفرعي بمشاركة الفائزين بجوائز عام 2020 مناسبة افتراضية للاحتفال بيوم الأمم المتحدة للخدمة العامة، وأجرى حلقة عمل دولية عبر الإنترنت لتعزيز المشاركة الوطنية في جوائز عام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

204-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بإعداد دورة دراسية على الإنترنت تتعلق بالابتكار في مجال الخدمة العامة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 9-22).

الجدول 9-22

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
تبادل الأفكار بين المشاركين من مختلف المجالات بهدف تبادل المعارف وأفضل الممارسات	تبيان الاحتياجات والاهتمامات الخاصة للبلدان المشاركة فيما يتصل بالممارسات المبتكرة	زيادة الوعي بين الدول الأعضاء بالممارسات المبتكرة في مجال تقديم الخدمات العامة كما يتضح من العروض المستمرة في سياق جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة	اعتماد الدول الأعضاء بممارسات مبتكرة من أجل تصميم وتنفيذ خدمات عامة شاملة للجميع تكون أكثر يسراً واستجابة للاحتياجات وتكيفاً مع المتطلبات الشخصية	زيادة عدد الدول الأعضاء التي أفادت بأنها طبقت معارف بشأن الممارسات الابتكارية في البلدان ذات الصلة

(16) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 9)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
				وتدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جانحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: الحكومة الرقمية والتحول الرقمي⁽¹⁷⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

9-205 أصدر البرنامج الفرعي دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية لعام 2020، التي تتضمن توصيات السياسات العامة وتصنيفاً عالمياً للدول الأعضاء التي تقدم خدمات إلكترونية للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء. وعقد البرنامج الفرعي أيضاً عدة حلقات دراسية شبكية لتنمية القدرات بشأن هذا الموضوع وقام بتحديث قاعدة المعارف المتعلقة بالحكومة الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، وضع البرنامج الفرعي مجموعة أدوات للتدريب في مجال تنمية القدرات فيما يخص الابتكار الحكومي من أجل الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة.

9-206 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة بنسبة 11 في المائة في عدد الدول الأعضاء (145 دولة) التي قدمت خدمات إلكترونية إلى الفئات الضعيفة والنساء، وهو ما تجاوز الهدف المقرر البالغ 142 دولة عضواً الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

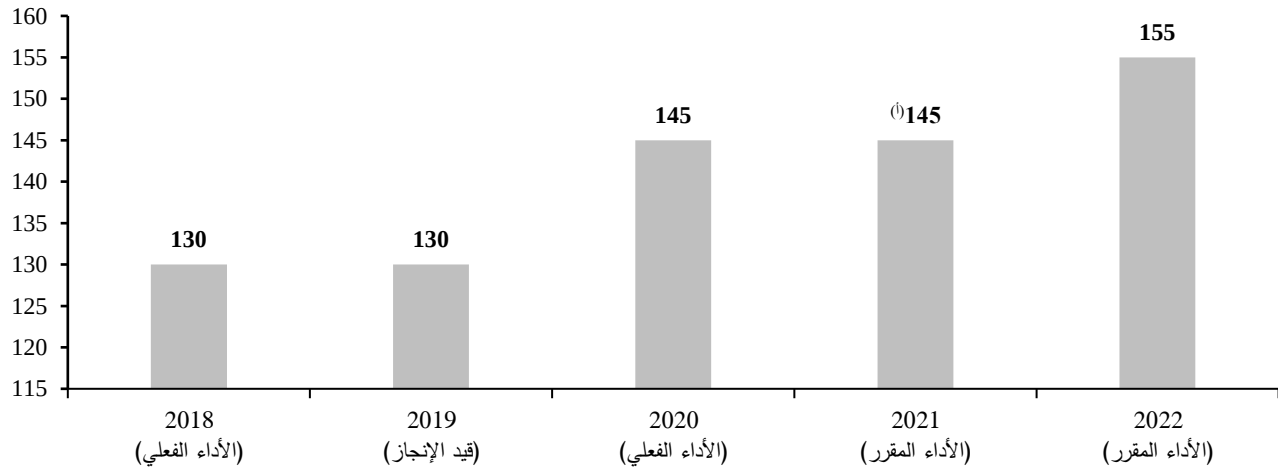
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-207 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيجري البرنامج الفرعي الدراسة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية لعام 2022، وسيقوم بإعداد موجزات بحثية وسياساتية حول موضوعات تتعلق بالحكومة الرقمية والتحول الرقمي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مبادرات البيئة التجريبية التنظيمية في الحكومة الرقمية وتعزيز استخدام الهوية الرقمية في البلدان النامية. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 9).

(17) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 9)).

الشكل الحادي عشر من الباب 9

مقياس الأداء : إجمالي عدد الدول الأعضاء التي تقدم خدمات إلكترونية للفئات الضعيفة والنساء (سنوي)



ملاحظة: الردود على استبيان الدول الأعضاء فيما يخص دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية لعام 2020 وقاعدة بيانات الدراسات الاستقصائية (مع التوقعات). والدراسة الاستقصائية هي عبارة عن منشور يصدر كل سنتين، ومن المقرر أن يُنشر الإصدار القادم في عام 2022.

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعميم التكنولوجيا الرقمية على الفئات الضعيفة في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-208 إن سد الفجوة الرقمية عن طريق زيادة تعميم التكنولوجيا الرقمية على الفئات الضعيفة من خلال توفير الخدمات الإلكترونية، لا سيما في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية)، أمر أساسي لتعزيز مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب وتحقيق خطة عام 2030. ويتيح تعميم التكنولوجيا الرقمية للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء، الحصول على الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم والعدالة والحماية الاجتماعية والعمالة. وأجرى البرنامج الفرعي دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية، ونظم حلقات دراسية شبكية وأعد مجموعة أدوات التدريب في مجال تنمية القدرات فيما يخص الابتكار الحكومي من أجل تعميم التكنولوجيا الرقمية على الفئات الضعيفة. وقد ساهمت مجموعة الأدوات في تعزيز القدرات والمهارات الرقمية في القطاع العام وتوفير الخدمات العامة عبر الإنترنت للفئات الضعيفة، وهي تؤدي دوراً أساسياً في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19 والصمود في وجهها.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

9-209 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن مواصلة التعاون مع البرامج الفرعية الأخرى التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن مسائل من قبيل تعميم التكنولوجيا الرقمية على الفئات الضعيفة من شأنها أن تقيد في تحقيق أهداف البرنامج الفرعي. وبالنظر إلى أن دعم تعميم التكنولوجيا الرقمية ينطوي على مجموعة واسعة من الحلول من قبيل الوصول إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على تحمل تكلفتها وتطوير المهارات الرقمية، فإن البرنامج الفرعي يمكن أن يواصل الاستفادة من برنامج الإدارة لإيجاد طرق جديدة لدعم الدول الأعضاء. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز تعاونه مع البرامج الفرعية التابعة للإدارة التي تركز على المسائل ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، سوف يستفيد البرنامج الفرعي من التحليل الحكومي والمؤسسي الرقمي للمسارات المؤدية إلى التعافي من جائحة كوفيد-19. كما سيُسترشد به

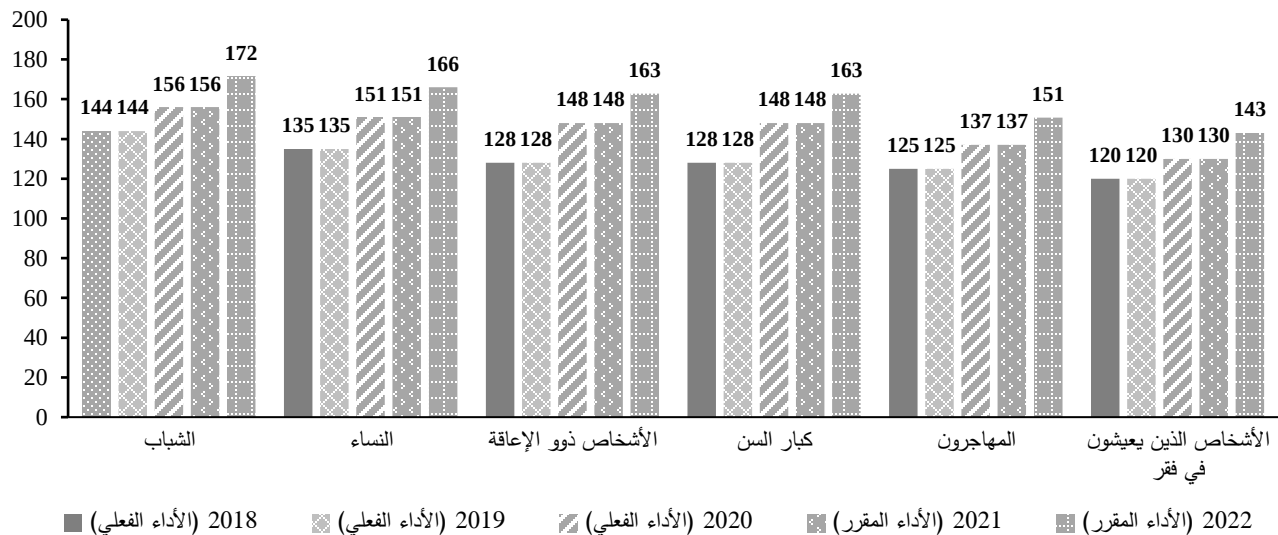
في وضع سياسات تشمل إتاحة فرص للاستثمار في التكنولوجيات والمهارات الرقمية لكي لا يتخلف أحد عن الركب وتتيح الاستفادة من هذه الفرص إلى أقصى حد.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

9-210 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد الدول الأعضاء التي تقدم خدمات إلكترونية للفئات الضعيفة. وبحلول عام 2020، ارتفع عدد الدول الأعضاء التي تقدم معلومات وخدمات إلكترونية تستهدف الفئات الضعيفة على وجه التحديد بنحو 11 في المائة مقارنة بعام 2018، حيث قدم 151 بلدا مثل هذه الخدمات لإحدى الفئات الضعيفة على الأقل. وسيتتبع البرنامج الفرعي التقدم المحرز في توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية الشاملة للجميع، ويتوقع أن يشهد زيادة في عدد الدول الأعضاء التي تقدم هذه الخدمات للفئات الضعيفة بنسبة لا تقل عن 10 في المائة مقارنة بعام 2020 (انظر الشكل الثاني عشر من الباب 9).

الشكل الثاني عشر من الباب 9

مقياس الأداء: إجمالي عدد الدول الأعضاء التي تقدم خدمات إلكترونية للفئات الضعيفة والنساء، مصنفة حسب الفئة (سنوي)



المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية لعام 2020 والتوقعات.

الولايات التشريعية

9-211 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

تعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة	327/69	الإدارة العامة والتنمية	225/50
الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات	125/70	الإدارة العامة والتنمية	34/60
		تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	228/69

208/71	منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل عائدات الفساد وتيسير استرداد الموجودات وإعادة تلك الموجودات إلى أصحابها الشرعيين وإلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	235/72	تنمية الموارد البشرية
256/71	الخطة الحضرية الجديدة	229/74	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة
		202/75	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

45/2001	إعادة تشكيل فريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة وتنشيطه	24/2019	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها
26/2016	تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الخامسة عشرة	26/2019	تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثامنة عشرة
23/2017	تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السادسة عشرة	21/2020	تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها التاسعة عشرة
12/2018	تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السابعة عشرة	12/2020	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

المنجزات المستهدفة

212-9 يعرض الجدول 9-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-23

البرنامج الفرعي 7: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	9	9	9	9
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
2 - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	1	1	1	1
3 - الوثائق المقدمة إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة	7	7	7	7
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	18	12	18	18
4 - اجتماعات الجمعية العامة	2	2	2	2
5 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	6	4	6	6
6 - اجتماعات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة	10	6	10	10
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني، بما في ذلك مكتب مشاريع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة (عدد المشاريع)	6	6	6	6
7 - المشاريع الميدانية المتعلقة بمختلف المسائل ذات الصلة بالإدارة العامة	6	6	6	6
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	8	21	8	12
8 - المنتدى المتعلق بجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة ويوم الأمم المتحدة للخدمة العامة	2	1	2	2
9 - اجتماعات أفرقة الخبراء المعنية بمختلف المسائل المتصلة بالمؤسسات العامة	-	-	-	4

10 - حلقة عمل وزارية إقليمية بشأن الاتجاهات المستجدة في مجال الحوكمة والمؤسسات العامة والمتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التعاون مع اللجان الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة	1	1	1	1
11 - منتدى إدارة الإنترنت	1	1	1	1
12 - حلقات دراسية تدريبية أو حلقات عمل أو حوارات بشأن السياسات حول مختلف المسائل المتصلة بالإدارة العامة	4	4	19	4
المنشورات (عدد المنشورات)	3	3	3	3
13 - دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية	1	1	1	1
14 - التقرير العالمي عن القطاع العام	1	1	1	1
15 - خلاصة لأفضل الممارسات والابتكار في توفير الخدمات العامة	1	1	1	1
16 - خلاصة لأفضل الممارسات المتعلقة بالمؤسسات العامة والحكومة الرقمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	5	8	5	7
17 - دورات تدريبية عبر الإنترنت حول مسائل متصلة بالإدارة العامة	2	2	2	2
18 - مواد تقنية بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والمؤسسات العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة	3	6	3	3
19 - خلاصة لأفضل الممارسات والابتكار في توفير الخدمات العامة	1	1	1	1
20 - خلاصة لأفضل الممارسات المتعلقة بالمؤسسات العامة والحكومة الرقمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: التشاور بشأن وضع مبادئ توجيهية أو أدلة أو مواد للقطاع العام؛ وتقديم إحاطات/مشورة خبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك عقد المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية؛ وتبادل المعارف وإقامة الشبكات، بما في ذلك شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، وهي شبكة عالمية تربط بين المؤسسات المعنية والخبراء المعنيين على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني في جميع أنحاء العالم ممن يعنون بفعالية الحوكمة والإدارة العامة من أجل التنمية المستدامة بما يتماشى مع الهدف 16 من بين أهداف التنمية المستدامة.

بعثات تقصي الحقائق والبعثات الاستشارية: بعثات تقييم الاحتياجات في المؤسسات العامة والحكومة الرقمية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد البيانات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالإدارة العامة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الرسالة الإخبارية لشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: صفحات البرنامج الفرعي الشبكية، بما في ذلك المواقع الشبكية لمكتب مشاريع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة، ومنتدى إدارة الإنترنت، وشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، وشعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

البرنامج الفرعي 8

الإدارة المستدامة للغابات

الهدف

213-9 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو ضمان التنفيذ الفعال للإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها على جميع المستويات وفق خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030.

الاستراتيجية

214-9 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي دعم الحوار الحكومي الدولي حول السياسات المتعلقة بالغابات من خلال منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وفقا للخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل الرباعي السنوات (2021-2024)؛ وتنسيق مساهمات المنتدى في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ وتعزيز التنسيق والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومع المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في مجال الغابات.

215-9 ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا تطوير مركز تبادل المعلومات على الإنترنت التابع للشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات، ومساعدة البلدان والجهات الشريكة في تصميم استراتيجيات لتمويل الغابات وفي وضع مقترحات لمشاريع استثمارية مقبولة مصرفيا من أجل الحصول على التمويل اللازم للإدارة المستدامة للغابات. وسيواصل البرنامج الفرعي التركيز على الاحتياجات والظروف الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان ذات الغطاء الحرجي الخفيف، وذات الغطاء الحرجي الكثيف، وذات الغطاء الحرجي المتوسط والمعدلات المنخفضة لإزالة الغابات، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 4/2017، الفقرة 63).

216-9 وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي أيضا النهوض بتنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 ومساعدة البلدان على وضع أطر وطنية قوية لتقديم التقارير. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا دعم التحليل القطري المشترك من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة من أجل تزويد المنسقين المقيمين بالأدوات اللازمة لتكييف استجاباتهم وفقا للاحتياجات والوقائع المحددة للبلدان، ولدعم التنفيذ الوطني للإدارة المستدامة للغابات على نحو فعال.

217-9 وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي أيضا تنفيذ استراتيجية الاتصال والتوعية المنبثقة عن خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030.

218-9 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 بزيادة تعميق مستوى عمله المعياري وأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات والحوار الدولي بشأن السياسات المتعلقة بأثر الجائحة وتداعياتها على الإدارة المستدامة للغابات. وسيستند هذا العمل إلى القرار الجامع الذي اعتمدته منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الخامسة عشرة، وهو القرار الذي طلب فيه إلى البرنامج الفرعي إجراء تقييم لأثر الجائحة على الإدارة المستدامة للغابات؛ وقطاع الغابات والسكان المعتمدين على الغابات والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ وتمويل الغابات والتعاون الدولي. وسيدعم هذا العمل الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف العالمية للغابات وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات.

219-9 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

(أ) تعزيز الالتزام والتحرك السياسيين فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات، مما يفضي إلى زيادة مساهمة الغابات في حفظ التنوع البيولوجي، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ودمج المسائل المتصلة بالغابات بقدر أكبر في خطط التنمية المستدامة على الصعيد الوطني؛ وحزم حوافز مكافحة كوفيد-19 وخطط التعافي واستراتيجيات الحد من الفقر؛

(ب) تحسين قدرات البلدان المؤهلة على حشد التمويل من أجل الإدارة المستدامة للغابات من جميع المصادر والحصول عليه، وتحسين المعلومات المتوفرة عن البيانات ومصادر التمويل المتعددة الأطراف القائمة والمستجدة وغيرها من أنواع البيانات ومصادر التمويل والقدرة على الوصول إليها؛

(ج) إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف العالمية للغابات وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات؛

(د) زيادة الوعي بين الدول الأعضاء بالفوائد المتعددة للغابات استنادا إلى موضوع اليوم الدولي للغابات لعام 2022، وإلى مساهمة الغابات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي سيتم استعراضها خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2022.

220-9 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 عن تحديد الفرص الناشئة، والاستجابات والتدابير المحتملة الكفيلة بإتاحة تعافي قطاع الغابات من جائحة كوفيد-19، وتعزيز مساهمة الغابات في التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

الأداء البرنامجي في عام 2020

221-9 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة الوعي بأثر جائحة كوفيد-19 وتداعياتها على الإدارة المستدامة للغابات

222-9 أثارت جائحة كوفيد-19 اضطرابات هائلة في حياة البشر وسبل كسب العيش والنظم الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. فالغابات السليمة تؤدي دورا حيويا في التصدي للعديد من التحديات الناجمة عن الجائحة، بما في ذلك الركود الاقتصادي، وزيادة الفقر، واتساع أوجه عدم المساواة. وعندما تدار الغابات على نحو مستدام، يمكنها أن تسهم إسهاما كبيرا لا في التعافي من آثار الجائحة فحسب، بل وفي دعم التنمية المستدامة في الأجل الطويل أيضا من خلال توفير السلع والخدمات الحرجية انطلاقا من النظم الإيكولوجية المرنة والمتجددة. وتشير الدراسات الحديثة⁽¹⁸⁾ (برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عامي 2016 و 2020) إلى أن ما يقدر بنحو 60 في المائة من جميع الأمراض المعدية لدى البشر و 75 في المائة من جميع الأمراض المعدية الناشئة هي من أصل حيواني. ويزداد خطر ظهور الأمراض الحيوانية المصدر عندما تضطرب المناظر الطبيعية مثل الغابات بسبب استخدامات أخرى، بالنظر إلى أن فقدان الموائل يؤدي إلى الحد من المناطق العازلة التي تفصل بين الإنسان والحياة البرية، ومن ثم إلى تسرب مسببات الأمراض إلى البشر والماشية.

223-9 وأجرى البرنامج الفرعي تقييما عالميا لأثر الجائحة وتداعياتها على الإدارة المستدامة للغابات وإمكانية أن تقلل الغابات من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19. وعند الاضطلاع بذلك العمل، أصدر البرنامج الفرعي تكليفا بإجراء ستة تقيييمات إقليمية في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا الشرقية، وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، وأوروبا الغربية، ومجموعات أخرى (مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى) تركز على أثر الجائحة وتداعياتها على الإدارة المستدامة للغابات؛ وقطاع الغابات، بما في ذلك القدرات المؤسسية على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ وموارد عيش الشعوب المعتمدة على الغابات، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، وملاك الغابات الصغيرة، والعمال، والنساء، والشباب؛ والصناعات الحرجية، وسوق العمل والعمالة، فضلا عن الطلب المحلي والدولي على المنتجات والخدمات الحرجية؛ وأنشطة التجارة والصناعة والتصنيع؛ والاستثمار والتمويل (القطاع العام والخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر)؛ وإصدار الشهادات الحرجية وإمكانية تتبعها؛ والتعاون الدولي والإقليمي بشأن الغابات وقضايا الحرجة.

224-9 وقد تم تنفيذ العمل المذكور أعلاه من خلال إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة لضمان مراعاة مساهمة المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والمجتمع المحلي والروابط الحرجية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والعاملين في مجال

(18) انظر، على سبيل المثال: Kate E. Jones and others, "Global trends in emerging infections", *Nature*, vol. 451, No. 7181, pp. 990-993.

البحوث وشركاء التنمية والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات، عند الاضطلاع بهذا العمل. وكان القصد من التقييم هو تحديد الفرص الناشئة والاستجابات والتدابير المحتملة الكفيلة بإتاحة تعافي قطاع الغابات وتعزيز مساهمة الغابات في التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

225-9 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من اطلاع الدول الأعضاء على المبادئ التوجيهية لمعالجة آثار كوفيد-19 وبناء القدرة على التعافي في الأجل الطويل وضمان مساهمة الغابات في التنمية المستدامة الشاملة للجميع. ويمكن إدراج المبادئ التوجيهية لتعزيز تصميم برامج وطنية جديدة و/أو مستكملة للغابات أو خطط عمل وطنية للغابات لمعالجة أثر الوباء وتعزيز مساهمة الأشجار والغابات في الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملة للجميع.

الجدول 9-24

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	-	يمكن للدول الأعضاء الاطلاع على المبادئ التوجيهية لوضع/إدماج استراتيجيات في استراتيجياتها الوطنية للغابات/خطط عملها الوطنية، ومعالجة آثار كوفيد-19، وبناء القدرة على التعافي في الأجل الطويل، ومساهمة الغابات في التنمية المستدامة الشاملة للجميع

أثر كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

226-9 نظراً لأثر كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطرت البرنامج الفرعي إلى تغيير النهج الذي يتبعه لتنفيذ عمله المعياري. وكان البرنامج الفرعي قد أرجأ في البداية الدورة الخامسة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه 2020. وألغي أيضاً اجتماع فريق الخبراء المعني بمنظورات المجتمع المدني بشأن مواضيع الدورة الخامسة عشرة لمنتدى وبرنامج العمل الرباعي السنوات للفترة 2021-2024، وقد كان من المزمع عقده قبل تلك الدورة. وعُقدت الدورة الخامسة عشرة للمنتدى بطريقة افتراضية، ولم يتمكن المشاركون من البت في برنامج العمل الرباعي السنوات للمنتدى بأكمله. واعتمد المنتدى برنامج عمل جزئي حتى نيسان/أبريل 2021، حيث يتوقع أن تشهد الدورة السادسة عشرة اعتماد برنامج العمل الكامل. وقد أثر ذلك على قدرة البرنامج الفرعي على صياغة خطط واقعية والميزانيات ذات الصلة. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 2 أدناه.

227-9 بيد أن البرنامج الفرعي حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه، المتمثلة في إجراء تقييم أولي لأثر الجائحة وتداعياتها على الإدارة المستدامة للغابات وقطاع الغابات. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في بلوغ النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الناشئة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

228-9 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وتظهران بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: وضع أطر رصد شاملة في سبيل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات⁽¹⁹⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

229-9 يعتمد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، لدى استعراضه التقدم المحرز في تحقيق الأهداف العالمية للغابات وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات، على الاستعراضات الوطنية الطوعية الواردة من البلدان. وتتوقف الاستعراضات الشاملة وإجراءات المتابعة، على النحو المتفق عليه من خلال قرارات المنتدى، على نوعية وموثوقية البيانات المجمعة بغرض استخدامها في الاستعراضات الوطنية الطوعية. ولهذا السبب، تلتزم معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المساعدة من البرنامج الفرعي لبناء القدرات في مجال الرصد والإبلاغ والتقييم. وقد ساعد البرنامج الفرعي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، من خلال جملة أمور منها تقديم الدعم الحكومي الدولي وإسداء المشورة بشأن وضع أطر متينة لرصد الإدارة المستدامة للغابات وتقييمها والإبلاغ عنها. وتتسم أعمال الرصد والتقييم والإبلاغ بأهميتها الحاسمة إذا أُريد اتخاذ قرارات مستنيرة، كما أنها تلعب دوراً أساسياً في التدقيق في حالة الغابات وتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات. ويساعد هذا العمل البلدان على معرفة ما إذا كانت السياسات المتعلقة بالغابات التي يجري وضعها وتنفيذها سياسات ناجحة في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، والأهداف العالمية الستة المتعلقة بالغابات والغابات الستة والعشرين المرتبطة بها، وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات.

230-9 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وضع ستة أطر رصد وطنية شاملة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات (في بيلو، وجامايكا، وغانا، والفلبين، وكينيا، ومنغوليا) تقدّم للبلدان أيضاً أمثلة على أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للغابات، وهو ما حقق الهدف المقرر المتمثل في ستة بلدان الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022

231-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيساعد البرنامج الفرعي ستة بلدان نامية إضافية على وضع أطر رصد شاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 9-25).

الجدول 9-25

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
غياب أطر رصد وطنية شاملة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات	بدء 6 مشاريع تجريبية وطنية لوضع أطر رصد وطنية شاملة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات	وضع 6 أطر رصد وطنية شاملة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات	وضع 10 أطر رصد وطنية شاملة إضافية لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات	وضع 6 أطر رصد وطنية شاملة إضافية لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات

(19) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 9)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
تحقيق الإدارة المستدامة للغابات	تحقيق الإدارة المستدامة للغابات	تقدّم للبلدان أيضاً أمثلة على أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للغابات	لغابات، تقدّم للبلدان أيضاً أمثلة على أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للغابات والمساهمات الوطنية الطوعية من أجل تحقيق الأهداف والغايات العالمية المتعلقة بالغابات وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات	أيضاً آثار كوفيد-19 والتعافي من الجائحة في الأجل الطويل. وتقدم الأطر للبلدان أمثلة على أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للغابات والمساهمات الوطنية الطوعية من أجل تحقيق الأهداف والغايات العالمية المتعلقة بالغابات وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: إحراز تقدّم نحو النهوض بخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات لفائدة الجهات صاحبة المصلحة⁽²⁰⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

232-9 لا يزال البرنامج الفرعي يسترشد ببرنامج العمل الرباعي السنوات للفترة 2017-2020 لمنندى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وعلى نحو ما جرى التأكيد عليه سابقاً، لم يتمكن المنندى من البت في برنامج عمله الرباعي السنوات للفترة 2020-2024 بأكمله، وذلك بسبب تأجيل القرار من جراء تقسي كوفيد-19. واعتمد المنندى برنامج عمل مدته سنة واحدة للفترة من أيار/مايو 2020 إلى نيسان/أبريل 2021 ركز على المسائل الموضوعية والتشغيلية الرئيسية. ومع ذلك، واصل البرنامج الفرعي جهوده الرامية إلى تحسين أساليبه وأدواته وتقنياته لضمان اتباع نهج شامل لعدة قطاعات يتجنب النظر إلى الغابات بمعزل عن البيئة المحيطة بها ويشجع التفاعل مع القطاعات الرئيسية الأخرى. وواصل البرنامج الفرعي أيضاً العمل على منشوره الرئيسي استناداً إلى تحليل لجميع الاستعراضات الوطنية الطوعية والمساهمات الوطنية الطوعية التي قدمت إلى المنندى منذ اعتماد خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات في عام 2017. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج الفرعي تقديم المساعدة والمشورة للبلدان والمنظمات دون الإقليمية فيما يتصل بوضع مقترحات لمشاريع استثمار مقبولة مصرفياً بهدف الحصول على التمويل اللازم للإدارة المستدامة للغابات وتصميم استراتيجيات وطنية لتمويل الغابات.

233-9 وأسهم العمل المذكور أعلاه في ازدياد معرفة ثلاثة بلدان إضافية بالاتجاهات العالمية المتعلقة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 وزيادة القدرة على حشد التمويل للغابات، وهو ما حقق الهدف المقرر المتمثل في ثلاثة بلدان (إثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغينيا - بيساو) الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

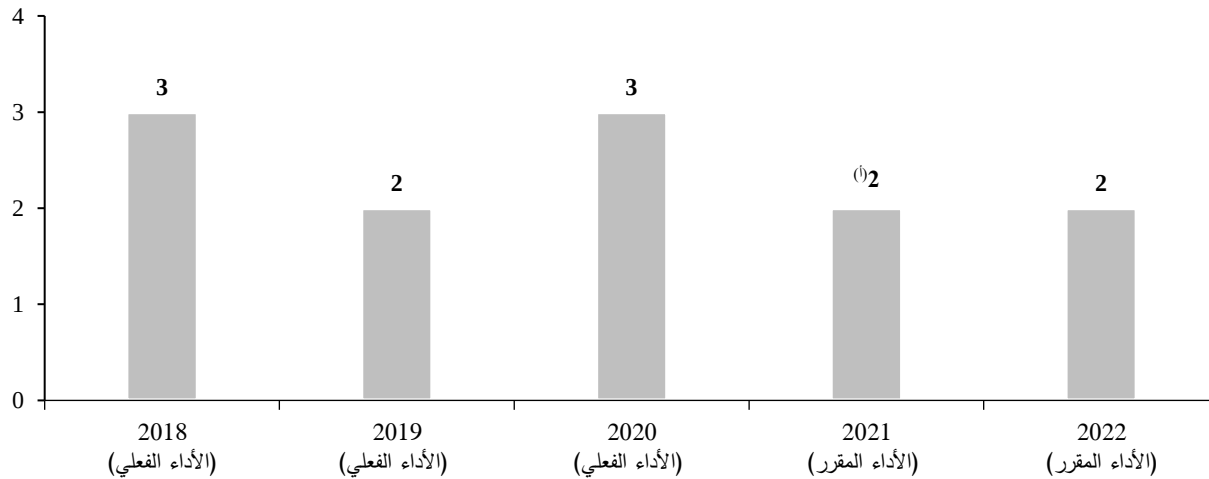
(20) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 9)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

234-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنهوض بخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات لفائدة الجهات صاحبة المصلحة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي من خلال برنامج العمل للفترة 2021-2024 التركيز على صقل نهجه وأدواته وتقنياته لكفالة اتباع نهج شامل لعدة قطاعات يتجنب النظر إلى الغابات بمعزل عن البيئة المحيطة بها ويشجع التفاعل مع القطاعات الرئيسية الأخرى؛ وسيُنظم الدورات الحكومية الدولية لمعالجة أوجه الترابط بين الغابات وتغير المناخ وبين الغابات والتنوع البيولوجي؛ ويعزز التفاعل بين العلم والسياسات؛ ويؤكد مساهمة الغابات في أهداف التنمية المستدامة؛ ويستمر في تقديم إسهامات/رسائل سنوية موجزة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الثالث عشر من الباب 9).

الشكل الثالث عشر من الباب 9

مقياس الأداء: إجمالي عدد البلدان التي تزداد معرفتها بالاتجاهات العالمية المتعلقة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 وزيادة القدرة على حشد التمويل للغابات (سنوي)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز إمكانية حصول الدول الأعضاء على البيانات المتعلقة بتمويل الإدارة المستدامة للغابات

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

235-9 إن توفير الموارد المالية الكافية ضروري لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وتحقيق الأهداف العالمية للغابات، وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات، وغير ذلك من الأهداف الدولية المتصلة بالغابات. ويشكل الاستثمار في الغابات وإتاحة فرص جديدة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات عنصراً رئيسياً في فعالية ومرونة التعافي من جائحة كوفيد-19. كما أن الحصول على المعلومات والبيانات الموثوقة بشأن فرص تمويل الغابات وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة أمران أساسيان بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعبئة الموارد من أجل الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات. وتتمثل إحدى أولويات البرنامج الفرعي في العمل كمركز لتبادل المعلومات وقاعدة بيانات بشأن فرص التمويل القائمة والجديدة والناشئة للغابات، وتيسير تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستقاة من المشاريع الناجحة (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 4/2017).

236-9 وبغية تعزيز الأولوية المذكورة أعلاه، اتبع البرنامج الفرعي نهجا تدريجيا في تطوير المركز الكامل لتبادل المعلومات التابع للشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات. وبدأت المرحلة الأولى في عام 2020 وشملت تطوير وتشغيل قاعدة بيانات مراكز تبادل المعلومات. وتتضمن قاعدة البيانات معلومات عن فرص التمويل، ومواد تعليمية للوصول إلى الموارد، والدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

237-9 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في ضرورة استخدام مصادر البيانات القائمة ذات الصلة، وإقامة شراكات مع الكيانات ذات الصلة، كوسيلة لزيادة القيمة، والاستناد إلى الطلب، وتجنب الازدواجية، وزيادة كفاءة مركز تبادل المعلومات. وقد روعيت هذه الدروس مراعاة تامة في المرحلة الأولى من تطوير مركز تبادل المعلومات، إلى جانب التوجيهات التي قدمتها الدول الأعضاء. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيتشاور البرنامج الفرعي مع الخبراء لضمان الاستفادة الكاملة من مصادر البيانات القائمة في المرحلة الثانية من تطوير مركز تبادل المعلومات. وفي عام 2022، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق البيانات ليشمل قاعدة بيانات جديدة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 15-ب في إطار أهداف التنمية المستدامة والهدف 4 من الأهداف العالمية للغابات، وهو ما يبين تدفق جميع الموارد المالية إلى الغابات. وستشمل المرحلة 2 أيضا المواد التعليمية والدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشأن فرص تمويل الغابات في سياق التعافي في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

238-9 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 4 من الأهداف العالمية للغابات والغاية 15-ب في إطار أهداف التنمية المستدامة، ونحو حصول الدول الأعضاء على بيانات ومعلومات موثوقة عن فرص تمويل الغابات وتقاسم المواد التعليمية والدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشأن فرص تمويل الغابات. وستعزز البيانات والمعلومات قدرة البلدان على تعبئة الموارد من جميع المصادر، بما في ذلك الموارد المالية الدولية، وذلك من أجل النهوض بالإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات وتعزيز مساهمة الغابات في الجهود الوطنية المبذولة في سياق التعافي في مرحلة ما بعد كوفيد-19. وباستخدام قاعدة البيانات هذه، ستتمكن البلدان من الحصول على مجموعة شاملة من البيانات عن الاتجاه العالمي لتمويل الغابات من جميع المصادر، وهي البيانات التي تدعم اتخاذ قرارات مستنيرة على الصعيد الوطني بشأن تخصيص التمويل للأنشطة المتصلة بالغابات وخطط التعافي من كوفيد-19 على الصعيد الوطني. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين في الجدول 9-26.

الجدول 9-26
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	-	إدراج احتياجات الدول الأعضاء من البيانات عند وضع الصيغة النهائية لتصميم الموقع الشبكي لمركز تبادل المعلومات	إمكانية اطلاع الدول الأعضاء على المرحلة 1 من تطوير مركز تبادل المعلومات، بما في ذلك ما لا يقل عن 80 من قيود البيانات عن فرص	استخدام الدول الأعضاء للبيانات في مركز تبادل المعلومات لإحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 4 من الأهداف العالمية للغابات والغاية 15-ب في إطار

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
			تمويل الغابات، والمواد التعليمية، والدروس المستفادة وأفضل الممارسات	أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في سياق خطط التعافي من كوفيد-19
			إمكانية اطلاع الدول الأعضاء على 80 قيدا إضافيا من قيود البيانات التي أضيفت إلى قواعد البيانات المتعلقة بفرص تمويل الغابات والمواد التعليمية والدروس المستفادة وأفضل الممارسات، بما في ذلك في سياق خطط التعافي من كوفيد-19	

الولايات التشريعية

239-9 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

98/62	صك غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات	199/70	صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات
200/67	اليوم الدولي للغابات	285/71	خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

35/2000	تقرير عن الدورة الرابعة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات	4/2017	خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 وبرنامج العمل الرباعي السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للفترة 2017-2020
33/2015	الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام 2015	14/2020	نتائج الدورة الخامسة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

المنجزات المستهدفة

240-9 يعرض الجدول 9-27 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-27

البرنامج الفرعي 8: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	8	8	8
1 - تقارير منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	8	8	8
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	20	20	8
2 - اجتماعات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	16	16	8
3 - اجتماعات الخبراء المعنيين بالإدارة المستدامة للغابات ومساهمات الغابات في مختلف القضايا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتمويل الغابات وغير ذلك من المسائل المختلفة المتصلة بالغابات	4	4	—
باء - توليد المعارف ونقلها			
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	8	7	8
4 - مشروع بشأن تمويل الغابات ووضع استراتيجيات تمويل وطنية	6	6	6
5 - مشروع بشأن تنفيذ صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات وغير ذلك من المسائل المختلفة المتصلة بالغابات	2	2	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	8	9	7
6 - حلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية بشأن تمويل الغابات	6	6	6
7 - حلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية بشأن التنمية المستدامة	2	3	1
المنشورات (عدد المنشورات)	—	—	1
8 - التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات العالمية المتعلقة بالغابات التي ترد في خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030	—	—	1
المواد التقنية (عدد المواد)	7	13	7
9 - مواد تقنية عن الإدارة المستدامة للغابات	3	6	3
10 - مواد تقنية عن مساهمة الغابات في مختلف القضايا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات	2	5	2
11 - مواد تقنية عن تمويل المواد ووضع استراتيجيات تمويل وطنية	2	2	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة: بشأن مسائل متنوعة تتعلق بالغابات			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: بشأن آلية تبادل المعلومات			
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال			
برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مناسبات خاصة، منها اليوم الدولي للغابات والمناسبات المعقودة في إطار الشراكة التعاونية في مجال الغابات؛ وكتيبات ومطويات وصحائف وقائع ورسم بياني جدارية ومجموعات مواد إعلامية بشأن الإدارة المستدامة للغابات وتمويل الغابات وغير ذلك من المسائل المختلفة المتصلة بالغابات.			
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مؤتمر صحفي/نشرات صحفية عن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛ ومؤتمر صحفي/نشرات صحفية بمناسبة اليوم الدولي للغابات.			

البرنامج الفرعي 9

تمويل التنمية المستدامة

الهدف

241-9 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بمتابعة واستعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا وتوفير وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الاستراتيجية

242-9 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سينهض البرنامج الفرعي بالسياسات والإجراءات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة، بناء على العمل التحليلي المستمر في إطار البرنامج الفرعي، وبالتعاون مع الشركاء في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وسيصب هذا العمل في التقرير السنوي لتمويل التنمية المستدامة وتقارير الأمين العام التي يصدرها البرنامج الفرعي، وهو ما سيؤدي بدوره إلى دعم مفاوضات الدول الأعضاء في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، ومداولات اللجنة الثانية، وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يستمر العمل بشأن منهجية إطار التمويل الوطني المتكامل، مما سيساعد على توجيه البلدان في مجال حشد التمويل وغيره من وسائل تنفيذ التنمية المستدامة. ويدعم البرنامج الفرعي، بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي، عمل نظام المنسقين المقيمين في سبيل تعزيز قدرات الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة فيما يخص تمويل مسائل التنمية المستدامة.

243-9 وسيواصل البرنامج الفرعي النهوض بالإجراءات المتخذة لزيادة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا حلولاً ملموسة لزيادة الاستثمار في التنمية المستدامة من خلال العمل الذي يقوم به التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيسهل البرنامج الفرعي الحوار بشأن الاستثمار المستدام، بما في ذلك من خلال معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، الذي يوفر منبرا للتواصل مباشرة بين الدول الأعضاء والمستثمرين.

244-9 وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي الأمم المتحدة في تعزيز دورها في التعاون الضريبي الدولي ومساهمتها فيه، كما سيدعم الدول الأعضاء في تعزيز سياساتها وإدارتها الضريبية، بغية تحسين تعبئة مواردها المحلية من أجل التنمية المستدامة، والتخفيف من حدة الآثار والتأثيرات الضارة لكوفيد-19؛ وسد الثغرات في تمويل أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، بطرق مستدامة يمكن أن تحدث تحولا. وبناء على ذلك، سيضمن البرنامج الفرعي أن يلبي نهجه المتكامل في العمل المتعلق بالسياسات وبناء القدرات في مجال التعاون الضريبي احتياجات البلدان على نحو فعال، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

245-9 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تعزيز دعمه لمنتدى التعاون الإنمائي في استعراضاته العملية المنحى والموجهة نحو تحقيق النتائج للاتجاهات والتقدم المحرز والقضايا الناشئة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، مع التركيز على السياسات والممارسات الداعمة لأقل البلدان نمواً وأضعفها قدرة.

246-9 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال متابعة نتائج مسارات العمل الخاصة بمبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده. وتهدف هذه المبادرة إلى إتاحة إجراء مناقشات من أجل إيجاد حلول تمويلية ملموسة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، في إطار العمل التحليلي الجاري، بما في ذلك من خلال قيادة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، وذلك لأغراض تقرير تمويل التنمية المستدامة، ولأغراض منهجية وتنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وستدعم مسارات العمل هذه أيضا مفاوضات الدول

الأعضاء في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية ومداولات اللجنة الثانية وغير ذلك من الأنشطة.

247-9 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

- (أ) مساهمات مباشرة في النهوض بالسياسات والإجراءات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة من خلال تعزيز الأسس التحليلية لنتائج منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية ومداولات اللجنة الثانية، وتصميم واستخدام أطر التمويل الوطنية المتكاملة من جانب البلدان لحشد التمويل من أجل التنمية المستدامة؛
- (ب) التعجيل بحشد الموارد لأهداف التنمية المستدامة، مما يفضي إلى إيجاد فرص استثمارية أكبر ذات تأثير إيجابي؛
- (ج) تنفيذ الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين للتوجيهات السياساتية والعملية التي تقدمها الأمم المتحدة في المسائل الضريبية تنفيذا أكثر فعالية، وإيجاد حلول أفضل على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي لتعزيز حشد الموارد المحلية؛
- (د) استخدام الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين للتوجيه السياساتي الذي يدعو إلى تعزيز التعاون الإنمائي الدولي، من أجل التنفيذ الفعال لخطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

248-9 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 عما يلي:

- (أ) تعزيز الأسس التحليلية لمفاوضات الدول الأعضاء بشأن تمويل خيارات التنمية المستدامة في سياق جائحة كوفيد-19 وفي مرحلة التعافي منها؛
- (ب) أطر تمويل وطنية متكاملة مشفوعة بخيارات سياساتية قابلة للتنفيذ على المستوى القطري.

الأداء البرنامجي في عام 2020

249-9 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

قائمة موسعة بخيارات السياسة العامة لتمويل التنمية في سياق جائحة كوفيد-19 وجهود التعافي منها

250-9 في 28 أيار/مايو 2020، دعت جامايكا وكندا والأمين العام إلى عقد اجتماع رفيع المستوى لتوحيد الجهود مع رؤساء الدول والحكومات والمنظمات الدولية وجهات شريكة رئيسية أخرى للتمكين من إجراء مناقشات ترمي إلى إيجاد حلول ملموسة لتمويل حالة الطوارئ الصحية والإنمائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 بالنسبة إلى الجميع. وعلى إثر هذا الاجتماع، عقدت ستة أفرقة مناقشة لمعالجة مسائل: (أ) التمويل الخارجي والتحويلات المالية، وفرص العمل والنمو الشامل؛ و (ب) التعافي بشكل أفضل من أجل الاستدامة؛ و (ج) السيولة العالمية والاستقرار المالي؛ و (د) مخاطر العجز عن سداد الديون؛ و (هـ) مشاركة الجهات الدائنة من القطاع الخاص؛ و (و) التدفقات المالية غير المشروعة. ودعم البرنامج الفرعي عمل أفرقة المناقشة تلك، وساهم في إعداد قائمة خيارات السياسة العامة التي تمخض عنها ذلك، وقدم الدعم لاجتماع رفيع المستوى عقد في 29 أيلول/سبتمبر 2020.

251-9 وقد صاغ البرنامج الفرعي مذكرات مفاهيمية موضوعية كخلفية لجميع أفرقة المناقشة الستة. وبالإضافة إلى ذلك، عمل كأمينة لوجستية وموضوعية لأفرقة المناقشة (د) و (هـ) و (و) أعلاه، من خلال دعم الدول الأعضاء في الأدوار التي تضطلع بها بوصفها ميسرة مشاركة بتنظيم الاجتماعات؛ وتنسيق وتحرير المدخلات الواردة من الدول الأعضاء المشاركة وكيانات الأمم

المتحدة والمؤسسات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني؛ وصياغة وثائق موجزة لكي ينظر فيها وزراء المالية ورؤساء الدول والحكومات، في شكل قائمة بخيارات السياسة العامة. كما أعد البرنامج الفرعي ملخصا للاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في 29 أيلول/سبتمبر 2020.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

252-9 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من المناقشات المتعلقة بخيارات السياسة العامة، على مستوى وزراء المالية وعلى مستوى رؤساء الدول والحكومات، في 29 أيلول/سبتمبر 2020. وقُدِّم ما مجموعه 259 خيارا من خيارات السياسة العامة إلى الدول الأعضاء، 160 منها أعدتها أفرقة المناقشة الثلاثة التي يدعمها البرنامج الفرعي. وفي المستقبل، سيواصل البرنامج الفرعي دعم هذه العملية، بالاشتراك مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، استنادا إلى مسارات عملها الجارية لأغراض تقرير تمويل التنمية المستدامة ولأغراض منهجية وتنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة.

الجدول 9-28

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	-	إتاحة مجموعة واسعة تتألف من 259 خيارا من خيارات السياسة العامة للدول الأعضاء، التي تشمل زيادة الوعي بسياسات تمويل التنمية وفهمها في سياق جائحة كوفيد-19، بما في ذلك خيارات السياسة العامة المتعلقة بمخاطر العجز عن سداد الديون، والدعوات إلى تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وتنفيذ آلية لتسوية الديون جرى تمديد المبادرة من كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى حزيران/يونيه 2021، ووافقت مجموعة العشرين والبلدان الأعضاء في نادي باريس على الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز المبادرة، وذلك من أجل التنسيق والتعاون بشأن معالجة الديون لفائدة ما يصل إلى 73 من البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للاستفادة من المبادرة

أثر كوفيد-19 على إنجاز البرنامج الفرعي

253-9 نظرا لأثر كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي بعض أنشطة تنمية القدرات وعدلها وأرجأها في ظل القيود المفروضة على السفر، مما حال دون عقد حلقات العمل/الدورات التدريبية بالحضور الشخصي كما كان مقررا في عام 2020. وأسفرت جائحة كوفيد-19 عن تعديل شكل منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2020. واختُصرت مدة المنتدى، الذي عقد في شكل افتراضي، من أربعة أيام إلى أقل من يوم واحد، ووُزعت على جلستين في يومين منفصلين. كما أجريت مفاوضات بشأن الوثيقة الختامية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي بشكل افتراضي. وألغى

معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة بسبب الجائحة. ونظرا لأثر كوفيد-19 والقرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس فيما يخص دورته الموضوعية لعام 2020 وتأجيل بعض الاجتماعات حتى عام 2021، أرجأ البرنامج الفرعي جوانب مختلفة من دعمه لمنتدى التعاون الإنمائي واجتماعه الرفيع المستوى، بينما ألغى أيضا ندوة رفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي، كان من المقرر عقدها في إندونيسيا في أوائل آذار/مارس 2020 بشأن التعاون الإنمائي الواعي بالمخاطر والذكي مناخيا. وقد تركت هذه التغييرات في الجدول الزمني فجوة حرجية على الصعيد المتعدد الأطراف حالت دون قيام الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة بمناقشة الأثر الإنمائي الأولي لجائحة كوفيد-19 وإيجاد حلول من أجل التصدي لها بقوة والتعافي منها على نحو مستدام. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 1 أدناه.

254-9 بيد أن البرنامج الفرعي اضطلع في الوقت نفسه بأنشطة إضافية لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بكوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، المتمثلة في تقديم الدعم اللوجستي والفني، بما في ذلك المنتجات المعيارية لمبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، التي دعت إليها جامايكا وكندا والأمم المتحدة. ونسق البرنامج الفرعي، على وجه الخصوص، أعمال ثلاثة من أفرقة المناقشة الحكومية الدولية الستة وقدم مدخلات تحليلية لها، وهي أفرقة المناقشة المعنية بمخاطر العجز عن سداد الديون، ومشاركة الجهات الدائنة من القطاع الخاص، والتدفقات المالية غير المشروعة. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في بلوغ النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الناشئة لعام 2020 أعلاه. وقد نُفذ بالفعل العديد من الخيارات المتاحة، بما في ذلك تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين والاتفاق على إصدار مخصصات جديدة لحقوق السحب الخاصة.

النتائج المقررة لعام 2022

255-9 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديتان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وتظهران بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: النهوض بالسياسات والإجراءات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة⁽²¹⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

256-9 لقد عزز البرنامج الفرعي الجهود الرامية إلى دعم النهوض بالسياسات والإجراءات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك تعبئة الاستثمار الخاص، على نحو ما جرى تأكيده في خطة عمل أديس أبابا، من خلال التواصل مع ممثلي القطاع الخاص من أجل تحديد وتنفيذ إجراءات ملموسة لمعالجة أثر جائحة كوفيد-19 والتعافي منها. واتخذ البرنامج الفرعي أيضا إجراءات لتحسين مواءمة الاستثمار الخاص مع التنمية المستدامة وتعزيز أثره، وذلك بسبل منها على سبيل المثال التواصل مع الهيئات التنظيمية بشأن توصيات محددة لإدراج اعتبارات التمويل المستدام في اللوائح التنظيمية.

257-9 وساهم العمل المذكور أعلاه في تطوير تدابير التصدي لكوفيد-19 من قبل التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة (بيان العمل والدعوة إلى العمل لإصدار السندات) والتواصل مع واضعي اللوائح التنظيمية، وهو ما حقق الهدف المقرر المتمثل في حشد التمويل للتنمية المستدامة من خلال توسيع الشراكات القائمة مع القطاع الخاص، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

(21) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 9)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

258-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيركز البرنامج الفرعي أنشطته على دعم زيادة الاستثمار الطويل الأجل بتوسيع نطاق الاتصال بالجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بهدف مواءمة البيئة الاستثمارية ككل مع التنمية المستدامة وتوجيه الاستثمارات في البلدان والقطاعات الأكثر احتياجاً، استناداً إلى المنجزات المستهدفة للتحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 9-29).

الجدول 9-29

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي) ^(أ)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(ب)	2022 (الأداء المقرر)
الاعتراف بأهمية دمج مصادر تمويل متنوعة	تأسيس التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة	تطوير تدابير التصدي لكوفيد-19 من قبل التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة (بيان العمل والدعوة إلى العمل من أجل إصدار السندات) والتواصل مع واضعي اللوائح التنظيمية	رصد التنفيذ وصقل مجموعات الأدوات استناداً إلى الدروس المستفادة من البلدان التي نفذتها على أساس تجريبي	توسيع نطاق الاستفادة من المنجزات المستهدفة للتحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة وتطبيقها بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين وزيادة مشاركة القطاعين الخاص والعام على الصعيدين الإقليمي والوطني

(أ) كان مقياس الأداء لعام 2019 على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/6/75 (Sect. 9)) عبارة عن تدبير مؤقت، والأداء الفعلي مبين بشكل صحيح.

(ب) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: الأطر المالية الوطنية المتكاملة⁽²²⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

259-9 نشر البرنامج الفرعي توجيهات بشأن مرحلة إنشاء إطار التمويل الوطني المتكامل، وهي أولى النماذج التوجيهية أو مجموعات الأدوات الخمس. كما نهض البرنامج الفرعي بالعمل المضطلع به فيما يخص النماذج المتبقية. وعلاوة على ذلك، يدعم البرنامج الفرعي العمل مع البلدان الرائدة، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية، من أجل النهوض بتصميم الأطر وتنفيذها.

(22) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 9)).

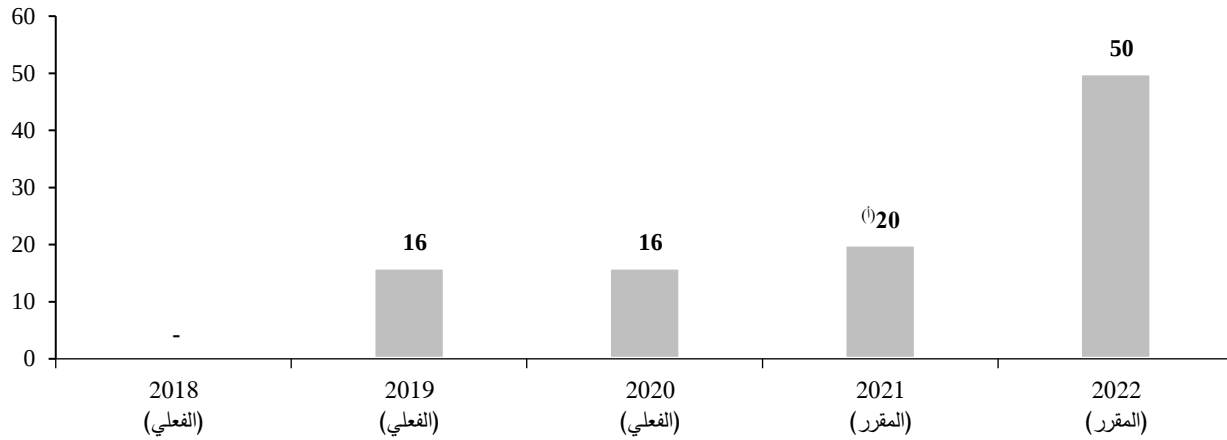
9-260 وساهم العمل المذكور أعلاه في إنجاز نماذج أو مجموعات أدوات أطر التمويل الوطنية المتكاملة لكي يستخدمها 16 بلداً، وهو ما لم يحقق الغاية المتمثلة في قيام 19 بلداً بوضع تلك الأطر، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. وأدت القيود المفروضة على السيولة إلى تأخير تعيين الموظفين لوضع النماذج أو مجموعات الأدوات الخاصة بتلك الأطر.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-261 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالأطر المالية الوطنية المتكاملة، وفقاً لولايته. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بمراجعة وصقل مجموعات الأدوات الخاصة بتلك الأطر بناءً على الدروس المستفادة من البلدان الرائدة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الرابع عشر من الباب 9).

الشكل الرابع عشر من الباب 9

مقياس الأداء: إجمالي عدد البلدان التي تقوم بوضع أطر مالية وطنية متكاملة (تراكمي)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز قدرات البلدان النامية على تصميم وتنفيذ السياسات الضريبية والمالية والسياسات ذات الصلة التي تقلل من المخاطر وتبني القدرة على الصمود

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

9-262 تقف الحكومات الوطنية على خط المواجهة عند معالجة أزمة كوفيد-19، وتعد السياسات الضريبية والمالية والسياسات ذات الصلة القوية والواعية بالمخاطر عنصراً حاسماً في التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وساهم البرنامج الفرعي في تعزيز الدعم المقدم للجهود الوطنية المبذولة في مجال تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا من خلال تعزيز الأعمال المضطلع بها في مجال التعاون الضريبي الدولي وما يتصل بذلك من أنشطة لتنمية القدرات، مما ساعد الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى زيادة حشد الموارد المحلية. وساعد البرنامج الفرعي، من خلال أنشطته المتعلقة بالسياسات وتنمية القدرات، الدول الأعضاء على تنفيذ نظم ضريبية أكثر كفاءة وفعالية والتصدي للتهرب من دفع الضرائب وتجنبها، والعناصر ذات الصلة في التعاون الضريبي الدولي، مثل معاهدات الازدواج الضريبي وتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وعلاوة على ذلك، ساهم البرنامج الفرعي في دعم الحكومات المحلية في مجال إدارة أصول البنية التحتية القادرة على التصدي للآزمات والصمود في وجهها، ومن ثم ساهم أيضاً في دعم حشد الموارد المحلية القائمة على الوعي بالمخاطر.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

263-9 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أهمية التوجيه السياسي ودعم القدرات في مجال الضرائب وحشد الموارد المحلية التي تساعد الدول الأعضاء في التصدي للتحديات القصيرة الأجل، على نحو يدعم التقدم نحو تحقيق الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة في الأجل الطويل. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيولي البرنامج الفرعي اهتماما كبيرا في عمله لمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها على تصميم وتنفيذ السياسات المالية التي تساعد على الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود. وفي هذا السياق، سيدعم البرنامج الفرعي مختلف اجتماعات اللجان الفرعية، بما في ذلك الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقية الضريبية النموذجية، وأسعار التحويلات، وتجنب المنازعات وتسويتها، وفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية، والاقتصاد الرقمي، والضرائب البيئية. وسيدعم كذلك الاجتماع الخاص السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وسينظم أنشطة تنمية القدرات المتصلة بالتعاون الضريبي والضرائب وأهداف التنمية المستدامة وغيرها من المجالات، مثل إدارة أصول البنية التحتية، دعما لحشد الموارد المحلية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

264-9 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من النسبة المئوية لموظفي وزارة المالية وإدارة الضرائب الوطنية في البلدان النامية الذين يحضرون أنشطة تنمية القدرات التي يقدمها البرنامج الفرعي استنادا إلى توجيهات الأمم المتحدة والذين يفيدون بازدياد وعيهم بالممارسات والسياسات الضريبية التي من شأنها أن تساعد هذه البلدان على الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبازدياد فهمهم لها.

الجدول 9-30

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	-	-	70 في المائة من موظفي وزارة المالية وإدارة الضرائب الوطنية الذين يحضرون أنشطة تنمية القدرات يفيدون بازدياد وعيهم بالسياسات والممارسات الضريبية الرامية إلى الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود، وبازدياد فهمهم لها	75 في المائة من موظفي وزارة المالية وإدارة الضرائب الوطنية الذين يحضرون أنشطة تنمية القدرات يفيدون بازدياد وعيهم بالسياسات والممارسات الضريبية الرامية إلى الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود، وبازدياد فهمهم لها

الولايات التشريعية

265-9 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

210/56	باء	المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	278/72	التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي
250/57		الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة	254/73	نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين
273/57		كفالة الدعم الفعال بأعمال الأمانة من أجل المتابعة المستمرة لنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	199/74	تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة
1/60		نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005	202/74	النظام المالي الدولي والتنمية
16/61		تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي	203/74	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية
239/63		إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري	205/74	الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة
303/63		الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية	206/74	تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة
289/67		دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية	207/74	متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية
290/67		شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية	203/75	التجارة الدولية والتنمية
1/68		استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 16/61 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي	204/75	النظام المالي الدولي والتنمية
313/69		خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية	205/75	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية
299/70		متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي	206/75	تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة
213/71		تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز التنمية المستدامة	207/75	تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة
327/71		دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية	208/75	متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية
			234/75	التعاون فيما بين بلدان الجنوب

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

69/2004	لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية	E/FFDF/2019/3	الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي والمنبثقة عن منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2019 المعني بمتابعة تمويل التنمية: متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
48/2006	لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية		
30/2009	إنشاء عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشاملة للجميع للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية		
26/2010	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والمؤتمر الاستعراضي لعام 2008	E/FFDF/2020/3	الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي والمنبثقة عن منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2020 المعني بمتابعة تمويل التنمية: متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
11/2014	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية		
2/2017	لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية		
3/2017	مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك المتعلقة بالتعاون في مكافحة التهرب من الضرائب وتجنبها على الصعيد الدولي		

المنجزات المستهدفة

266-9 يعرض الجدول 9-31 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-31

البرنامج الفرعي 9: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	54	52	35
1 - الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة	6	6	4
2 - الوثائق المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	3	1	1
3 - الوثائق المقدمة إلى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية	45	45	30
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	207	199	183
4 - اجتماعات الجمعية العامة	10	10	28
5 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	45	41	30
6 - اجتماعات لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية	16	16	16
7 - اجتماعات اللجان الفرعية التابعة للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية	64	64	64
8 - اجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية	30	30	30
9 - اجتماعات الخبراء بشأن المسائل المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة	42	38	15
باء - توليد المعارف ونقلها			
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	20	13	21
10 - مناسبة بشأن عمليات تمويل التنمية	2	2	2
11 - حلقات عمل بشأن المسائل الضريبية وحشد الموارد المحلية	10	3	10
12 - جلسات للتداول	3	3	1
13 - مؤائد مستديرة وزارية	2	2	2
14 - حلقات دراسية شبكية وحلقات دراسية ومناقشات تفاعلية بمشاركة الحكومات وأصحاب المصلحة المؤسسين وغير المؤسسين (المجتمع المدني والقطاع الخاص) بشأن تمويل التنمية	3	3	6
المنشورات (عدد المنشورات)	3	6	1
15 - تقرير تمويل التنمية المستدامة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية	1	1	1
16 - اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للاندواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (تحديث)	-	1	-
17 - دليل الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويلات للبلدان النامية (تحديث)	-	1	-
18 - الكتيب المتعلق بمجموعة مختارة من المسائل في مجال فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية	-	1	-
19 - الدليل المتعلق بتجنب المنازعات الضريبية وتسويتها	-	1	-
20 - دليل التفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية	1	-	-
21 - المبادئ التوجيهية بشأن المعاملة الضريبية لمشاريع المعونة المقدمة من حكومة إلى أخرى	1	1	-
22 - كتيب بشأن فرض ضريبة على الكربون	-	1	-
المواد التقنية (عدد المواد)	21	15	23
23 - البناء على توافق آراء مونتيري: مجموعة مختارة من المسائل السياسية المتعلقة بتمويل التنمية	1	1	1

24 - إعداد وإنتاج رسائل إخبارية لمنندى التعاون الإنمائي ومواد توعية أخرى	2	3	2
25 - دراسات تحليلية بشأن مسائل مختارة في مجال التعاون الإنمائي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقييم مستقل للاتجاهات المشهودة في مجال التعاون الإنمائي والنقد المحرز فيه	2	3	2
26 - مذكرات إحاطة بشأن المسائل المتصلة بتمويل التنمية تقدم إلى الاجتماعات الرفيعة المستوى التي يعقدها كبار مسؤولي الأمم المتحدة مع الممثلين الحكوميين وغير الحكوميين المعنيين	8	8	8
27 - مجموعة مواد إعلامية للمناسبات المعقودة بشأن تمويل التنمية	1	1	1
28 - ورقة تحليلية تلخص قضايا مختارة في تقرير تمويل التنمية المستدامة	1	1	1
29 - حماية الوعاء الضريبي للبلدان النامية من التآكل: إيرادات الخدمات	1	1	1
30 - حماية الوعاء الضريبي للبلدان النامية من المدفوعات المتسببة في التآكل: الفوائد ومصروفات التمويل الأخرى	1	1	1
31 - تعهد وتحديث صفحة الاستقبال الخاصة بالموقع الشبكي لتمويل التنمية المستدامة والمرفق الإلكتروني لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية	4	12	8

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات بشأن عمل فريق الأصدقاء المعني بتمويل أهداف التنمية المستدامة؛ وإجراء مشاورات بشأن تمويل التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة لأعضاء منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في ذلك التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة، والأوساط الأكاديمية والمؤسسات وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة؛ وتقديم إحاطات/مشورة خبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك عقد المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أعماله السنوية، بما في ذلك: منندى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية؛ والاجتماع الرفيع المستوى لمنندى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين، ومناسبة بشأن تمويل التنمية المستدامة؛ ومشاورات لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن تمويل التنمية؛ وعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛ ومعرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛ وإصدار تقرير تمويل التنمية المستدامة؛ وتنفيذ التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: مقالات الرأي والمدونات؛ والمواقع الشبكية لمكتب تمويل التنمية المستدامة، مثل صفحة الاستقبال الخاصة بموقع تمويل التنمية المستدامة، والمرفق الإلكتروني لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، والموقع الشبكي لمنندى التعاون الإنمائي، والموقع الشبكي للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، والموقع الشبكي للتحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة، وقاعدة المعارف المتصلة بأطر التمويل الوطنية المتكاملة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022 لمحة عامة

267-9 ترد في الجداول 9-32 إلى 9-34 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022، بما في ذلك تفاصيل التغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 9-32

التطور الإجمالي للموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	التغيرات						نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الوظائف	75 174,4	75 994,7	-	-	-	(144,2)	(144,2)	(144,2)	(0,2)	75 850,5				
تكاليف الموظفين الأخرى	968,4	1 269,8	-	-	-	(1,0)	(1,0)	(1,0)	(0,1)	1 268,8				
الضيافة	0,3	4,6	-	-	-	-	-	-	-	4,6				
الخبراء الاستشاريون	1 755,9	519,9	-	-	-	38,3	38,3	38,3	7,4	558,2				
الخبراء	24,6	1 124,8	-	-	-	(65,2)	(65,2)	(65,2)	(5,8)	1 059,6				
سفر الممثلين	249,5	1 948,8	-	-	-	-	-	-	-	1 948,8				
سفر الموظفين	46,9	454,0	-	-	-	(8,9)	(8,9)	(8,9)	(2,0)	445,1				
الخدمات التعاقدية	1 754,7	1 438,4	-	-	-	(46,3)	(46,3)	(46,3)	(3,2)	1 392,1				
مصروفات التشغيل العامة	710,9	729,4	-	-	-	(61,6)	(61,6)	(61,6)	(8,4)	667,8				
اللوازم والمواد	108,5	85,1	-	-	-	(16,0)	(16,0)	(16,0)	(18,8)	69,1				
الأثاث والمعدات	544,2	213,1	-	-	-	(30,5)	(30,5)	(30,5)	(14,3)	182,6				
المنح والمساهمات	73,7	74,7	-	-	-	-	-	-	-	74,7				
التغيرات الأخرى	0,5	-	-	-	-	-	-	-	-	-				
المجموع	81 412,5	83 857,3	-	-	-	(335,4)	(335,4)	(335,4)	(0,4)	83 521,9				

ملاحظة: استُخدمت المختصرات التالية في الجداول والأشكال: أ ع م = الأمين العام المساعد؛ خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر) = فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ و أ ع = وكيل الأمين العام.

الجدول 9-33

إجمالي الوظائف المقترحة والتغيرات في الوظائف لعام 2022^(أ)

(عدد الوظائف)

العدد	التفاصيل
488	المعتمد لعام 2021 1 و أ ع، 2 أ ع م، 9 مد-2، 31 مد-1، 67 ف-5، 89 ف-4، 67 ف-3، 43 ف-1/2، 33 خ ع (ر ر)، 146 خ ع (ر أ)
-	إعادة انتداب 1 خ ع (ر ر) في إطار البرنامج الفرعي 3؛ 1 ف-2 في إطار البرنامج الفرعي 7؛ 1 خ ع (ر أ) في إطار دعم البرامج
-	إعادة تصنيف 1 ف-5 إلى مد-1، و 1 ف-3 إلى ف-2 في إطار البرنامج الفرعي 8
488	المقترح لعام 2022 1 و أ ع، 2 أ ع م، 9 مد-2، 32 مد-1، 66 ف-5، 89 ف-4، 66 ف-3، 44 ف-1/2، 33 خ ع (ر ر)، 146 خ ع (ر أ)

(أ) ترد في المرفق الثالث معلومات إضافية عن التغيرات في الوظائف.

الجدول 9-34

إجمالي الوظائف المقترحة، مصنفة حسب الفئة والرتبة^(أ)

(عدد الوظائف)

الفئة والرتبة	المعتمد لعام 2021	التغيرات			المقترح لعام 2022
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	
الفئة الفنية والفئات العليا					
و أ ع	1	-	-	-	1
أ ع م	2	-	-	-	2
مد-2	9	-	-	-	9
مد-1	31	-	-	1	32
ف-5	67	-	-	(1)	66
ف-4	89	-	-	-	89
ف-3	67	-	-	(1)	66
ف-1/2	43	-	-	1	44
المجموع الفرعي	309	-	-	-	309
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها					
خ ع (ر ر)	33	-	-	-	33
خ ع (ر أ)	146	-	-	-	146
المجموع الفرعي	179	-	-	-	179
المجموع	488	-	-	-	488

(أ) تشمل تسع وظائف مؤقتة (3 ف-5، و 2 ف-4، و 3 ف-3، و 1 خ ع (ر أ))، تمت الموافقة عليها عملاً بقراري الجمعية العامة 248/70 و 272/71.

9-268 وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجداول 9-35 إلى 9-37 وفي الشكل الخامس عشر من الباب 9.

269-9 وكما هو مبين في الجدولين 35-9 (1) و 36-9 (1)، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2022 ما مقداره 83 521 900 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس انخفاضاً صافياً قدره 335 400 دولار (أو 0,4 في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وتعزى التغيرات في الموارد إلى تغيرات أخرى. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذاً تاماً يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 35-9

إجمالي تطور الموارد المالية حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) الميزانية العادية

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التغيرات			النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الولايات الجديدة/ التغيرات الأخرى	الموسعة	المجموع		
ألف - أجهزة تقرير السياسات	333,9	1 689,1	—	—	—	—	1 689,1
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	5 317,2	4 950,6	—	—	(12,5)	(0,3)	4 938,1
جيم - برنامج العمل							
1 - الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة	7 909,1	7 582,1	—	—	(20,1)	(0,3)	7 562,0
2 - التنمية الاجتماعية الشاملة	9 565,0	9 176,4	—	—	(13,2)	(0,1)	9 163,2
3 - التنمية المستدامة	8 330,6	8 989,3	—	—	(72,2)	(0,8)	8 917,1
4 - الإحصاءات	18 866,0	18 186,3	—	—	(27,6)	(0,2)	18 158,7
5 - السكان	6 520,6	6 973,0	—	—	(8,7)	(0,1)	6 964,3
6 - التحليلات والسياسات الاقتصادية	6 475,4	6 776,6	—	—	(7,9)	(0,1)	6 768,7
7 - المؤسسات العامة والحكومة الرقمية	6 279,9	6 533,7	—	—	(67,2)	(1,0)	6 466,5
8 - الإدارة المستدامة للغابات	2 012,5	2 315,3	—	—	(8,6)	(0,4)	2 306,7
9 - تمويل التنمية المستدامة	5 358,5	5 976,3	—	—	(5,8)	(0,1)	5 970,5
المجموع الفرعي، جيم	71 317,7	72 509,0	—	—	(231,3)	(0,3)	72 277,7
دال - الدعم البرنامجي	4 443,7	4 708,6	—	—	(91,6)	(1,9)	4 617,0
المجموع الفرعي، 1	81 412,5	83 857,3	—	—	(335,4)	(0,4)	83 521,9

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام 2020	تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2022	النسبة المئوية	التغير
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	539,5	817,0	989,9	21,2	172,9
جيم - برنامج العمل					
1 - الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة	67,9	110,7	384,0	246,9	273,3
2 - التنمية الاجتماعية الشاملة	416,2	925,9	727,6	(21,4)	(198,3)
3 - التنمية المستدامة	4 506,1	10 793,6	6 016,5	(44,3)	(4 777,1)
4 - الإحصاءات	3 335,8	7 312,3	6 208,5	(15,1)	(1 103,8)
5 - السكان	1 099,5	1 353,9	1 580,5	16,7	226,6
6 - التحليلات والسياسات الاقتصادية	627,2	1 087,4	138,0	(87,3)	(949,4)
7 - المؤسسات العامة والحكومة الرقمية	1 598,2	4 560,7	2 195,8	(51,9)	(2 364,9)
8 - الإدارة المستدامة للغابات	763,6	1 034,2	894,6	(13,5)	(139,6)
9 - تمويل التنمية المستدامة	2 422,9	5 893,7	3 090,0	(47,6)	(2 803,7)
المجموع الفرعي، جيم	14 837,4	33 072,4	21 235,5	(35,8)	(11 836,9)
دال - الدعم البرنامجي	54 883,8	62 801,7	65 896,9	4,9	3 095,2
المجموع الفرعي، 2	70 260,7	96 691,1	88 122,3	(8,9)	(8 568,8)
المجموع	151 673,2	180 548,4	171 644,2	(4,9)	(8 904,2)

الجدول 9-36

إجمالي الوظائف المقترحة لعام 2022 حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(عدد الوظائف)

(1) الميزانية العادية

العنصر/البرنامج الفرعي	المعتمد لعام 2021	التغييرات	المقترح لعام 2022
		الولايات الجديدة/ الموسعة	المجموع
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	26	-	26
جيم - برنامج العمل			
1 - الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة	43	-	43
2 - التنمية الاجتماعية الشاملة	57	-	57
3 - التنمية المستدامة	51	-	51

العنصر/البرنامج الفرعي	المعتمد لعام 2021	التعديلات الفنية	التغيرات			المقترح لعام 2022
			الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
4 - الإحصاءات	121	-	-	-	-	121
5 - السكان	42	-	-	-	-	42
6 - التحليلات والسياسات الاقتصادية	42	-	-	-	-	42
7 - المؤسسات العامة والحكومة الرقمية	40	-	-	-	-	40
8 - الإدارة المستدامة للغابات	12	-	-	-	-	12
9 - تمويل التنمية المستدامة	34	-	-	-	-	34
المجموع الفرعي، جيم	442	-	-	-	-	442
دال - الدعم البرنامجي	20	-	-	-	-	20
المجموع الفرعي، 1	488	-	-	-	-	488

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2022	
		مجموع التغيرات	تقديرات عام 2022
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	-	-	-
جيم - برنامج العمل			
1 - الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة	-	-	-
2 - التنمية الاجتماعية الشاملة	-	-	-
3 - التنمية المستدامة	2	-	2
4 - الإحصاءات	1	-	1
5 - السكان	5	-	5
6 - التحليلات والسياسات الاقتصادية	-	-	-
7 - المؤسسات العامة والحكومة الرقمية	-	-	-
8 - الإدارة المستدامة للغابات	3	-	3
9 - تمويل التنمية المستدامة	-	-	-
المجموع الفرعي، جيم	11	-	11
دال - الدعم البرنامجي	29	-	29
المجموع الفرعي، 2	40	-	40
المجموع	528	-	528

الجدول 9-37

إجمالي تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام 2022		التغيرات						
نسبة (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة	المجموع	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/ الموسعة	التعديلات الفنية	اعتمادات عام 2021	نفقات عام 2020	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
75 850,5	(0,2)	(144,2)	(144,2)	—	—	75 994,7	75 174,4	الموارد المتصلة بالوظائف
7 671,4	(2,4)	(191,2)	(191,2)	—	—	7 862,6	6 238,1	الموارد غير المتصلة بالوظائف
83 521,9	(0,4)	(335,4)	(335,4)	—	—	83 857,3	81 412,5	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
309	—	—	—	—	—	309		الفئة الفنية والفئات العليا
179	—	—	—	—	—	179		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
488	—	—	—	—	—	488		المجموع

شرح الفروق حسب العامل والعنصر والبرنامج الفرعي

التغيرات الإجمالية في الموارد

التغيرات الأخرى

270-9 على النحو المبين في الجدول 9-35 (1)، تعكس التغيرات في الموارد نقصانا صافيا قدره 335 400 دولار تحت البنود التالية:

(أ) **التوجيه التنفيذي والإدارة** - يرجع النقصان الصافي البالغ 12 500 دولار إلى انخفاض الاحتياجات تحت بندي

الخبراء (12 800 دولار) وسفر الموظفين (5 700 دولار)، وهو ما يعتزم تحقيقه من خلال زيادة المشاركة عبر الاجتماعات الإلكترونية للخبراء الرفيعة المستوى والموظفين على حد سواء. ويقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادة الاحتياجات تحت بند الخبراء الاستشاريين (6 000 دولار) بسبب زيادة إشراك الخبراء الاستشاريين من أجل توفير الخبرات المتخصصة غير المتاحة داخليا، لا سيما فيما يتعلق بتطوير هيكل تكنولوجيا المعلومات لدى الإدارة، مع الاستفادة من الخبرات المكتسبة أثناء جائحة كوفيد-19، بما في ذلك الخبرات المكتسبة فيما يتصل بالموارد والسياسات والمبادئ التوجيهية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وحماية البيانات والخصوصية؛

(ب) **البرنامج الفرعي 1، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة** - يرجع النقصان الصافي البالغ

20 100 دولار إلى انخفاض الاحتياجات تحت بندي الخدمات التعاقدية (44 300 دولار) وسفر الموظفين (3 300 دولار)، وهو ما يُعتزم تحقيقه من خلال الاستكمال المتوقع لنظام تكنولوجيا المعلومات الجديد للمنظمات غير الحكومية الذي سيحل محل النظم القديمة، ومن ثم يقلل من الاحتياجات اللازمة من الدعم المتخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ وزيادة المشاركة من جانب الموظفين في الاجتماعات الافتراضية. ويقابل النقصان جزئيا زيادة في الاحتياجات تحت بند الخبراء (27 500 دولار) لكفالة مشاركة عدد كاف من الخبراء في مختلف العمليات الحكومية الدولية وقدرة البرنامج الفرعي على تقديم الدعم الفني إلى الاجتماعات والنهوض بأدوار الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في التنفيذ والمتابعة المتكاملين لخطة عام 2030؛

(ج) **البرنامج الفرعي 2، التنمية الاجتماعية الشاملة** - يرجع النقصان الصافي البالغ 13 200 دولار إلى انخفاض

الاحتياجات تحت بنود مصروفات التشغيل العامة (3 500 دولار)، واللوازم والمواد (12 000 دولار)، والأثاث والمعدات (22 400 دولار) وهو ما يُعتزم تحقيقه عن طريق تقليل الوجود الفعلي للموظفين في المكاتب، ومن ثم خفض الاحتياجات من اللوازم والمواد، والأثاث والمعدات، ومصروفات التشغيل العامة اللازمة لتغطية تكاليف البريد وخدمات الحقائق الدبلوماسية المتصلة بالتوزيع العيني للمواد الترويجية. ويقابل هذا النقصان جزئيا زيادة الاحتياجات تحت بنود الخبراء الاستشاريين (8 800 دولار)، والخبراء (5 400 دولار)، وسفر الموظفين (10 500 دولار)، بسبب الاحتياجات الاستشارية الإضافية من الخبرة الفنية المتخصصة غير المتاحة داخليا، ولا سيما فيما يتعلق بالتقرير عن الشباب في العالم؛ والاحتياجات الإضافية المتصلة بالمواضيع ذات الأولوية للجنة التنمية الاجتماعية؛ والسفر الإضافي للمشاركة مع أصحاب المصلحة المعنيين دعما لعمل البرنامج الفرعي، على التوالي؛

(د) **البرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة** - يرجع النقصان البالغ 72 200 دولار إلى ما يلي:

1' إعادة النذب المقترحة لوظيفة واحدة كبير مساعدين إداريين (فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) لتصبح وظيفة كبير مساعدين لإدارة البرامج (فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) في وحدة إدارة البرامج من أجل معالجة التحول من المهام الإدارية إلى المهام الفنية، لا سيما في الجوانب المتعلقة برصد تنفيذ الولايات

والموارد ذات الصلة؛ ودعم تقديم التقارير من خلال الوحدة المتعلقة بتطبيق الإدارة الاستراتيجية في نظام أوموجا والأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ؛ وتنسيق الردود المقدمة إلى الهيئات الرقابية؛ ودعم صياغة الميزانية البرنامجية وتخطيط الموارد والتنبؤ بها (100 45 دولار). ومن المتوقع أن تسهم إعادة النذب المقترحة في زيادة فعالية البرنامج الفرعي وكفاءته في تنفيذ البرامج؛

2' انخفاض الاحتياجات تحت بند الخبراء (100 27 دولار)، وهو ما يُعزّم تحقيقه عن طريق تقليل المشاركة في اجتماعات الخبراء بالحضور الشخصي وزيادة استخدام الحلول الافتراضية أو صيغة مختلطة (الجمع بين المشاركة بالحضور الشخصي والافتراضي)، كلما أمكن ذلك؛

(هـ) البرنامج الفرعي 4، الإحصاءات - يرجع النقصان البالغ 27 600 دولار إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند الخبراء وهو ما يُعزّم تحقيقه عن طريق تخفيض المشاركة بالحضور الشخصي في اجتماعات الخبراء وزيادة استخدام الحلول الافتراضية أو صيغة مختلطة (الجمع بين المشاركة بالحضور الشخصي والافتراضي)، كلما أمكن ذلك؛

(و) البرنامج الفرعي 5، السكان - يرجع النقصان البالغ 8 700 دولار إلى انخفاض الاحتياجات تحت بندي الخبراء (5 000 دولار) والخدمات التعاقدية (3 700 دولار)، وهو ما يُعزّم تحقيقه عن طريق تقليل المشاركة بالحضور الشخصي في اجتماعات الخبراء وزيادة استخدام الحلول الافتراضية أو صيغة مختلطة (الجمع بين المشاركة بالحضور الشخصي والافتراضي)، كلما أمكن ذلك؛ وتقليل الطباعة الخارجية؛

(ز) البرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية - يرجع النقصان البالغ 7 900 دولار إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند الخبراء، وهو ما يُعزّم تحقيقه عن طريق تقليل المشاركة بالحضور الشخصي في اجتماعات الخبراء وزيادة استخدام الحلول الافتراضية أو صيغة مختلطة (الجمع بين المشاركة بالحضور الشخصي والافتراضي)، كلما أمكن ذلك؛

(ح) البرنامج الفرعي 7، المؤسسات العامة والحكومة الرقمية - يرجع النقصان الصافي البالغ 67 200 دولار إلى ما يلي:

1' إعادة النذب المقترحة لوظيفة واحدة لموظف معاون لإدارة البرامج (ف-2) لتصبح وظيفة موظف معاون لنظم المعلومات (ف-2) في فرع الحكومة الرقمية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للدعم التقني فيما يتعلق بالإدارة الواسعة النطاق لقواعد البيانات وإدارة شبكة الخوادم لعدة منصات إلكترونية، بما في ذلك قاعدة معارف الحكومة الإلكترونية، ومنصة تقييم الحكومة الإلكترونية على الإنترنت، ومنصات التقييم الإلكتروني لجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، وشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة (58 000 دولار)؛

2' انخفاض الاحتياجات تحت بنود تكاليف الموظفين الأخرى (1 000 دولار)، والخبراء (11 000 دولار)، وسفر الموظفين (10 400 دولار)، والخدمات التعاقدية (8 600 دولار)، واللوازم والمواد (1 400 دولار)، والأثاث والمعدات (5 600 دولار)، وهو ما يُعزّم تحقيقه عن طريق تقليص الوجود الفعلي للموظفين في المكاتب وتحسين تخطيط المهام خلال الفترات التي يبلغ فيها عبء العمل ذروته، ومن ثم تقليل الاحتياجات من العمل الإضافي، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات؛ وتقليل المشاركة في الاجتماعات بالحضور الشخصي، وزيادة استخدام الحلول الافتراضية أو صيغة مختلطة (مزيج من المشاركة بالحضور الشخصي والافتراضي)، كلما أمكن ذلك، مما يقلل من الاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين والخبراء؛ وزيادة إنتاج المواد الترويجية وتوزيعها رقمياً، مما يقلل الاحتياجات من الطباعة الخارجية. ويقابل هذا النقصان جزئياً زيادة الاحتياجات تحت بند الخبراء الاستشاريين (28 800 دولار) لزيادة النهوض بالعمل التحليلي والتقني للبرنامج الفرعي عن طريق الاستعانة بخبراء استشاريين ذوي خبرات متخصصة غير متاحة داخلياً؛

(ط) البرنامج الفرعي 8، الإدارة المستدامة للغابات - يرجع النقصان الصافي البالغ 8 600 دولار إلى ما يلي:

1' خفض المقترح لرتبة وظيفة واحدة لموظف إدارة برامج لشؤون الغابات (ف-3) إلى موظف معاون لإدارة برامج لشؤون الغابات (ف-2)، ويقابله جزئياً رفع رتبة وظيفة واحدة لكبير موظفي إدارة البرامج لشؤون الغابات (ف-5) إلى نائب مدير لشؤون الغابات (مد-1) (3 600 دولار). وسيعزز نائب المدير القدرة الفنية والتنفيذية للبرنامج الفرعي على الاضطلاع بولاياته في الجوانب المتصلة بتعزيز الإدارة والتمويل المستدامين للغابات، وتحسين رصد وتقييم التقدم المحرز والثغرات في تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات والغايات المتصلة بها. وعلاوة على ذلك، ستوفر الوظيفة مشورة ودعمًا رفيعي المستوى في مجال السياسات للعمليات والمناسبات المقبلة المتصلة بالغابات، والترتيبات المؤسسية القائمة، واستجابة منظومة الأمم المتحدة للتحديات العالمية الراهنة المتصلة بإزالة الغابات وتدهورها وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والأمراض الحيوانية المصدر. وسيعزز الموظف المعاون لإدارة البرامج التركيز على جمع البيانات وتحليلها وتطبيق التكنولوجيات الرقمية في أنشطة البرنامج الفرعي في مجال التوعية والاتصال؛

2' انخفاض الاحتياجات تحت بند الخبراء الاستشاريين (5 300 دولار)، والخبراء (6 700 دولار)، واللوازم والمواد (800 دولار)، والأثاث والمعدات (2 500 دولار)، وهو ما يُعزّز تحقيقه عن طريق تقليل الوجود الفعلي للموظفين في المكاتب، مما يقلل الاحتياجات من اللوازم والمواد والأثاث والمعدات؛ وتقليل المشاركة في اجتماعات الخبراء بالحضور الشخصي، وزيادة استخدام الحلول الافتراضية أو صيغة مختلطة (مزيج من المشاركة بالحضور الشخصي والافتراضي) كلما أمكن ذلك. ويقابل هذا النقصان جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية (10 300 دولار) من أجل الاستعانة بمتعاقدين أفراد لتقديم دعم إضافي لاجتماعات أفرقة الخبراء ومن أجل تحسين وصيانة الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي؛

(ي) البرنامج الفرعي 9، تمويل التنمية المستدامة - يرجع النقصان البالغ 5 800 دولار إلى انخفاض الاحتياجات تحت بندي مصروفات التشغيل العامة (4 000 دولار) واللوازم والمواد (1 800 دولار)، وهو ما يُعزّز تحقيقه من خلال زيادة إنتاج المنشورات بصيغة إلكترونية، ومن ثم خفض الاحتياجات المتعلقة بالطباعة داخلياً وبالبريد وخدمات الحقائق الدبلوماسية لتوزيع الوثائق؛ وتقليل الوجود الفعلي للموظفين في المكاتب وخفض معدل الطباعة، ومن ثم خفض الاحتياجات من الورق ولوازم الطباعة؛

(ك) الدعم البرنامجي - يرجع النقصان البالغ 91 600 دولار إلى ما يلي:

1' إعادة النذب المقترحة لوظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموظفين (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لتصبح وظيفة مساعد لشؤون المالية والميزانية (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في المكتب التنفيذي بقصد تعزيز القدرة على دعم إدارة شؤون المالية والميزانية، بما في ذلك تحليل البيانات والإبلاغ عنها، في ضوء تفويض السلطة المعزز (37 500 دولار). ويدعم المكتب التنفيذي الإدارة في الوفاء بجميع مؤشرات الأداء الأساسية ويكفل الامتثال لجميع السلطات الإدارية المفوضة للإدارة، بما في ذلك الإدارة الاستباقية للمخاطر وتنفيذ تدابير التخفيف والرقابة الداخلية؛

2' خفض الاحتياجات تحت بند مصروفات التشغيل العامة (54 100 دولار)، لا سيما فيما يتعلق بالاتصالات وخدمة إدارة النواتج الخاصة بالإدارة مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالطابعات المستأجرة وغيرها من معدات تكنولوجيا المعلومات، وهو ما يُعزّز تحقيقه من خلال زيادة استخدام ترتيبات العمل المرنة والأدوات الإلكترونية، ومن ثم خفض الاحتياجات المتعلقة برسوم الاتصالات والطباعة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

271-9 على النحو المبين في الجدولين 9-35 (2) و 9-36 (2)، تتوقع الإدارة أن تواصل تلقي مساهمات نقدية وعينية على حد سواء، مما من شأنه أن يكمل موارد الميزانية العادية. وفي عام 2022، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية (المساهمات النقدية) بمبلغ 88 122 300 دولار، وستغطي تكاليف 40 وظيفة، على النحو الوارد في الجدول 9-36 (2). وستستخدم الموارد بالأساس لتغطية تكاليف أنشطة متنوعة للتعاون الفني وتنمية القدرات تشمل الخدمات الاستشارية، واجتماعات أفرقة الخبراء، والسفر، والخدمات الاستشارية التقنية، والتدريب، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية، والمشاريع الميدانية. وتشمل الأمثلة على تلك الأنشطة العمل التحليلي المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ومشاركة الخبراء الحكوميين في البلدان النامية في عرض الاستعراضات الوطنية الطوعية لبلدانهم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (في إطار البرنامج الفرعي 1)؛ والمسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والشيخوخة والأنشطة الأسرية والشعوب الأصلية، فضلاً عن الرياضة من أجل التنمية والسلام (في إطار البرنامج الفرعي 2)؛ ومجموعة واسعة من القضايا الشاملة المتعلقة بالتنمية المستدامة، مثل إشراك أصحاب المصلحة، والشراكات من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز دور العلم والتكنولوجيا والابتكار، ودور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن القضايا المتعلقة بالمياه والطاقة وتغير المناخ والمحيطات والنقل المستدام والمدن الذكية والإنتاج والاستهلاك المستدام والزراعة والروابط بين تلك القضايا (في إطار البرنامج الفرعي 3)؛ وتحديث وتحويل نظم الإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الوطنية في البلدان النامية، ورصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومحاسبة رأس المال الطبيعي، وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية (في إطار البرنامج الفرعي 4)؛ ودعم إنتاج التحديث السنوي لمجموعة البيانات العالمية والتقديرات النموذجية لمؤشرات تنظيم الأسرة (في إطار البرنامج الفرعي 5)؛ والعمل على تعزيز قدرة البلدان النامية على تحقيق خطة عام 2030 (في إطار البرنامج الفرعي 6)؛ وأنشطة تعزيز مهارات وقدرات كليات الإدارة العامة لتعزيز القيادة الأخلاقية (في إطار البرنامج الفرعي 7)؛ ودعم الأنشطة المتصلة بالشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات وعمل أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في مجال الاتصال والتوعية بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 (في إطار البرنامج الفرعي 8)؛ والدعم الحكومي الدولي، والعمل التحليلي، وتنمية قدرات الدول الأعضاء لتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية للتمويل من أجل التنمية، ولا سيما خطة عمل أديس أبابا (في إطار البرنامج الفرعي 9). وتشمل التقديرات المتعلقة بالموارد الخارجة عن الميزانية أيضاً موارد قدرها 58 200 600 مليون دولار للصندوقين الاستثماريين لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر اللذين تديرهما الإدارة (كلاهما مدرج تحت بند الدعم البرنامجي). ويعزى النقصان الصافي المتوقع وقدره 8 568 800 دولار بالأساس إلى التنفيذ الكامل المتوقع لمختلف المشاريع وإنجازها بحلول نهاية عام 2021، وانخفاض عدد المشاريع المقدر في عام 2022، إلى جانب انخفاض المساهمات في المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، ويقابله جزئياً زيادة متوقعة في المساهمات المقدمة إلى برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية نسبة قدرها 51,4 في المائة من مجموع الموارد المخصصة لهذا الباب.

272-9 وستغطي المساهمات العينية المتوقعة حق استخدام المباني المتبرع به لمكاتب المشاريع التي تقدر قيمتها بمبلغ 306 000 دولار (272 000 دولار في إطار البرنامج الفرعي 3 و 34 000 دولار في إطار البرنامج الفرعي 7)، وخدمات أخرى مثل مشورة الخبراء واستخدام مرافق التدريب وتوفير المعدات، بقيمة تقدر بمبلغ 301 000 دولار (102 000 دولار في إطار البرنامج الفرعي 3 و 199 000 دولار في إطار البرنامج الفرعي 7).

273-9 وتخضع الموارد الخارجة عن الميزانية في إطار هذا الباب لإشراف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي تفوض لها السلطة من الأمين العام.

أجهزة تقرير السياسات

9-274 ستغطي الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر الاحتياجات المتصلة بالأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الدائمة، والدورات الاستثنائية للجمعية العامة والعمليات الحكومية الدولية، التي تتولى الإدارة مسؤولية تقديم الخدمات لها. وتحدّد الاعتمادات المرصودة للخبراء الذين يعملون ضمن لجان بصفتهم الشخصية وفقاً لقرار الجمعية 2491 (د-23)، بصيغته المعدلة بموجب القرار 176/41 والجزء السادس من القرار 25/42 والجزء التاسع من القرار 217/43، في حين تُحدّد الاعتمادات المرصودة لأعضاء اللجان الفنية وفقاً لقرارات الجمعية 1798 (د-17) و 2128 (د-20) و 2245 (د-21). ويتضمن الجدول 9-38 معلومات عن الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الدائمة وما يتصل بها من الاحتياجات من الموارد في إطار الميزانية العادية.

الجدول 9-38

أجهزة تقرير السياسات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

جهاز تقرير السياسات	الوصف	معلومات إضافية	اعتمادات تقديرات عام	عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	في عام 2012، قررت الجمعية العامة، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، إنشاء منتدى سياسي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى يُعنى بالتنمية المستدامة. ووفقاً لتلك الولايات الصادر بها تكليف من الجمعية العامة، يتولى المنتدى القيادة السياسية وتقديم التوجيه والتوصيات في مجال التنمية المستدامة، ويقوم بمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويعزز تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ويعتمد خطة عمل مركزة ودينامية وعملية المنحى، بما يضمن النظر بشكل ملائم في التحديات الجديدة والناشئة التي تعترض طريق التنمية المستدامة. ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، كُلف المنتدى باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والإشراف على شبكة من عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي. ويجري المنتدى استعراضات وطنية طوعية واستعراضات مواضيعية كل سنة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.	الولاية: قرارات الجمعية العامة 288/66 و 290/67 و 299/70 العضوية: جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة عدد الدورات في عام 2022: دورة سنوية واحدة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تُعقد دورة واحدة تحت رعاية الجمعية العامة كل 4 سنوات، حيث من المقرر عقد الدورة القادمة في عام 2023)	402,3	402,3
لجنة التنمية الاجتماعية	أُنشئت اللجنة الاجتماعية في عام 1946 بوصفها لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي عام 1966، غيّر المجلس اسمها إلى لجنة التنمية الاجتماعية لتوضيح دورها بوصفها هيئة تحضيرية تابعة للمجلس تختص بالمجموعة الكاملة من المسائل المتعلقة بسياسات التنمية الاجتماعية. وقرر المجلس، في عام 1996، أن اللجنة ستتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واستعراض تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي عام 2016، أكد المجلس أن	الولاية: قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 10 (د-2) و 1139 (د-41) و 7/1996 و 6/2016 العضوية: 46 مسؤولا حكوميا عدد الدورات في عام 2022: 1 (الدورة الستون)	110,1	110,1

			اللجنة ستسهم في متابعة خطة عام 2030، في إطار ولايتها الحالية، عن طريق دعم الاستعراضات المواضيعية التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
190,7	190,7	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 22/2000 العضوية: 16 خبيراً عدد الدورات في عام 2022: 1 (الدورة الحادية والعشرون)	المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية أنشئ المنتدى الدائم في عام 2000، باعتباره هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهو يتألف من 16 عضواً يعملون بصفتهم الشخصية كخبراء مستقلين معنيين بقضايا الشعوب الأصلية. ويعمل المنتدى الدائم كهيئة استشارية للمجلس مكلفة بمناقشة قضايا الشعوب الأصلية في إطار ولاية المجلس المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافة، والبيئة، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان.
57,2	57,2	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1566 (د-50)، الذي أكد من جديد قراره 8 (د-1)، بصيغته المعدلة في القرار 8 (د-2) لعام 1946؛ والقرارات 6/2006 و 5/2020 العضوية: 24 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2022: 1 (الدورة الثالثة والخمسون)	اللجنة الإحصائية أنشئت اللجنة في عام 1947 باعتبارها لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتتمثل اختصاصات اللجنة في مساعدة المجلس على تشجيع وضع الإحصاءات الوطنية وتحسين قابليتها للمقارنة، وتنسيق الأعمال الإحصائية للوكالات المتخصصة، وتطوير الخدمات الإحصائية المركزية التابعة للأمانة العامة، وإسداء المشورة إلى أجهزة الأمم المتحدة بشأن المسائل العامة المتصلة بجمع المعلومات الإحصائية وتحليلها وتعميمها، وزيادة تحسين الإحصاءات والأساليب الإحصائية بشكل عام.
—	—	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 24/2011 و 27/2016 العضوية: 193 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2022: 1 (الدورة الثانية عشرة)	لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي أنشئت اللجنة في عام 2011، باعتبارها هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهي تضم خبراء من جميع الدول الأعضاء، وكذلك خبراء من المنظمات الدولية، يشاركون بصصفة مراقب. ووفقاً لاختصاصات لجنة الخبراء الواردة في مرفق قرار المجلس 24/2011، تتمثل أهداف اللجنة في اتخاذ القرارات المشتركة وتحديد التوجهات فيما يتعلق بإنتاج المعلومات الجغرافية المكانية وإتاحتها وتطبيقها ضمن أطر السياسات الوطنية والعالمية، وتشجيع وضع مبادئ وسياسات وأساليب وآليات ومعايير ضماناً لقابلية البيانات والخدمات الجغرافية المكانية للتشغيل البيني والتبادل، وتوفير منبر يتم من خلاله وضع الاستراتيجيات الفعالة عن كيفية بناء وتعزيز القدرات الوطنية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية، ولا سيما في البلدان النامية. وقد قرر المجلس أن تدار اللجنة في حدود الموارد القائمة وأن تنظم وفقاً لذلك.
66,0	66,0	الولاية: قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 3 (د-3) و 150 (د-7) و 25/2016 ومقرره 320/1995، وقرار الجمعية العامة 128/49 العضوية: 47 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2022: 1 (الدورات الخامسة والخمسون)	لجنة السكان والتنمية أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة السكان في عام 1946 باعتبارها لجنة فنية تابعة للمجلس. وفي عام 1994، قررت الجمعية العامة تغيير اسم لجنة السكان التي جرى تنشيطها لتصبح لجنة السكان والتنمية. وتقوم اللجنة بموجب اختصاصاتها بمساعدة المجلس عن طريق ما يلي: (أ) وضع الترتيبات المتعلقة بإجراء الدراسات وإسداء المشورة إلى المجلس بشأن القضايا والاتجاهات السكانية، وتحقيق التكامل بين استراتيجيات السكان والتنمية، والسياسات والبرامج السكانية وما يتصل بها من سياسات وبرامج إنمائية، وتقديم المساعدة في مجال السكان، فضلاً عن معالجة أي مسائل متعلقة بالسكان والتنمية قد تلتزم الأجهزة الرئيسية أو الفرعية للأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة المشورة بشأنها؛ (ب) رصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وتحديد أسباب النجاح والفشل، وإسداء المشورة إلى المجلس بهذا الشأن؛ (ج) استعراض نتائج البحث والتحليل المتصلة بأوجه الترابط بين السكان والتنمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وإسداء المشورة إلى المجلس بهذا الخصوص.

186,1	186,1	الولاية: قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي 46/1998 و 29/2017، وقرار الجمعية العامة 221/67 العضوية: 24 خبيراً عدد الدورات في عام 2022: 1 (الدورة الرابعة والعشرون)	في عام 1998، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعادة هيكلة وتنشيط لجنة التخطيط الإنمائي وغير اسمها ليصبح لجنة السياسات الإنمائية. واللجنة هيئة فرعية تابعة للمجلس تتألف من 24 خبيراً يعملون فيها بصفتهم الشخصية، وهم متخصصون في مجالات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وتنتظر اللجنة، تماشياً مع ولايتها، في الموضوع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويطلب منها أن تجري استعراضاً كل 3 سنوات لمركز أقل البلدان نمواً وأن تجتمع بشأن هذه المسألة مرة كل ثلاث سنوات. وقد طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة، في قرارها 221/67، أن ترصد التقدم الذي أحرزته البلدان التي رفع اسمها من القائمة في مجال التنمية على أساس سنوي لمدة 3 سنوات بعد أن يصبح رفع اسم البلد من القائمة ساري المفعول وكل 3 سنوات بعد ذلك، كتكملة للاستعراضين اللذين تجريهما اللجنة كل 3 سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً. وفي القرار 29/2017، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة إلى إطلاع المجلس مرة كل أربع سنوات، في السنة التي تسبق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل 4 سنوات، على الكيفية التي تطبق بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مفهوم فئة أقل البلدان نمواً.
180,1	180,1	الولاية: قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي 45/2001 و 60/2003 العضوية: 24 خبيراً عدد الدورات في عام 2022: 1 (الدورة الحادية والعشرون)	في عام 2001، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعادة هيكلة وتنشيط فريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة وغير اسمه ليصبح لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة. واللجنة هيئة فرعية تابعة للمجلس تتألف من 24 خبيراً يعملون فيها بصفتهم الشخصية، وهم متخصصون في مجموعة من المجالات المترابطة تتمثل في الاقتصاد العام والإدارة العامة والمالية العامة. ودور اللجنة هو دعم المداولات الحكومية الدولية عن طريق إبداء المشورة في مجال السياسات وتقديم توجيهات برنامجية من أجل تحسين هياكل وعمليات الحوكمة والإدارة العامة من أجل التنمية. وهي تساعد المجلس من خلال استعراض الاتجاهات والمسائل والأولويات في مجال الإدارة العامة وبناء المؤسسات، ولا سيما فيما يتعلق بخطة عام 2030 ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذها.
54,5	54,5	الولاية: قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي 35/2000 و 33/2015، وقرار الجمعية العامة 285/71 العضوية: 197 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2022: 1 (الدورة السابعة عشرة)	أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنتدى في عام 2000 باعتباره هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس. وفي عام 2015، قرر المجلس تعزيز الترتيب الدولي المتعلق بالغايات وتمديده حتى عام 2030. وقرر المجلس أيضاً تحسين وتعزيز عمل المنتدى لما بعد عام 2015، وطلب إليه تنفيذ مهامه الأساسية بالاستناد إلى خطة استراتيجية للغايات للفترة 2017-2030. وتتمثل المهام الأساسية للمنتدى فيما يلي: (أ) إتاحة منبر عالمي مفتوح ومتسق وشفاف وقائم على المشاركة من أجل وضع السياسات والتعاون والتنسيق بشأن المسائل المتصلة بالإدارة المستدامة لجميع أنواع الغايات، بما في ذلك المسائل المستجدة، بطريقة متكاملة وشاملة، بسبل منها اتباع النهج الشاملة لعدة قطاعات؛ (ب) تعزيز ورصد وتقييم تنفيذ الإدارة المستدامة للغايات، ولا سيما خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية المتعلقة بالغايات، وتحقيق أهدافها العالمية بشأن الغايات وما يتصل بها من غايات، وصك الأمم المتحدة المتعلق بالغايات، وتعبئة الموارد المالية والتقنية والعلمية وتحفيزها وتيسير الحصول عليها تحقيقاً لهذه الغاية؛ (ج) تعزيز أطر الحوكمة وتهيئة الظروف المؤاتية على جميع المستويات لتحقيق الإدارة المستدامة للغايات؛ (د) تشجيع الاتساق والتعاون في وضع سياسات دولية بشأن المسائل المتصلة بجميع أنواع الغايات؛ (هـ) تعزيز التفاعل السياسي الرفيع المستوى، بمشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، دعماً للإدارة المستدامة للغايات.

اعتمادات تقديرات عام
عام 2022 (قبل إعادة
تقدير التكاليف) 2021

معلومات إضافية

جهاز تقرير السياسات الوصف

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية معترف بها عالمياً لعملها في مجال تشكيل المعايير الضريبية الدولية وتوفير السياسات والتوجيه العملي لمساعدة البلدان على تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية المستدامة. تضم اللجنة، وهي هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام 1968، 25 عضواً ترشحهم الحكومات ويعملون بصفتهم خبراء. وقد قررت الجمعية العامة، في قرارها 313/69، زيادة تواتر اجتماعات اللجنة إلى دورتين سنوياً وتوسيع نطاق عملها مع المجلس عن طريق الاجتماع الخاص السنوي للمجلس بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية بغية تعزيز نظر الهيئات الحكومية الدولية في المسائل الضريبية. واللجنة مكلفة، بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 69/2004، بما يلي: (أ) إبقاء اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ودليل التفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قيد الاستعراض وتحديثها حسب الاقتضاء؛ (ب) توفير إطار للحوار بغرض تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية وتشجيعه فيما بين الهيئات الضريبية الوطنية؛ (ج) النظر في كيفية تأثير المسائل الجديدة والناشئة على التعاون الدولي في المسائل الضريبية وإعداد تقييمات وتعليقات ووضع توصيات مناسبة؛ (د) تقديم توصيات بشأن بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ (هـ) إيلاء البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية اهتماماً خاصاً عند معالجة جميع المسائل المذكورة أعلاه.

1 689,1 1 689,1

المجموع

275-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 1 689 100 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد في الجدول 9-39 تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022.

الجدول 9-39

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات						
نقطة عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الولايات الجديدة/ التغيرات الأخرى	النسبة	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	المجموع المؤبقة	المجموع المؤبقة
الموارد غير المتصلة بالوظائف						
سفر الممثلين	333,9	1 689,1	-	-	-	1 689,1
المجموع	333,9	1 689,1	-	-	-	1 689,1

التوجيه التنفيذي والإدارة

276-9 تقع على عاتق وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مسؤولية توجيه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإشراف عليها وتنظيمها بشكل عام في إطار تنفيذ الولايات المنوطة بها وبرنامج عملها المعتمد. ووكيل الأمين العام مخول،

بصفته رئيس الإدارة، سلطة مفوضة لإدارة الموارد البشرية والمالية والمادية للسماح بالتنفيذ الفعال للولايات المسندة إلى الإدارة. وهو يتولى، في إطار منظومة الأمم المتحدة، دعوة اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للانعقاد، ويعمل كذلك مديرا لبرنامج حساب الأمم المتحدة للتنمية، ويضطلع بمسؤولية الإدارة العامة لأنشطة تنمية القدرات. وهو عضو كذلك في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي هيئة مشتركة لوضع السياسات وصنع القرارات من أجل عمليات التنمية في البلدان. ويعاون وكيل الأمين العام في الاضطلاع بهذه المهام الأمانة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، الذي يمثل أيضاً كبير الاقتصاديين.

277-9 ويضطلع الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين بدور المستشار الاقتصادي الرئيسي لوكيل الأمين العام، إذ يعاونه بتوفير القيادة الفكرية للإدارة وتوجيه عملها المتعلق بالبحوث والتحليلات في مجال السياسات، بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا الريادية والمستجدة. وهو مسؤول أيضاً عن تنسيق واستعراض منشورات الإدارة وتقارير الأمين العام وغيرها من المنتجات التقنية التي تشكل منبرا لزيادة التعريف بعمل الإدارة بشأن السياسات الإنمائية العالمية وبتنفيذها. وتدعم الأمانة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات وكيال الأمين العام عن طريق توفير الدعم الفني والمشورة السياسية بشأن الدعم الذي تقدمه الإدارة إلى العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، والمنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وهي مسؤولة أيضاً عن التنسيق بين الوكالات، بما في ذلك تقديم الدعم إلى وكيل الأمين العام في إطار عمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة.

278-9 ويدعم مكتب وكيل الأمين العام القيادة العليا للإدارة في إطار التنسيق والإدارة الشاملين لبرامجها ومواردها، وكذلك تنفيذ المبادرات على نطاق الإدارة. ويساعد المكتب وكيل الأمين العام في تنفيذ أنشطة الإدارة الشاملة في مجالات البرمجة والرصد والتقييم، بما في ذلك تمثيلها في الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بالرقابة وكذلك هيئات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات. وينسق المكتب الدعم الذي تقدمه الإدارة إلى نظام المنسقين المقيمين، بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي. ويبسّر المكتب أيضاً عمل جهات التنسيق المعنية بمراعاة المنظور الجنساني واعتبارات الإعاقة التابعة للإدارة، وهو مسؤول عن استعراض التقارير التشريعية والمنشورات الرئيسية للإدارة.

279-9 وتدعم دائرة التخطيط الاستراتيجي والاتصالات وكيل الأمين العام في النهوض بالتوجه الاستراتيجي للإدارة وتكاملها وتماسك سياساتها، بما في ذلك عملها التعاوني مع كيانات الأمانة العامة الأخرى في مجالات إدارة المعارف، والاتصالات، والمواقع الشبكية، والاتصال عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والوسائط المتعددة، والنشر، وتكنولوجيا المعلومات. وتدعم الدائرة مشاركة الإدارة في اللجنة التنفيذية التابعة للأمين العام وفي آليات أو هيئات التنسيق، وتمثل الإدارة في هيئات رسم السياسات ووضع المعايير المعنية في الأمانة العامة، ومن بينها مجلس المنشورات، ومجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفريق الأمم المتحدة للاتصالات. وتؤدي الدائرة دوراً محورياً في تنفيذ برامج الإدارة من خلال دعمها لنظم المعلومات والتطبيقات المؤسسية. وهي تدعم أيضاً لجنة التحرير التابعة للإدارة وشبكات التخطيط الاستراتيجي والاتصالات بها، إلى جانب كونها مسؤولة عن إطار التواصل الاستراتيجي للإدارة، بما في ذلك تنفيذه.

280-9 وتتولى وحدة البرامج والرصد والتقييم تنسيق إعداد الخطة البرنامجية السنوية وتقارير أداء البرامج لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي مسؤولة عن الرصد والتقييم الداخليين لعمل الإدارة. وتضطلع الوحدة بدور جهة تنسيق التقييمات التي تجريها هيئات الرقابة وتقدم الدعم إلى المكتب التنفيذي ومكتب إدارة برامج تنمية القدرات فيما يتعلق بمراجعة حسابات الإدارة. وهي مسؤولة أيضاً عن إعداد تقارير الرصد المرتبطة باتخاذ القرارات بالتعاون الوثيق مع البرامج الفرعية ذات الصلة للإدارة. وتقع الوحدة تحت إشراف وكيل الأمين العام عن طريق رئيس مكتب وكيل الأمين العام. وهي تعمل بشكل مستقل عن المهام التنفيذية والإدارية الأخرى داخل الإدارة.

281-9 وفقاً لخطة عام 2030، ولا سيما الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة، التي تُشجّع المنظمات فيها على إدراج معلومات الاستدامة في دورات الإبلاغ الخاصة بها، وبموجب الولاية الشاملة لعدة قطاعات المبنية في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة [219/72](#)، تعمل الإدارة على إدماج ممارسات الإدارة البيئية ضمن عملياتها. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة في عام 2020، تستخدم الإدارة أدوات المنصة الإلكترونية وتنظم الاجتماعات وحلقات العمل بصيغة افتراضية أو مختلطة كلما أمكن ذلك. وفي عام 2022، ستستعرض الإدارة بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات بغية زيادة إتاحة الاجتماعات وحلقات العمل الإلكترونية، فضلاً عن التوزيع الرقمي وتقليل الوثائق المطبوعة ومواد الترويج الورقية. وسوف تسهم أيضاً في تنفيذ خطة الأمانة العامة بشأن الحياد المناخي.

282-9 وترد في الجدول 9-40 معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في مواعيدها والحجز المسبق لتذاكر السفر الجوي. وقد أدى نقشي جائحة كوفيد-19 إلى عدم يقين في السفر الجوي وغرامات على التذاكر الملغاة، وتزايدت باطراد صعوبة التخطيط المسبق للسفر. ومع استئناف السفر في مهام رسمية شيئاً فشيئاً، تعترم الإدارة أن تصدر توجيهات مستكملة إلى موظفيها بشأن سياسة الحجز المسبق تتضمن جداول زمنية واضحة لجميع فئات السفر، ولا سيما المتصلة منها بالاجتماعات وحلقات العمل والمناسبات الحكومية الدولية التي تنظمها الإدارة. وكان استمرار فرض القيود على السيولة في إطار الميزانية العادية، الذي أدى إلى الإصدار التدريجي للمخصصات والتأخر في استلام التبرعات وفي تقديم ترشيحات المسافرين من غير الموظفين، من أسباب عدم الامتثال التي سُجلت في عام 2020 أيضاً. وستواصل الإدارة بذل الجهود لتحسين معدل الامتثال عن طريق إجراءات منها تشجيع التخطيط المسبق لجميع المناسبات التي تنظمها، والعمل على نحو أوثق مع الحكومات بشأن ترشيحات الممثلين، ومع وحدة السفر على حجز التذاكر استناداً إلى المسار الأولي للرحلة بغية تأمين التذاكر بأقل سعر والتقليل إلى أدنى حد من الاستثناءات.

الجدول 9-40

معدل الامتثال

(بالنسبة المئوية)

الفعلي لعام 2019 الفعلي لعام 2020 المقرر لعام 2021 المقرر لعام 2022

تقديم الوثائق في مواعيدها	97	98	100	100
شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل	43	51	100	100

283-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 4 938 100 دولار، وتعكس نقصاناً صافياً قدره 12 500 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويرد في الفقرة 9-270 (أ) شرح للنقصان الصافي المقترح. وترد في الجدول 9-41 والشكل السادس عشر من الباب 9 تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022.

الجدول 9-41

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

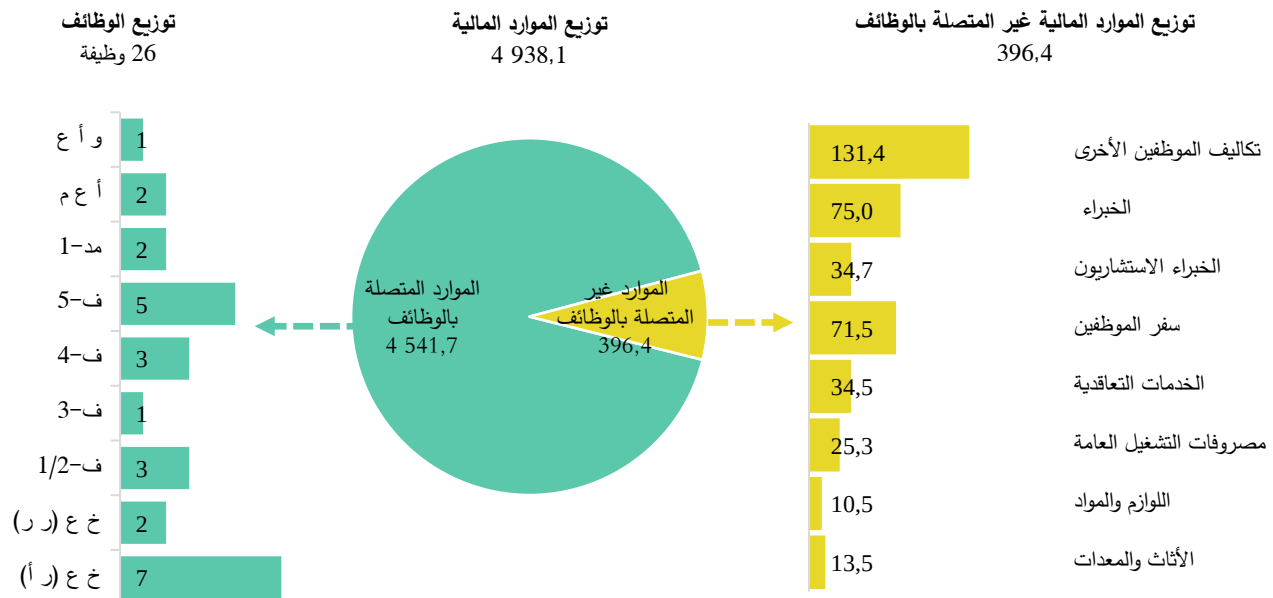
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام 2022		التغيرات					
نصف عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	(قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
5 057,8	4 541,7	-	-	-	-	-	4 541,7
259,5	408,9	-	-	(12,5)	(12,5)	(3,1)	396,4
5 317,2	4 950,6	-	-	(12,5)	(12,5)	(0,3)	4 938,1
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
17	17	-	-	-	-	-	17
9	9	-	-	-	-	-	9
26	26	-	-	-	-	-	26

الشكل السادس عشر من الباب 9

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

284-9 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للعنصر بمبلغ 989 900 دولار، وستغطي الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم الموارد أساساً لدعم الأنشطة الرامية إلى: (أ) تحقيق فهم أكبر لخطة عام 2030 والتوعية بها وتوسيع نطاق الشراكات من أجل التنفيذ من خلال إقامة حوارات عالمية بشأن السياسات؛ (ب) تعزيز القيادة الفكرية للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة والشاملة خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعزى الزيادة المتوقعة البالغة 172 900 دولار بالأساس إلى المبادرات الممولة من خارج الميزانية لتعزيز جهود الإدارة في مجال القيادة الفكرية.

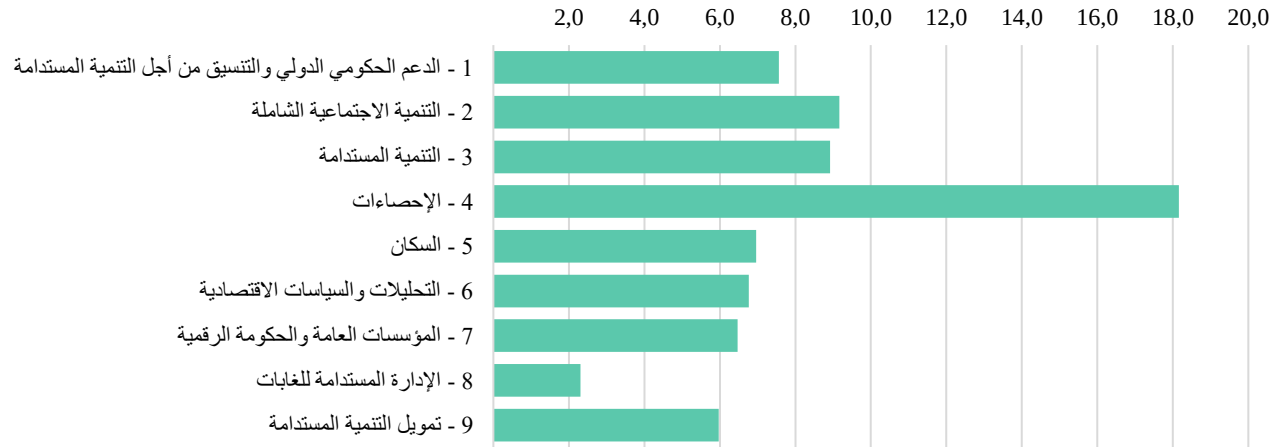
برنامج العمل

285-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 72 277 700 دولار، وتعكس نقصاً قدره 231 300 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويرد في الفقرة 9-270 (ب) إلى (ي) أعلاه شرح للنقصان المقترح. ويرد في الشكل السابع عشر من الباب 9 توزيع الموارد حسب البرنامج الفرعي.

الشكل السابع عشر من الباب 9

توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 1

الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة

286-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 7 562 000 دولار، وتعكس نقصاً صافياً قدره 20 100 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد في الجدول 9-42 والشكل الثامن عشر من الباب 9 تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022.

الجدول 9-42

البرنامج الفرعي 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

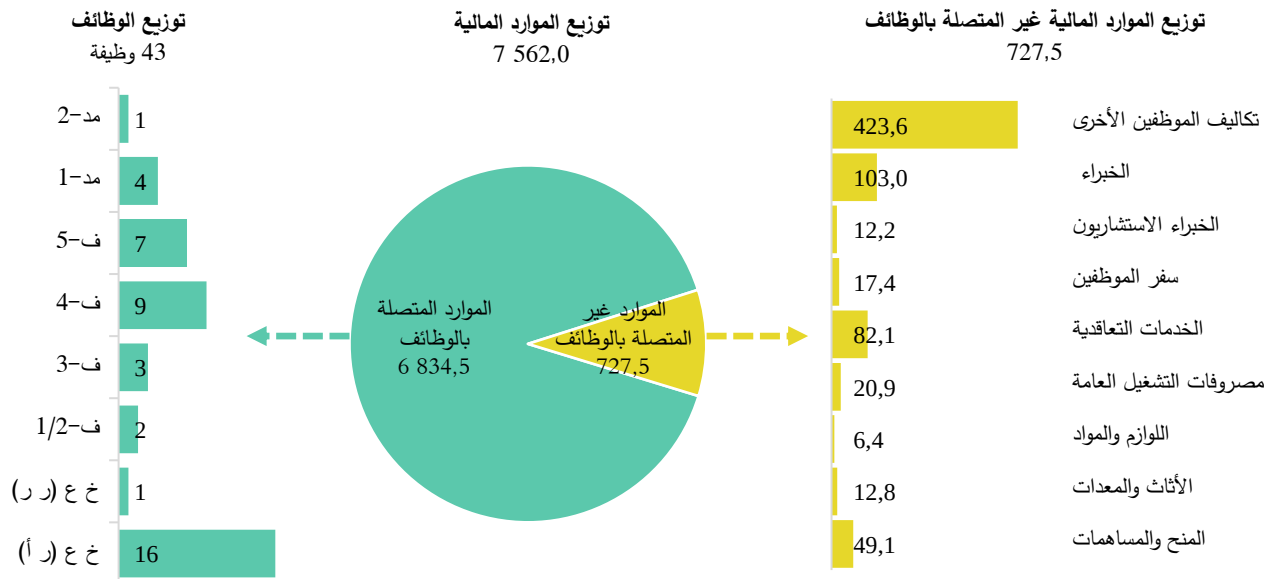
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام 2022		التغيرات						
نسبة (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة المئوية	المجموع	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/ الموسعة	التعديلات الفنية	اعتمادات عام 2021	نفقات عام 2020	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
6 834,5	—	—	—	—	—	6 834,5	7 210,9	الموارد المتصلة بالوظائف
727,5	(2,7)	(20,1)	(20,1)	—	—	747,6	698,2	الموارد غير المتصلة بالوظائف
7 562,0	(0,3)	(20,1)	(20,1)	—	—	7 582,1	7 909,1	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
26	—	—	—	—	—	26		الفئة الفنية والفئات العليا
17	—	—	—	—	—	17		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
43	—	—	—	—	—	43		المجموع

الشكل الثامن عشر من الباب 9

البرنامج الفرعي 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

287-9 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 384 000 دولار، وستغطي الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم هذه الموارد بالأساس لتغطية ما يلي: (أ) الاستعانة بخبرة خارجية لتحسين العمل التحليلي للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك متابعة ورصد تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 والقرار 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ (ب) مشاركة الخبراء الحكوميين من البلدان النامية في عرض الاستعراضات الوطنية الطوعية لبلدانهم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في إطار حلقات عمل تحضيرية على الصعيد العالمي. وتعزى الزيادة المتوقعة البالغة 273 300 دولار بالأساس إلى الزيادة المتوقعة في المساهمات المقدمة لدعم مشاركة البلدان النامية في حلقات العمل المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية.

البرنامج الفرعي 2

التنمية الاجتماعية الشاملة

288-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 9 163 200 دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره 13 200 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد في الجدول 9-43 والشكل التاسع عشر من الباب 9 تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022.

الجدول 9-43

البرنامج الفرعي 2: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

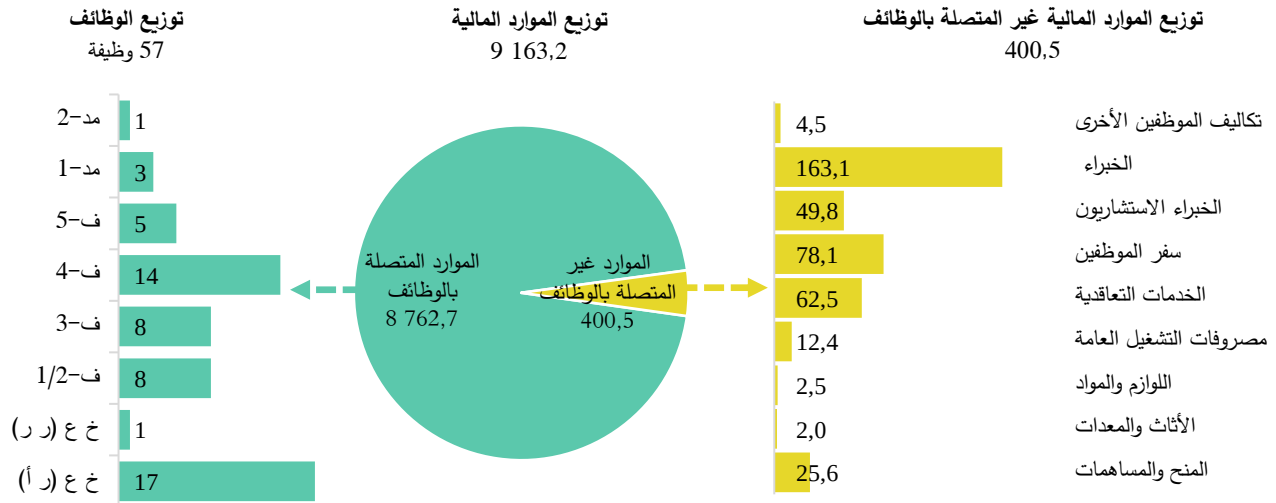
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		تقديرات عام 2022					
نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	(قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
9 151,9	8 762,7	—	—	—	—	—	8 762,7
413,1	413,7	—	—	(13,2)	(13,2)	(3,2)	400,5
9 565,0	9 176,4	—	—	(13,2)	(13,2)	(0,1)	9 163,2
المجموع							
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
39	39	—	—	—	—	—	39
18	18	—	—	—	—	—	18
57	57	—	—	—	—	—	57
المجموع							

الشكل التاسع عشر من الباب 9

البرنامج الفرعي 2: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

289-9 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 727 600 دولار، وستغطي الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم هذه الموارد بالأساس لتمويل ما يلي: (أ) تنفيذ الأنشطة المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والشيخوخة والأنشطة الأسرية والشعوب الأصلية؛ (ب) مشاريع وأنشطة لتنمية القدرات المتصلة بالرياضة من أجل التنمية والسلام. ويعزى النقصان المتوقع البالغ 198 300 دولار بالأساس إلى التنفيذ الكامل المتوقع لبعض مشاريع تنمية القدرات، لا سيما في مجالات الحماية الاجتماعية وتشغيل الشباب، بحلول نهاية عام 2021.

البرنامج الفرعي 3

التنمية المستدامة

290-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 8 917 100 دولار، وتعكس نقصانا قدره 72 200 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد في الجدول 9-44 والشكل العشرين من الباب 9 تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022.

الجدول 44-9

البرنامج الفرعي 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام 2022		التغيرات					نفقات عام		اعتمادات		التعديلات		الولايات الجديدة/		التغيرات		النسبة		(قبل إعادة تقدير	
		المجموع		الأخرى		الموسعة		الفنية		عام 2021		2020						التكاليف)		
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية																				
الموارد المتصلة بالوظائف		7 511,2	8 154,7	—	—	—	(45,1)	(45,1)	(0,6)	8 109,6										
الموارد غير المتصلة بالوظائف		819,4	834,6	—	—	—	(27,1)	(27,1)	(3,2)	807,5										
المجموع		8 330,6	8 989,3	—	—	—	(72,2)	(72,2)	(0,8)	8 917,1										
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة																				
الفئة الفنية والفئات العليا		32	32	—	—	—	—	—	—	32										
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		19	19	—	—	—	—	—	—	19										
المجموع		51	51	—	—	—	—	—	—	51										

تنفيذ خطة عام 2030، وإدماج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية. وتغطي كذلك مواضيع قطاعية مثل المياه والطاقة وتغير المناخ والمحيطات والنقل المستدام والمدن الذكية والإنتاج والاستهلاك المستدامين والزراعة والروابط بين تلك المواضيع. وفي حين أن عمل البرنامج الفرعي القائم على الموارد الخارجة عن الميزانية له أهمية عالمية، فإنه يبغي تركيزه على البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، مثل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويعزى النقصان المتوقع البالغ 4 777 100 دولار بالأساس إلى توقع التنفيذ الكامل لبعض المشاريع بحلول نهاية عام 2021.

البرنامج الفرعي 4

الإحصاءات

292-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 18 158 700 دولار، وتعكس نقصانا قدره 27 600 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد في الجدول 9-45 والشكل الحادي والعشرين من الباب 9 تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022.

الجدول 9-45

البرنامج الفرعي 4: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

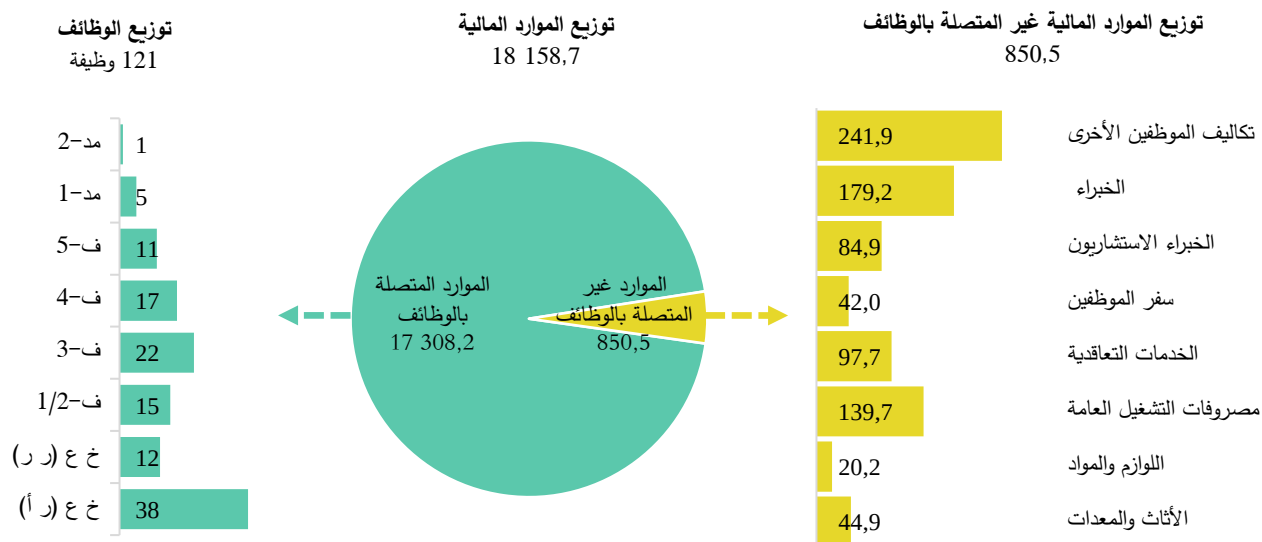
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		تقديرات عام 2022					
نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	(قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
17 909,7	17 308,2	—	—	—	—	—	17 308,2
الموارد المتصلة بالوظائف							
956,3	878,1	—	—	(27,6)	(27,6)	(3,1)	850,5
الموارد غير المتصلة بالوظائف							
18 866,0	18 186,3	—	—	(27,6)	(27,6)	(0,2)	18 158,7
المجموع							
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
71	71	—	—	—	—	—	71
الفئة الفنية والفئات العليا							
50	50	—	—	—	—	—	50
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها							
121	121	—	—	—	—	—	121
المجموع							

الشكل الحادي والعشرون من الباب 9

البرنامج الفرعي 4: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

293-9 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 6 208 500 دولار، وستغطي تكاليف وظيفة واحدة من الرتبة ف-5، فضلا عن الموارد غير متصلة بالوظائف. وستستخدم الموارد بالأساس لتمويل ما يلي: (أ) تحديث وتحويل النظم الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية الوطنية للبلدان النامية بغية تلبية الطلب المتزايد على البيانات من أجل تنفيذ خطة عام 2030؛ (ب) المشاريع والأنشطة المتعلقة بتنمية القدرات في مجال رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومحاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، وكذلك إدارة المعلومات الجغرافية المكانية. ويعزى النقصان المتوقع البالغ 1 103 800 دولار بالأساس إلى توقع أن تكتمل في عام 2021 عدة مشاريع لتنمية القدرات متعددة السنوات ومشاريع أخرى ينفذها البرنامج الفرعي بتمويل من موارد خارجة عن الميزانية.

البرنامج الفرعي 5

السكان

294-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 6 964 300 دولار، وتعكس نقصانا قدره 8 700 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد في الجدول 9-46 والشكل الثاني والعشرين من الباب 9 تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022.

الجدول 9-46

البرنامج الفرعي 5: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام 2022		التغيرات						
نسبة (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة	المجموع	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/ الموسعة	التعديلات الفنية	اعتمادات عام 2021	نفقات عام 2020	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
6 704,1	—	—	—	—	—	6 704,1	6 264,4	الموارد المتصلة بالوظائف
260,2	(3,2)	(8,7)	(8,7)	—	—	268,9	256,3	الموارد غير المتصلة بالوظائف
6 964,3	(0,1)	(8,7)	(8,7)	—	—	6 973,0	6 520,6	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
28	—	—	—	—	—	28		الفئة الفنية والفئات العليا
14	—	—	—	—	—	14		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
42	—	—	—	—	—	42		المجموع

ستتيح نشر البيانات الرئيسية المتعلقة بتنظيم الأسرة والسكان، وإعداد ورقة تقنية عن موضوعي تنظيم الأسرة والسكان. وتعزى الزيادة المتوقعة البالغة 226 600 دولار بالأساس إلى الاحتياجات الإضافية المتوقعة للاستشارات المتعلقة بإنشاء بوابة البيانات.

البرنامج الفرعي 6 التحليلات والسياسات الاقتصادية

296-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 6 768 700 دولار، وتعكس نقصانا قدره 7 900 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد في الجدول 9-47 والشكل الثالث والعشرين من الباب 9 تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022.

الجدول 9-47

البرنامج الفرعي 6: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

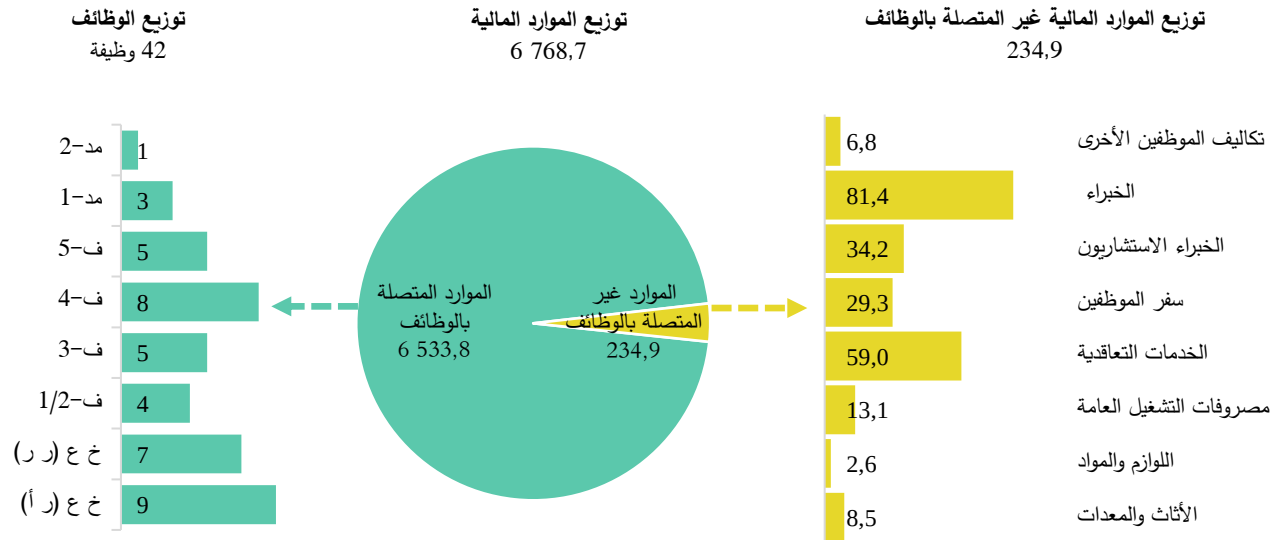
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام 2022		التغيرات					
نققات عام	اعتمادات	التعديلات	الولايات الجديدة/	التغيرات	النسبة	(قبل إعادة تقدير	2020
عام 2021	الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع	المئوية	التكاليف)	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
6 217,5	6 533,8	—	—	—	—	6 533,8	الموارد المتصلة بالوظائف
257,9	242,8	—	(7,9)	(7,9)	(3,3)	234,9	الموارد غير المتصلة بالوظائف
6 475,4	6 776,6	—	(7,9)	(7,9)	(0,1)	6 768,7	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
26	26	—	—	—	—	26	الفئة الفنية والفئات العليا
16	16	—	—	—	—	16	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
42	42	—	—	—	—	42	المجموع

الشكل الثالث والعشرون من الباب 9

البرنامج الفرعي 6: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

297-9 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 138 000 دولار، وستغطي الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم الموارد بالأساس لتمويل مشاريع وأنشطة تنمية القدرات لتعزيز قدرات البلدان النامية من أجل تنفيذ خطة عام 2030. ويعزى النقصان المتوقع البالغ 949 400 دولار بالأساس إلى الإغلاق المتوقع لمشروعين متعلقين بتنفيذ خطة عام 2030 خلال عام 2021 والانتهاؤ من مشروع آخر في منتصف عام 2022.

البرنامج الفرعي 7

المؤسسات العامة والحكومة الرقمية

298-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 6 466 500 دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره 67 200 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد في الجدول 9-48 والشكل الرابع والعشرين من الباب 9 تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022.

الجدول 9-48

البرنامج الفرعي 7: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام 2022		التغيرات						
نسبة (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة	المجموع	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/ الموسعة	التعديلات الفنية	اعتمادات عام 2021	نفقات عام 2020	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
6 193,9	(0,9)	(58,0)	(58,0)	—	—	6 251,9	5 921,8	الموارد المتصلة بالوظائف
272,6	(3,3)	(9,2)	(9,2)	—	—	281,8	358,1	الموارد غير المتصلة بالوظائف
6 466,5	(1,0)	(67,2)	(67,2)	—	—	6 533,7	6 279,9	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
24	—	—	—	—	—	24		الفئة الفنية والفئات العليا
16	—	—	—	—	—	16		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
40	—	—	—	—	—	40		المجموع

والوطنية والإقليمية. ويعزى الانخفاض المتوقع البالغ 2 364 900 دولار بالأساس إلى الانتهاء المتوقع من مشروع زمالة واسع النطاق في عام 2021.

البرنامج الفرعي 8 الإدارة المستدامة للغابات

300-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 2 306 700 دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره 8 600 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد في الجدول 9-49 والشكل الخامس والعشرين من الباب 9 تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022.

الجدول 9-49

البرنامج الفرعي 8: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

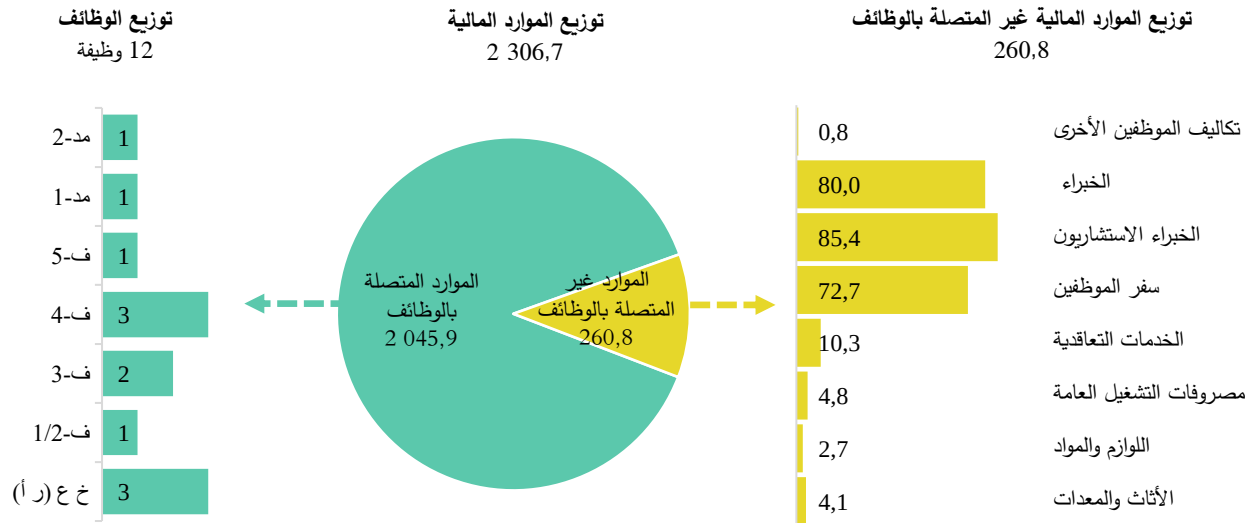
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

نققات عام 2020		اعتمادات التعديلات		الولايات الجديدة/ التغيرات		التغيرات		تقديرات عام 2022							
2020		عام 2021		الفنية		الموسعة		الأخرى		المجموع		النسبة المئوية		(قبل إعادة تقدير التكاليف)	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية															
1 727,2		2 049,5		—		—		(3,6)		(3,6)		(0,2)		2 045,9	
الموارد المتصلة بالوظائف															
285,3		265,8		—		—		(5,0)		(5,0)		(1,9)		260,8	
الموارد غير المتصلة بالوظائف															
2 012,5		2 315,3		—		—		(8,6)		(8,6)		(0,4)		2 306,7	
المجموع															
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة															
9		9		—		—		—		—		—		9	
الفئة الفنية والفئات العليا															
3		3		—		—		—		—		—		3	
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها															
12		12		—		—		—		—		—		12	
المجموع															

الشكل الخامس والعشرون من الباب 9

البرنامج الفرعي 8: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

301-9 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 894 600 دولار، وستغطي تكاليف 3 وظائف (2 ف-3 وواحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم الموارد بالأساس لدعم الأنشطة المتصلة بالشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات وعمل أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في مجال الاتصال والتوعية بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030. ويعزى النقصان المتوقع البالغ 139 600 دولار بالأساس إلى التنفيذ الكامل المتوقع لبعض مشاريع تنمية القدرات المتعلقة بالشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات بحلول نهاية عام 2021.

البرنامج الفرعي 9

تمويل التنمية المستدامة

302-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 5 970 500 دولار، وتعكس نقصانا قدره 5 800 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد في الجدول 9-50 والشكل السادس والعشرين من الباب 9 تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022.

الجدول 9-50

البرنامج الفرعي 9: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

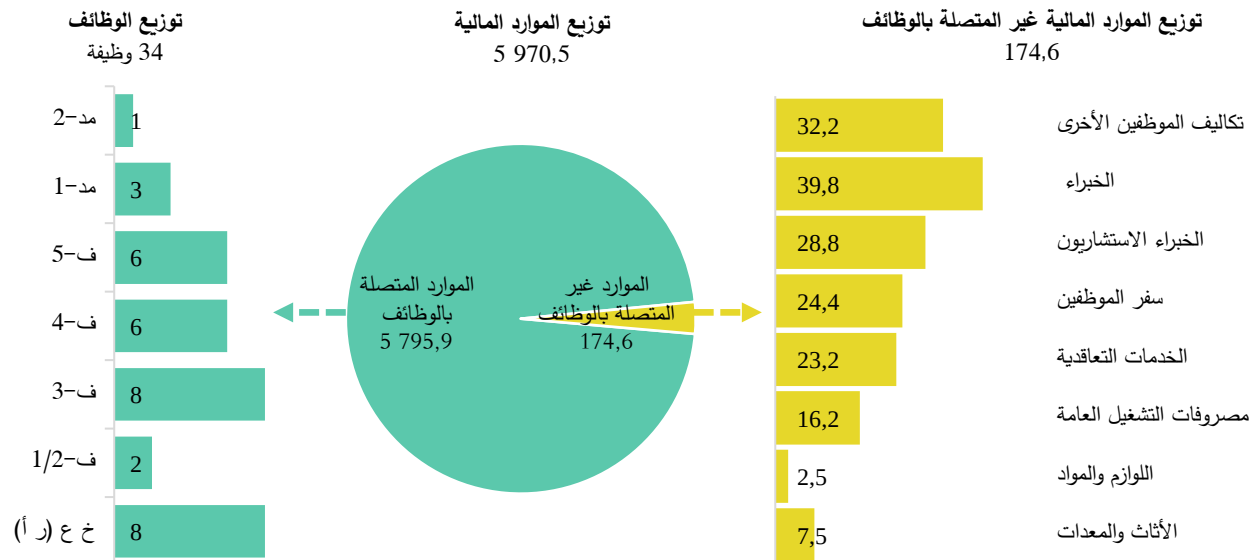
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام 2022		التغيرات						
نسبة (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة المئوية	المجموع	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/ الموسعة	التعديلات الفنية	اعتمادات عام 2021	نفقات عام 2020	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
5 795,9	—	—	—	—	—	5 795,9	5 096,7	الموارد المتصلة بالوظائف
174,6	(3,2)	(5,8)	(5,8)	—	—	180,4	261,9	الموارد غير المتصلة بالوظائف
5 970,5	(0,1)	(5,8)	(5,8)	—	—	5 976,3	5 358,5	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
26	—	—	—	—	—	26		الفئة الفنية والفئات العليا
8	—	—	—	—	—	8		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
34	—	—	—	—	—	34		المجموع

الشكل السادس والعشرون من الباب 9

البرنامج الفرعي 9: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

303-9 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 3 090 000 دولار، وستغطي الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم الموارد بالأساس لتقديم الدعم الحكومي الدولي، والقيام بأعمال تحليلية، وتنمية قدرات الدول الأعضاء لتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية للتمويل من أجل التنمية، ولا سيما خطة عمل أديس أبابا. وستشمل الأنشطة ما يلي: (أ) وثائق سياسات؛

(ب) خيارات قابلة للتنفيذ من جانب البلدان استجابةً لأزمة كوفيد-19؛ (ج) المشورة الاستراتيجية والدعم لتنمية القدرات في المجالات الرئيسية مثل التعاون الدولي في المسائل الضريبية؛ (د) تعزيز الحوار مع المؤسسات والمنظمات المالية الدولية لتوجيه التدفقات بغرض التخفيف من أثر كوفيد-19؛ (هـ) إشراك الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما القطاع الخاص؛ (و) دعم التعاون الإنمائي. ويعزى النقصان المتوقع البالغ 2 803 700 دولار بالأساس إلى الانتهاء المتوقع من مشروع متعلق بالفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030.

الدعم البرنامجي

- 304-9 يشمل الدعم البرنامجي المكتب التنفيذي ومكتب إدارة برامج تنمية القدرات.
- 305-9 ويقدم المكتب التنفيذي الدعم إلى وكيل الأمين العام في ممارسته لتفويض السلطة الممنوح له لإدارة الموارد البشرية والمالية والمادية للإدارة، بما يكفل أعلى معايير الكفاءة المهنية والنزاهة وفقاً لأنظمة المنظمة وقواعدها المالية والنظاميين الأساسي والإداري لموظفيها وسياساتها الإدارية. وتشمل مهام المكتب ما يلي:
- (أ) إدارة الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف التي أقرتها الجمعية العامة في الميزانية العادية والصناديق الاستثمارية الفنية، والتكاليف العامة، وحسابات الإيرادات؛
- (ب) النطاق الكامل لأنشطة إدارة الموارد البشرية لكل الأفراد من الموظفين ومن غير الموظفين، بما في ذلك تنفيذ السياسات والمبادرات، والاستقدام واختيار الموظفين، والتخطيط للقوة العاملة وإدارة المواهب، وإدارة العقود، والمزايا والاستحقاقات، وإدارة الأداء، وتنمية قدرات الموظفين، والعلاقات بين الموظفين والإدارة، وتسوية النزاعات، والسلوك والانضباط، والنقاضي، وبرامج التدريب الداخلي؛
- (ج) استعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات بالتنسيق مع مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية؛
- (د) إدارة الترتيبات الإدارية التي تتخذها الأمانة العامة، بما في ذلك اتفاقات مستوى الخدمات المتعلقة بالخدمات المقدمة مركزياً؛
- (هـ) إدارة الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة، ومنكرات التفاهم، واتفاقات البلدان المضيفة للمؤتمرات العالمية، وغير ذلك من الترتيبات المتعلقة بمختلف الأنشطة المنظمة بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة و/أو مؤسسات أخرى؛
- (و) إدارة التمويل وترتيبات السفر لحضور المندوبين كل الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء التي تقدم إليها الإدارة الخدمات؛
- (ز) إدارة التخطيط للطوارئ لكفالة استمرارية تصريف أعمال برامج الإدارة؛
- (ح) الامتثال للسلطة الإدارية المفوضة إلى الإدارة، بما في ذلك الإدارة الاستباقية للمخاطر وتنفيذ تدابير التخفيف وتدابير الرقابة الداخلية.
- 306-9 ويوفر المكتب التنفيذي الدعم أيضاً لوكيل الأمين العام في تحقيق التوقعات المتعلقة بإطار الرصد والمساءلة، وبشكل الجهة المحاورة الرئيسية باسمه مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملي، بما في ذلك فيما يتصل بالمشاركة في شبكات جهات التنسيق أو اللجان دعماً لمبادرات الإصلاح المتنوعة المتصلة بالإدارة.

- 307-9 ويقدم المكتب التنفيذي الدعم الإداري أيضاً إلى مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب نيويورك التابع لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك.
- 308-9 ويقوم مكتب إدارة برامج تنمية القدرات بإدارة وتنسيق مهمة الإدارة المتعلقة بتنمية القدرات عن طريق وضع وتنسيق وتنفيذ أنشطة الإدارة في مجال تنمية القدرات، من أجل تنفيذ برامج ومشاريع تنمية القدرات وأنشطتها الأخرى على نحو متسق ومتكامل وتعزيز الترجمة المباشرة والفعالة لنتائج العمليات الحكومية الدولية في البرامج التنفيذية.
- 309-9 ويوفر مكتب إدارة برامج تنمية القدرات أيضاً الرقابة الإدارية والتقييم والإبلاغ فيما يتعلق بالمنجزات المستهدفة للإدارة في مجال تنمية القدرات. ويتولى المكتب إدارة تنفيذ قدر كبير من حلقات العمل التدريبية والحلقات الدراسية والزمالات والجولات الدراسية المتعلقة بتنمية القدرات ويقوم بتنسيقها. ويدعم المكتب وكيل الأمين العام في دوره كمدير لبرنامج حساب الأمم المتحدة للتنمية الذي يشمل الإدارة الفعلية لنحو 110 من مشاريع حساب التنمية تضطلع بها 10 كيانات منفذة في مراحل مختلفة من التنفيذ. ويدير المكتب أيضاً برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين التابع للأمانة العامة، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين. ويشمل ذلك إدارة شؤون 350 موظفاً فنياً مبتدئاً سنوياً في المتوسط.
- 310-9 وفي عام 2022، سيدعم المكتب عملية تقديم الإدارة خدماتها الاستشارية المتكاملة في مجال السياسات والمساعدة التقنية، بالاستفادة من الخبرة المعيارية والتحليلية للإدارة، بغية الإسهام في إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، بما في ذلك تحديد الخيارات السياسية التي تحقق التوازن في الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، على النحو المنصوص عليه في خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا.
- 311-9 ويقدم المكتب أيضاً الدعم إلى وكيل الأمين العام في تعزيز التعاون والشراكات على الصعيد الاستراتيجي داخل الأمانة العامة ومع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عموماً، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين، من أجل تشجيع تقديم دعم أكثر اتساقاً وتنسيقاً وشمولاً لعدة قطاعات لتنفيذ الخطتين.
- 312-9 وبغية تعظيم فعالية تنفيذ برنامج الإدارة لتنمية القدرات، سيبسّر المكتب تنفيذ نهج متكامل إزاء التخطيط والبرمجة لأنشطة تنمية القدرات التي تنفذها الإدارة، بما يكفل التكامل والتآزر بصورة تامة بين مختلف جوانب حافظة مشاريع تنمية القدرات الممولة من البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية والموارد الخارجة عن الميزانية.
- 313-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 4 617 000 دولار، وتعكس نقصاً قدره 91 600 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويرد في الفقرة 9-270 (ك) أعلاه شرح للنقصان المقترح. وترد في الجدول 9-51 والشكل السابع والعشرين من الباب 9 تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022.

الجدول 9-51

الدعم البرنامجي: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

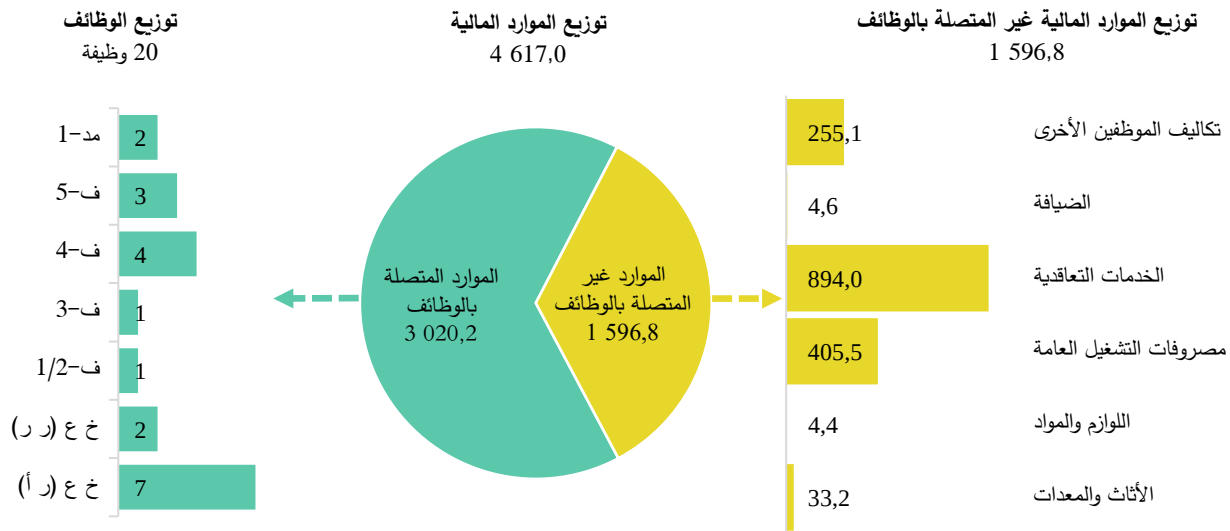
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام 2022		التغيرات						
نسبة (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة المئوية	المجموع	التغيرات		التعديلات الفنية	اعتمادات عام 2021	نفقات عام 2020	
			الولايات الجديدة/ الموسعة	الأخرى				
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
3 020,2	(1,2)	(37,5)	(37,5)	—	—	3 057,7	3 105,3	الموارد المتصلة بالوظائف
1 596,8	(3,3)	(54,1)	(54,1)	—	—	1 650,9	1 338,3	الموارد غير المتصلة بالوظائف
4 617,0	(1,9)	(91,6)	(91,6)	—	—	4 708,6	4 443,7	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
11	—	—	—	—	—	11		الفئة الفنية والفئات العليا
9	—	—	—	—	—	9		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
20	—	—	—	—	—	20		المجموع

الشكل السابع والعشرون من الباب 9

الدعم البرنامجي: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

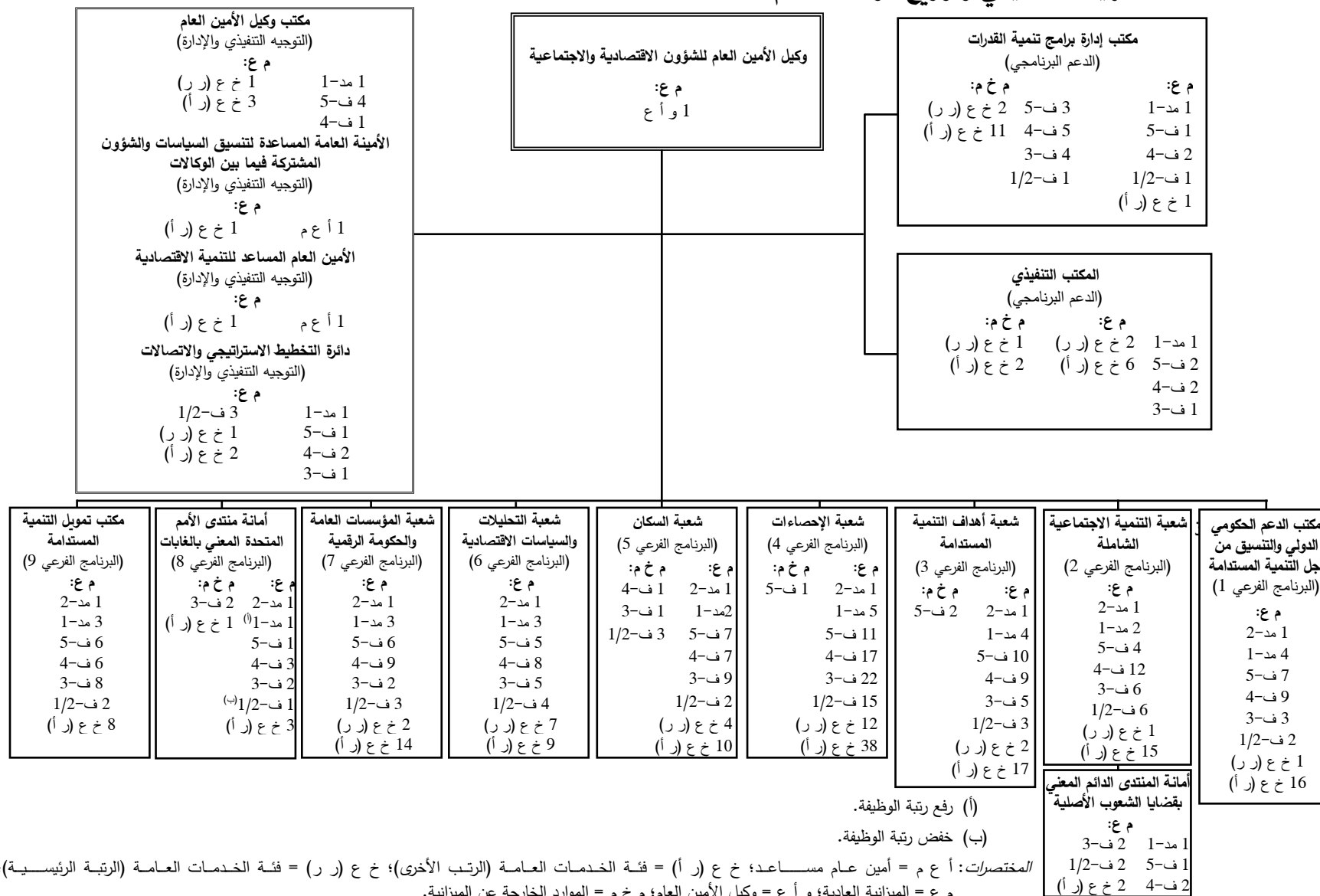


الموارد الخارجة عن الميزانية

314-9 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للعنصر بمبلغ 65 896 900 دولار، وهي ستغطي تكاليف 29 وظيفة (3 ف-5، 5 ف-4، 4 ف-3، 1 ف-1/2، 3 من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، 13 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم الموارد بالأساس لدعم البرامج التنفيذية للإدارة وتنفيذ أنشطة الإدارة في مجال تنمية القدرات الممولة في إطار ترتيبات الجهات المانحة. وتشمل الموارد الخارجة عن الميزانية تقديرات قيمتها 58 200 600 دولار

للسندوقيين الاستثمانيين لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، اللذين تديرهما الإدارة. وتُعزى الزيادة المتوقعة البالغة 3 095 200 دولار بالأساس إلى زيادة الاحتياجات لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، ويقابلها جزئياً انخفاض في المساهمات المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر.

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2022



المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الرقابية

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

A/75/7

مع الاعتراف بأثر جائحة كوفيد-19 والتحديات المتصلة بحالة السيولة النقدية على عملية التوظيف، تكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها من طول المدة التي ظلت خلالها هذه الوظائف شاغرة. وتشدّد اللجنة على ضرورة إجراء عملية التوظيف ذات الصلة، لا سيما بالنظر إلى الأهمية البالغة لبعض الوظائف الرفيعة المستوى. واللجنة على ثقة من أن الأمين العام سيقدم معلومات مستكملة عن حالة التوظيف في سياق مشروع الميزانية العادية المقبل (انظر الفقرتين 46 و 57 من الفصل الأول أعلاه) (الفقرة رابعا-4).

مجلس مراجعي الحسابات

A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني

يوصي المجلس، بالنظر إلى العدد الكبير من المؤشرات التي بلغت المستويين الثاني والثالث، بما فيها مؤشرات لغايات ينبغي أن تتحقق بحلول عام 2020، بأن تكتف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية جهودها من أجل وضع المؤشرات وكفالة توافر البيانات المتعلقة بها، بالتعاون مع الوكالات الراعية (الفقرة 242).

أجرى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة استعراضا شاملا لإطار المؤشرات وفقا لولاية الجمعية العامة، مما أدى إلى إلغاء جميع المؤشرات التي بلغت المستوى الثالث. ووافقت اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والخمسين المعقودة في آذار/مارس 2020 على إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030. وتواصل الإدارة العمل بالتعاون مع الوكالات الراعية ومن خلال أنشطة تنمية القدرات لتعزيز التقدم المحرز في مجال التغطية المستندة إلى بيانات فيما يتصل بمؤشرات المستوى الثاني وضمان تعزيز قدرة البلدان على إنتاج البيانات الوطنية الأساسية. وينصب تركيز عمل فريق الخبراء على التحسين السنوي المستمر للمؤشرات حتى الاستعراض الشامل المقبل، في عام 2025. وطلبت الإدارة إلى المجلس أن يعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.

قامت الإدارة بتطوير المستودع من صيغة قائمة على برنامج إكسل إلى قاعدة بيانات بواجهة أمامية ذات قدرة معززة من أجل تيسير تنفيذ التوصية. ويجري حالياً تحويل البيانات والتحقق منها، فضلاً عن تنقيح الإجراءات لإدراج الطلبات الناشئة عن الاستعراضات الوطنية الطوعية. ويُتوقع تنفيذ هذه التوصية بالكامل بحلول حزيران/يونيه 2021.

تحفظ الإدارة بقنوات اتصال مفتوحة مع اللجان الإقليمية، وتضمن الاسترشاد بعملها في الأعمال التي تقوم بها الإدارة في مجال السياسات والتحليل وتنمية القدرات من خلال آليات قائمة بالفعل مثل اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، ومنتدى التعاون الإنمائي، وشبكة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في مجال الضرائب. وتهدف هذه المحافل إلى إشراك خبراء محددين في مسائل معينة من أجل تبادل المعارف، والقيام بأعمال مشتركة في مجالي التحليل وتنمية القدرات، وتلبية طلبات الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، تدرج فرقة العمل التوصيات السياساتية القطرية في مواد إرشادية قطرية بشأن إطار التمويل الوطني المتكامل، وتتلقى التعليقات بشأن التنفيذ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. ويضمن التعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية، التي تشكل جزءاً من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي تصدر التقرير المتعلق بتمويل التنمية المستدامة، حلقة وثيقة لتبادل الآراء، تصب بموجبها التحليلات القطرية والإقليمية في التحليل العالمي، الذي ينعكس بعد ذلك على العمل الإقليمي والقطري. وطلبت الإدارة إلى المجلس أن يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.

جارٍ تحديث نظام تكنولوجيا المعلومات المستخدم في فرع المنظمات غير الحكومية ويتوقع أن يُنفذ بالكامل بحلول نهاية عام 2021. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من التوصية، فقد قررت اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، في دورتها العادية لعام 2019، تعديل الاستبيان الخاص بتقديم التقرير الرباعي السنوات ليشمل معلومات محددة عن المبادرات التي تتخذها المنظمات غير الحكومية دعماً لأهداف التنمية المستدامة. وقد اقترح فرع المنظمات غير الحكومية ذلك التعديل في دورة اللجنة (انظر الوثيقة E/2019/32 (Part I)، الفقرتان 21 و 22). وعليه فقد أصبحت التقارير الرباعية السنوات المقدمة من

أوصى المجلس بأن تنتظر الإدارة في تسجيل جميع طلبات بناء القدرات في المستودع المركزي، بما فيها تلك المسجلة في الاستعراضات الوطنية الطوعية، وبأن تحدّث المستودع بانتظام لتعكس حالة الطلبات على النحو المناسب (الفقرة 270).

يوصي المجلس بأن تضع الإدارة، في سياق الإصلاحات، بروتوكولات منظمة بشأن التعاون في مجال الدعم المالي بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والدول الأعضاء المعنية، وذلك بغية الحصول على تعقيبات بشأن سياسات التمويل (الفقرة 283).

أوصى المجلس الإدارة بتحسين موارد تكنولوجيا المعلومات في فرع المنظمات غير الحكومية من أجل ضمان الكفاءة والنقيد بالمواعيد في تجهيز الطلبات الجديدة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للحصول على المركز الاستشاري، وكذلك في تجهيز العدد المتزايد من التقارير الرباعية السنوات. وينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن ترصد كذلك المبادرات التي تتخذها المنظمات غير الحكومية فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة (الفقرة 303).

جانب المنظمات غير الحكومية تتضمن الآن معلومات محددة عن أهداف التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن ولاية فرع المنظمات غير الحكومية لا تشمل، بموجب قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996 و 4/2008 أو قرار الجمعية العامة 1/70، رصد عمل المنظمات غير الحكومية. وقد نوقشت إمكانية القيام بأعمال رصد من هذا القبيل في اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، دون أن تؤدي تلك المداولات إلى توافق في الآراء. وتطلب الإدارة إلى المجلس أن يعتبر هذا الجزء من التوصية غير قابل للتنفيذ دون صدور ولاية من المجلس أو الجمعية.

المرفق الثالث

موجز التغييرات المقترح إدخالها في الوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي

العنصر/البرنامج الفرعي	الوظائف	الرتبة	الوصف	سبب التغيير
البرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة	1	خ ع (ر ر)	إعادة انتداب كبير مساعدين إداريين ليصبح كبير مساعدين لإدارة البرامج	يُستهدف من إعادة النذب المقترحة لهذه الوظيفة في وحدة إدارة البرامج التابعة للبرنامج الفرعي معالجة التحول من المهام الإدارية إلى المهام الفنية، لا سيما في الجوانب المتصلة برصد تنفيذ الولايات والموارد ذات الصلة، من بين أمور أخرى، وتقديم التقارير من خلال الوحدة المتعلقة بتطبيق الإدارة الاستراتيجية في نظام أوموجا والأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ، وتنسيق الردود المقدمة إلى الهيئات الرقابية، وصياغة الميزانية البرنامجية، وتخطيط الموارد والتنبؤ بها. ومن ثم، فستدمج إعادة النذب المقترحة فعالية البرنامج الفرعي وكفاءته في تنفيذ البرامج وتضمنهما
البرنامج الفرعي 7، المؤسسات العامة والحكومة الرقمية	1	ف-2	إعادة انتداب موظف معاون لإدارة البرامج ليصبح موظفاً معاوناً لنظم المعلومات	يُستهدف من إعادة النذب المقترحة لهذه الوظيفة في فرع الحكومة الرقمية تلبية احتياجات البرنامج الفرعي المتزايدة للدعم التقني في مجال إدارة قواعد البيانات على نطاق واسع وإدارة شبكة الخوادم لعدة منصات إلكترونية، بما في ذلك قاعدة معارف الحكومة الإلكترونية، ومنصة تقييم الحكومة الإلكترونية على الإنترنت، ومنصات التقييم الإلكتروني لجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، وشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة
البرنامج الفرعي 8، الإدارة المستدامة للغابات	(1) 1	ف-5 مد-1	إعادة تصنيف وظيفة واحدة من كبير موظفي إدارة البرامج لشؤون الغابات (ف-5) إلى نائب مدير لشؤون الغابات (مد-1)	من شأن رفع الرتبة المقترح لهذه الوظيفة أن يعزز القدرة الفنية والتشغيلية للبرنامج الفرعي على الاضطلاع بولاياته في الجوانب المتصلة بتعزيز الإدارة المستدامة للغابات وتمويلها، وتحسين رصد وتقييم التقدم المحرز والثغرات الكامنة في تحقيق الأهداف العالمية للغابات والغابات المرتبطة بها. وعلاوة على ذلك، ستوفر الوظيفة مشورة ودعمًا رفيعي المستوى في مجال السياسات للعمليات والمناسبات المقبلة المتصلة بالغابات، والترتيبات المؤسسية القائمة، واستجابة منظومة الأمم المتحدة للتحديات العالمية الراهنة المتصلة بإزالة الغابات وتدهورها وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والأمراض الحيوانية المصدر.
	(1) 1	ف-3 ف-2	إعادة تصنيف وظيفة واحدة من موظف إدارة البرامج لشؤون الغابات (ف-3) إلى موظف معاون لإدارة البرامج لشؤون الغابات (ف-2)	من شأن خفض الرتبة المقترح لهذه الوظيفة أن يعزز التركيز على جمع البيانات وتحليلها وتطبيق التكنولوجيات الرقمية في أنشطة البرنامج الفرعي في مجال التوعية والاتصال.
الدعم البرنامجي	1	خ ع (ر أ)	إعادة انتداب مساعد لشؤون الموظفين ليصبح مساعداً لشؤون المالية والميزانية	يُستهدف من إعادة النذب المقترحة لهذه الوظيفة إلى وظيفة مساعد لشؤون المالية والميزانية في المكتب التنفيذي تعزيز القدرة على دعم إدارة شؤون المالية والميزانية، بما في ذلك تحليل البيانات والإبلاغ عنها، في ضوء تفويض السلطة المعزز. ويدعم المكتب التنفيذي الإدارة في الوفاء بجميع مؤشرات الأداء الأساسية ويكفل الامتثال لجميع السلطات الإدارية المفوضة للإدارة، بما في ذلك ما يتعلق بالإدارة الاستباقية للمخاطر وتنفيذ تدابير التخفيف والرقابة الداخلية.

المختصرات: خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر) = فئة الخدمات العامة، الرتبة الرئيسية.